بنك الكويت المركزي

CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير الاقتصادي

2016

التقرير الاقتصادي

٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سموّ ولي العهد الشيخ نوّاف الأحمد الجابر الصّباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

لعام ٢٠١٦

الدكتور محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الادارة

السيد يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضـــــوا

السيد خليفة مساعد خلف حماده

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــــوا

السيد خالد جاسم الشمالي

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

عضـــــوا

السيد محمد علي القاضي

عضـــــوا

السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن

عضـــــوا

السيد ناصر عبدالله الروضان

عضـــــوا

السيد أسامة محمد النصف

عضـــــوا

تقديـــم

يُسعدني أن أُقدِم للمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٦، والذي يُعد الإصدار الخامس والأربعون ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها ونشرها بصفة سنوية منتظمة، ليتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت وتوثيق لأهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور. ويعرض التقرير لتلك التطورات ضمن ستة أجزاء، يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من التفصيل.

ويتناول الجزء الأول من التقرير الاقتصادي الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٦، حيث يعرض تقديرات صندوق النقد الدولي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١٦، وتُشير تلك التقديرات إلى ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام ٢٠١٦ ليبلغ نحو ٢,٥% مقارنةً بنحو ١,٨% خلال العام السابق، وقد جاء ذلك نتيجةً لارتفاع معدل النمو في كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي ليبلغ نحو ١,٩% خلال العام المذكور بعد تراجعه بنسبة ١,٧% خلال العام السابق، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية ليبلغ نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ١,٣% خلال العام السابق.

ويستعرض التقرير في الجزء الثاني التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٦، إضافةً إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام ٢٠١٦، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، حيث تُشير تلك البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال العام المذكور ما قيمته ٧,٩ فلوس ونسبته ٢,٦%.

ومن جانبٍ آخر، تسارعت وتيرة النمو في كلٍ من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليبلغ معدله نحو ٣,١%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو ٢,٨% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العام السابق. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى تباطؤ معدل نمو تلك الأرصدة ليبلغ نحو ٢,٩% بنهاية العام المذكور. وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام ٢٠١٦، فقد أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية في شهر ديسمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٥%. أما على صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ويتابع التقرير الاقتصادي في الجزء الثالث تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرِزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية، شركات تمويل وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموًا بلغ معدله نحو ٣,١% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل ٢١,٣%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل ١٨,٤% في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أما الجزء الرابع في التقرير الاقتصادي فيتناول تطورات أوضاع المالية العامة، وذلك ضمن قسمين رئيسيين، حيث يتناول أولهما الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، بينما يتناول القسم الثاني الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٧/١٦. وفي هذا الإطار، سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٤٦١١,٩ مليون دينار مقابل فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٣٥١٠,٥ ملايين دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس في التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠١٦، حيث

شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعًا بما قيمته ٢٣٢١,٥ مليون دينار ونسبته ٢٧,٦%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية على إثر التراجع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري عجزًا بلغت قيمته نحو ١٥١٠,٥ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٦ مقابل فائضًا تُقدَّر قيمته بنحو ١٢٠٨,٠ ملايين دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٦ فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو ٩٦٠,١ مليون دينار.

وأخيرًا يرصد الجزء السادس في هذا التقرير الاقتصادي تطورات النشاط في أداء بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء البورصة، وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا في نهاية عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٧,١٦% و٢٦,٩٦% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما المؤشر العام للأسعار، فقد أقفل على ارتفاع بنسبة ٢,٣٧% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العام السابق، بينما سجّل المؤشر الوزني تراجعًا طفيفًا بنحو ٠,٤٢% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بإقفال نهاية العام السابق، وسجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا طفيفًا بلغت نسبته ٠,٠٦% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنهاية العام السابق.

وختامًا، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويُعيننا على خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعته وازدهاره، وذلك في ظل رعاية وتوجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق،،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

موجز التقرير الاقتصادي

موجز التقرير الاقتصادي

يتناول التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٦ أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكلٍ موجز على النحو التالي:

أولاً – أداء الاقتصاد المحلي:

تُشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام ٢٠١٦ بمعدل ٢,٥% مقابل نمو بلغ نحو ١,٨% خلال عام ٢٠١٥. وقد جاء النمو المذكور نتيجةً لارتفاع معدل النمو في كلٍ من الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بما نسبته ١,٩% خلال عام ٢٠١٦ بعد تراجعه بنسبة ١,٧% في عام ٢٠١٥ من جهة، وارتفاع الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بما نسبته ٣,٢% خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بنمو نسبته ١,٣% خلال عام ٢٠١٥ من جهةٍ أخرى.

وسجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام ٢٠٠٧=١٠٠) تباطؤًا محدودًا خلال عام ٢٠١٦ ليبلغ نحو ٣,٢% مقابل نحو ٣,٣% خلال العام السابق. وقد جاء التباطؤ المشار إليه آنفًا في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام ٢٠١٦ محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٥، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٨,٤%) ليبلغ نحو ١,٩% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٥، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٣,٣%) ليبلغ نحو ٣,١% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٥,٧% خلال عام ٢٠١٥، وقسم السجائر والتبغ (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٠,٣%) ليبلغ نحو ٠,٧% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٦% خلال عام ٢٠١٥، وارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٢٨,٩%) ليبلغ نحو ٦,٨% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٦% خلال عام ٢٠١٥، وقسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٧,٩%) ليبلغ نحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٠,٥% خلال عام ٢٠١٥، واستقرار معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم الصحة (ويبلغ وزنه الترجيحي ١,٦%) عند نحو ١,٧% خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وانخفاض متوسط أسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٩,٣%) بنحو ٠,٢% خلال عام ٢٠١٦ مقابل انخفاض بنحو ٠,٩% خلال عام ٢٠١٥.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في عام ٢٠١٦ قد بلغ نحو ٤,١% مقارنةً بنمو معدله ٣,٦% في عام ٢٠١٥. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع معدل الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو ٤,٨% مقابل نحو ٤,١% في عام ٢٠١٥، وتباطؤ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين في عام ٢٠١٦ ليبلغ نحو ٢,٣% مقابل نحو ٢,٥% في عام ٢٠١٥. وقد اقترن بذلك نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت بمعدل ٥,١% خلال عام ٢٠١٦، مقابل زيادة نسبتها ٤,٨% خلال العام السابق، كما تباطأ معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٦ ليبلغ نحو ٢,٦% مقابل ٣,٢% خلال عام ٢٠١٥.

ثانيًا – التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تشير تطورات سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٦ إلى مواصلة بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٦ ما قيمته ٧,٩ فلوس ونسبته ٢,٦%. من جهةٍ أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات أكثر وضوحًا في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفارق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى نحو ٢٢,٠% مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو ٢١,٢% مقابل الين الياباني، ونحو ١٠,٩% مقابل اليورو، ونحو ٨,٠% مقابل الفرنك السويسري.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تسارع وتيرة النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢)، حيث ارتفع بما نسبته ٣,١% بنهاية عام ٢٠١٦. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، حيث حققت زيادة نسبتها ٢,٨%. وفيما يتعلق بتطور الائتمان المصرفي، تشير البيانات إلى تباطؤ معدل نمو أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ليصل إلى نحو ٢,٩% في نهاية عام ٢٠١٦.

وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام ٢٠١٦، أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٥% وذلك عن مستواه البالغ ٢,٢٥ منذ تاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥، حيث كان آخر تغيير أجراه بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ بارتفاع مقداره ٢٥ نقطة أساس.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال عام ٢٠١٦ جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ثالثًا – المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (وعددها ٢٣ بنكًا محليًا منها ٥ بنوك تقليدية، و٥ بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد، و١٢ فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي) نحو ٦٠٤٤٢,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، مقابل نحو ٥٨٦١٢,٥ مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًا بمعدل ٣,١% وبقيمة ١٨٣٠,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقارنةً بنمو معدله ٥,٧% وقيمته ٣١٦٠,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها إلى ٧٨ شركة (منها ٤٤ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام ٢٠١٦، مقارنةً بعدد ٨٥ شركة (منها ٤٧ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية العام السابق. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٦ ما قيمته نحو ٨١٦٥,٤ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٠٠٠٧,٨ ملايين دينار بنهاية عام ٢٠١٥، أي بتراجع قيمته ١٨٤٢,٤ مليون دينار ونسبته ١٨,٤%.

أما على صعيد شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته (٤١ شركة)، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات نحو ١٨٦,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، بارتفاع قيمته ٣٢,٨ مليون دينار ونسبته ٢١,٣% عن مستواه البالغ ١٥٣,٧ مليونًا في نهاية العام السابق.

رابعًا – المالية العامة:

تُشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ١٣٦٣٣,٩ مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضًا ملحوظًا قيمته نحو ١١٢٩٢ مليون دينار ونسبته ٤٥,٣% عن السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الانخفاض في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ ليعكس في الجانب الرئيسي منه انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ١٠٤٢٦,٢ مليون دينار ونسبته ٤٦,٣% لتصل إلى نحو ١٢٠٧٥,٤ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٦/١٥. أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية، فقد أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ انخفاضًا بنحو ٣١٦٩,٦ مليون دينار وبنسبة ١٤,٨% لتصل إلى نحو ١٨٢٤٥,٨ مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة. ونتيجةً لتلك التطورات، فقد سجّل الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٤٦١١,٩ مليون دينار مقابل فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٣٥١٠,٥ ملايين للسنة المالية السابقة، وبما يُمثل تراجعًا ملحوظًا قيمته ٨١٢٢,٤ مليون دينار ونسبته ٢٣١,٤%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك، تشير بيانات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى انخفاض تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ١٩٧٢,٦ مليون دينار ونسبته ١٦,٢% لتصل إلى نحو ١٠٢٣٨ مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥ البالغة نحو ١٢٢١٠,٦ ملايين دينار. ويعكس أساسًا ذلك الانخفاض في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ انخفاض تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ٢١٣٤ مليون دينار ونسبته ١٩,٨% لتصل إلى نحو ٨٦٢٣,٤ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ البالغة نحو ١٠٧٥٧,٤ مليون دينار. أما على صعيد اعتمادات المصروفات العامة للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦، فقد سجلت انخفاضًا قيمته نحو ٤٢٩ مليون دينار ونسبته ٢,٢% لتصل إلى نحو ١٨٨٩٢ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ١٩٣٢١ مليونًا للسنة المالية السابقة. وكمحصلةٍ لتطورات تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦، سجلت الموازنة العامة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو ٨٦٥٤ مليون دينار مقابل عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو ٧١١٠,٤ ملايين للسنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ١٥٤٣,٦ مليون دينار ونسبته ٢١,٧%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

خامسًا – التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٦ إلى أن الحساب الجاري قد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو ١٥١٠,٥ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٦ (وبما يمثل نحو ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدَّر من خلال صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦)، مقابل فائضًا بلغت قيمته نحو ١٢٠٨,٠ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٥ (وبما يمثل نحو ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥).

وبصفة أساسية، يرتبط الفائض أو العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بالفائض أو العجز الذي يحققه الميزان السلعي، حيث تُشير التقديرات إلى تراجع قيمة الفائض المُحقّق في الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى نحو ٦٠٧٥,٠ مليون دينار مقارنةً بنحو ٨٣٩٦,٥ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعًا بلغت قيمته نحو ٢٣٢١,٥ مليون دينار ونسبته ٢٧,٦%. وعلى مستوى التطورات في جانبي الميزان السلعي، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٦ نحو ١٤٠٥١,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٦٣٨٢,٠ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا بلغت قيمته نحو ٢٣٣٠,١ مليون دينار ونسبته ١٤,٢%. وفي مقابل ذلك، بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور (على أساس "سيف") نحو ٩٣١٥,٠ مليون دينار مقابل نحو ٩٣١٦,١ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا طفيفًا بلغت قيمته نحو ١,١ مليون دينار ونسبته ٠,٠١%. وفيما يتعلق بحساب الخدمات، فقد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو ٦٣٥٣,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل عجز بلغت قيمته نحو ٦٠١١,٤ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا بلغت قيمته نحو ٣٤٢,١ مليون دينار ونسبته ٥,٧%.

وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أنه أظهر عجزًا (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو ١٣٤,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل عجز بلغ نحو ٩٢,٤ مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع ذلك العجز بما مقداره ٤٢,٣ مليون دينار ونسبته ٤٥,٨% مقارنةً بالعام السابق. كما تشير الإحصاءات إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الداخل (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الداخل من جانب غير المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو ١٠٦٨,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل تدفقًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج) بنحو ٢٣٦٠,٣ مليون دينار خلال العام السابق، أي بتراجع قدره ٣٤٢٨,٤ مليون دينار ونسبته ١٤٥,٣%.

ومحصلةً للتطورات سالفة الذكر، حقّق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضًا كليًا خلال عام ٢٠١٦ بلغت قيمته نحو ٩٦٠,١ مليون دينار مقارنةً بعجز كلي بلغت قيمته نحو ٨٨٥,٩ مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من ارتفاع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر عجزًا يُقدَّر بنحو ٢٥٣٠,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بفائض قيمته نحو ١٦١٨,٨ مليون دينار خلال العام السابق.

سادسًا – تطورات بورصة الكويت:

تباين أداء مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت في نهاية عام ٢٠١٦، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا وبنسبة ٢٧,١٦% و٢٦,٩٦% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام ٢٠١٥. وفي نهاية عام ٢٠١٦، أقفل المؤشر العام للأسعار على ارتفاع بنسبة ٢,٣٧% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٥، بينما سجل المؤشر الوزني انخفاضًا طفيفًا بما نسبته ٠,٤٢% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٥، وكذلك سجل "مؤشر كويت ١٥" انخفاضًا في نهاية عام ٢٠١٦ بنسبة ١,٧١% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٥. هذا، وقد سجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا طفيفًا لتصل إلى نحو ٢٦٢٤٥,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ بارتفاع قيمته ١٥,٧٠ مليون دينار ونسبته ٠,٠٦% عن نهاية عام ٢٠١٥. ومن أبرز القرارات التي أصدرتها هيئة سوق المال في عام ٢٠١٦، قرار رقم (٩١) لعام ٢٠١٦ بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية اعتبارًا من تاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٦.

أداء الاقتصاد المحلي

أداء الاقتصاد المحلي

أولاً – الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

تعتمد توقعات النمو الاقتصادي لدولة الكويت على عدة عوامل، ومن أبرزها مقدار الزيادة الفعلية في كلٍ من حجم إنتاج النفط الخام ومستويات أسعاره التصديرية، أخذًا في الاعتبار الدور المؤثر لأداء القطاع النفطي في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي، إلى جانب العوامل المرتبطة بالإنفاق العام للدولة وبشكل خاص الإنفاق الرأسمالي وتنفيذ المشاريع الحكومية المختلفة الواردة في الخطة الإنمائية، إضافةً إلى النمو في الائتمان المُقدم للقطاع الخاص، وكذلك مدى التقدم في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية.

رسم بياني (١)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

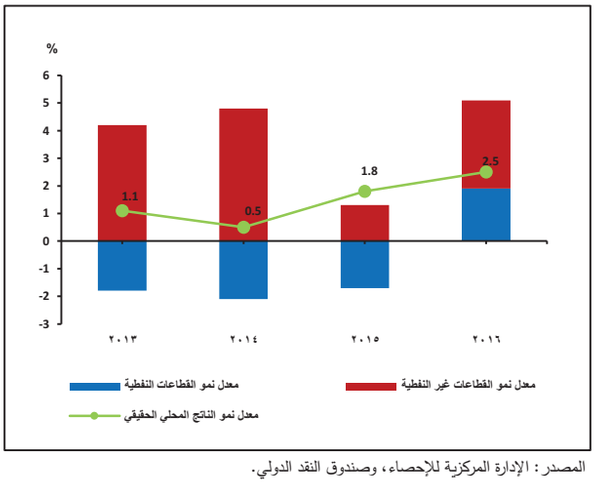

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء، وصندوق النقد الدولي.

جدول (١)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

العام	القطاعات غير النفطية		القطاع النفطي		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
	القيمة (مليون دينار)	النمو (%)	القيمة (مليون دينار)	النمو (%)	القيمة (مليون دينار)	النمو (%)
٢٠١٢	١٩٢٩٩,٦	٣,٤	٢٤٨٧١,٤	١٠,٣	٣٨٦٦٧,١	٦,٦
٢٠١٣	٢٠١١٩,٧	٤,٢	٢٤٤٢٢,٥	١,٨–	٣٩١١١,٤	١,١
٢٠١٤	٢١٠٨٦,٧	٤,٨	٢٣٨٩٩,٨	٢,١–	٣٩٣٠٧,٤	٠,٥
٢٠١٥(١)	٢١٣٦٩,٤	١,٣	٢٣٥٠١,٣	١,٧–	٤٠٠٣٣,٢	١,٨
٢٠١٦(٢)	٢٢٠٥٣,٢	٣,٢	٢٣٩٤٧,٨	١,٩	٤١٠٣٤,٠	٢,٥

(١) بيانات أولية.

(٢) تقديرات بنك الكويت المركزي استنادًا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء، وصندوق النقد الدولي.

وتُشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام ٢٠١٦ بمعدل ٢,٥% مقابل نمو بلغ معدله نحو ١,٨% خلال عام ٢٠١٥، وقد جاء النمو المذكور نتيجةً لارتفاع معدل النمو في كلٍ من الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بما نسبته ١,٩% خلال عام ٢٠١٦ بعد تراجعه بنسبة ١,٧% في عام ٢٠١٥ من جهة، وارتفاع الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بما نسبته ٣,٢% خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بنمو نسبته ١,٣% خلال عام ٢٠١٥ من جهةٍ أخرى، ويبين (جدول ١، ورسم بياني ١) تطورات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦).

ثانيًا – المستوى العام للأسعار المحلية:

١ – الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك[١]:

أظهرت بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب الأقسام الرئيسية المكوّنة للإنفاق الاستهلاكي خلال عام ٢٠١٦ تباطؤًا محدودًا في معدل التضخم السنوي محسوبًا على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليبلغ نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣,٣% خلال عام ٢٠١٥ (جدول ٢، ورسم بياني ٢).

رسم بياني (٢)

معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

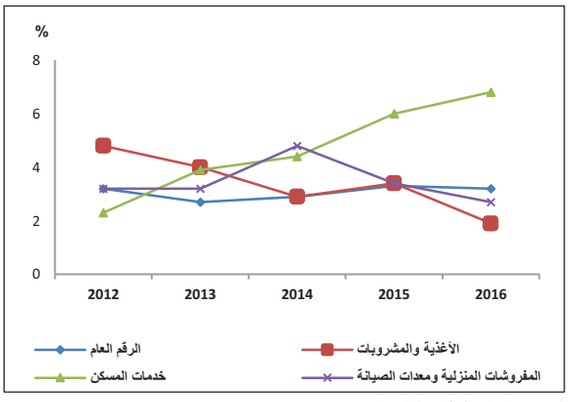

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء التباطؤ المشار إليه آنفًا في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام ٢٠١٦ محصلةً للتغيرات في معدلات الزيادة في متوسطات أسعار الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٥، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٨,٤%) ليبلغ نحو ١,٩% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٥، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٣,٣%) ليبلغ نحو ٣,١% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٥,٧% خلال عام ٢٠١٥، وقسم السجائر والتبغ (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٠,٣%) ليبلغ نحو ٠,٧% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٦% خلال عام ٢٠١٥، وارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٢٨,٩%) ليبلغ نحو ٦,٨% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٦% خلال عام ٢٠١٥، وقسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٧,٩%) ليبلغ

رسم بياني (٣)

المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية (%)

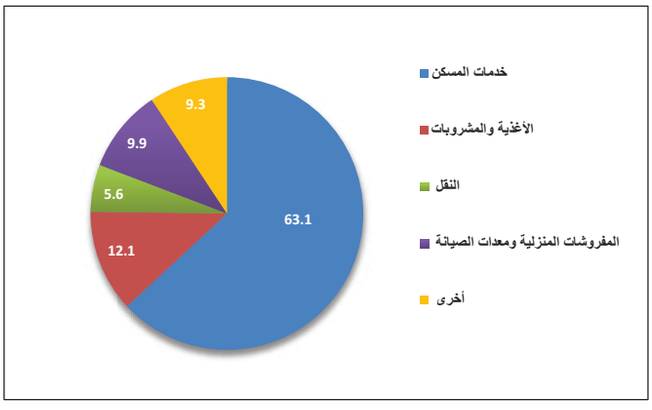

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

[١] تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك استنادًا إلى مسح الدخل والإنفاق الأسري (ميزانية الأسرة) لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٣، تم تحديث الأوزان الترجيحية للمكونات المختلفة لذلك الرقم واتخاذ عام ٢٠٠٧ كسنة أساس (٢٠٠٧=١٠٠) في حساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

نحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٠,٥% خلال عام ٢٠١٥، واستقرار معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم الصحة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١,٦%) عند نحو ١,٧% خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وانخفاض متوسط أسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٩,٣%) بنحو ٠,٢% خلال عام ٢٠١٦ مقابل انخفاض بنحو ٠,٩% خلال عام ٢٠١٥.

جدول (٢)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

(سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)

البيـــان	الأوزان الترجيحية	متوسط الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦)	٢٠١٥	٢٠١٦	التغير (%)		المساهمة النسبية في تغير الرقم العام %	
					٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:	١٠٠	١٣٣,٤	١٣٧,٣	١٤١,٧	٣,٣	٣,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١- بحسب أقسام الإنفاق								
- الأغذية والمشروبات	١٨,٤	١٤٥,٨	١٥٠,٩	١٥٣,٨	٣,٤	١,٩	٢٠,٩	١٢,١
- السجائر والتبغ	٠,٣	١٤٠,٧	١٥١,٤	١٥٢,٥	٦,٠	٠,٧	٠,٥	٠,١
- الكساء وملبوسات القدم	٩,٣	١٢٨,١	١٢٨,٦	١٢٨,٣	٠,٩-	٠,٢-	٢,٤-	٠,٥-
- خدمات المسكن	٢٨,٩	١٣٥,١	١٤١,٢	١٥٠,٨	٦,٠	٦,٨	٥٢,٨	٦٣,١
- المفروشـــات المنزليـة ومعدات الصيانة	١١,٣	١٣٧,٥	١٤٣,٠	١٤٦,٨	٣,٤	٢,٧	١٢,٢	٩,٩
- الصحة	١,٦	١٢٧,٣	١٢٨,٢	١٣٠,٣	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٨
- النقل	٧,٩	١٢٤,٣	١٢٥,٢	١٢٨,٣	٠,٥	٢,٥	١,٢	٥,٦
- الاتصالات	٤,٠	١٠١,٢	١٠١,٠	١٠١,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٥
- الترفيه والثقافة	٤,٣	١٢٨,٢	١٢٩,٠	١٢٨,٨	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-
- التعليم	٣,٠	١٣٠,٧	١٣٥,٨	١٤٠,٠	٤,٤	٣,١	٤,٠	٢,٩
- المطاعم والفنادق	٣,٣	١٣٢,٦	١٣٧,٨	١٤٢,٢	٥,٧	٣,١	٥,٦	٣,٣
- السلع والخدمات المتنوعة	٧,٨	١٢٨,٩	١٣٠,٣	١٣١,٦	١,٩	١,٠	٤,٣	٢,٤

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

رسم بياني (٤)

معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٦

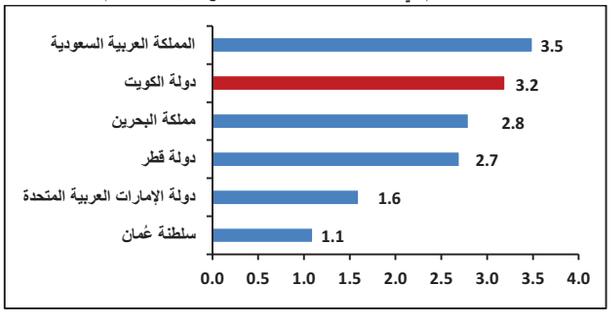

المصدر: الجهات الوطنية الرسمية.

ومن جانبٍ آخر، تشير الإحصاءات المتوافرة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تباين معدلات التضخم السنوية المسجلة خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق في تلك الدول، حيث بلغ معدل التضخم خلال عام ٢٠١٦ في المملكة العربية السعودية نحو ٣,٥% (٢,٢% لعام ٢٠١٥)، وفي

دولة الكويت نحو ٣,٢% (٣,٣% لعام ٢٠١٥)، وفي مملكة البحرين نحو ٢,٨% (١,٨% لعام ٢٠١٥)، وفي دولة قطر نحو ٢,٧% (١,٨% لعام ٢٠١٥)، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ١,٦% (٤,١% لعام ٢٠١٥)، وفي سلطنة عُمان نحو ١,١% (٠,١% لعام ٢٠١٥).

٢- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة[٢]:

يوضح (الجدول ٣) تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب الأقسام الرئيسية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٦) في دولة الكويت، وتشير بيانات ذلك الجدول إلى تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو ١,٣% خلال عام ٢٠١٦، وذلك بعد أن بلغ نحو ٣% خلال عام ٢٠١٥.

رسم بياني (٥)
معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة

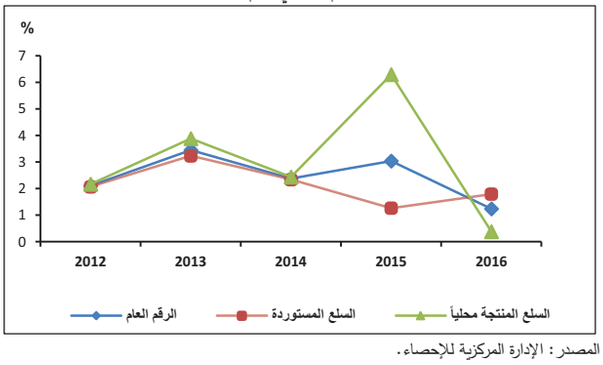

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء التباطؤ في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال عام ٢٠١٦ محصلةً لتباطؤ معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو ٤,٥% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو ٠,٤% خلال عام ٢٠١٦ بعد أن بلغ نحو ٢,٣% خلال عام ٢٠١٥، وقسم الصناعات التحويلية (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو ٩٠,٠% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو ١,٤% خلال عام ٢٠١٦ بعد أن بلغ نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١٥، وارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم استغلال المحاجر (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو ٠,٣% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو ٤,٦% خلال عام ٢٠١٦ بعد أن بلغ نحو ٤,٥% خلال عام ٢٠١٥. ويُستدَل من تحليل التطورات التي شهدتها أسعار الجملة على تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٣٥,٦% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو ٠,٤% خلال عام ٢٠١٦، وذلك بعد أن بلغ نحو ٦,٣% خلال عام ٢٠١٥، وارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٦٤,٤% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام ٢٠١٦ ليبلغ نحو ١,٨%، وذلك بعد أن بلغ نحو ١,٣% خلال العام ٢٠١٥.

[٢] قامت الإدارة المركزية للإحصاء في يونيو ٢٠١٢ بتحديث الرقم القياسي العام لأسعار الجملة واحتسابه على أساس سنة ٢٠٠٧ بعد أن كان يحتسب على أساس سنة ١٩٨٠، وقد شمل هذا التحديث إضافة إلى تحديث سنة الأساس تحديث الأوزان الترجيحية المستخدمة وسلة السلع وتصنيف السلع وعينة المصادر واستمارة البحث.

جدول (٣)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة

سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

البيـــان	الأوزان الترجيحية	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير (%) ٢٠١٥	معدل التغير (%) ٢٠١٦
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	**١٠٠,٠٠**	**١٢٥,٢**	**١٢٨,٩**	**١٣٠,٥**	**٣,٠**	**١,٣**
– بحسب الأقسام الرئيسية:						
* الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٤,٥	١٤٧,٠	١٥٠,٤	١٥١,٠	٢,٣	٠,٤
* استغلال المحاجر	٠,٣	١٠٥,٣	١١٠,١	١١٥,١	٤,٥	٤,٦
* الصناعات التحويلية	٩٠,٠	١٢٥,٦	١٢٩,٥	١٣١,٣	٣,٢	١,٤
* توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه	٥,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
– الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	٦٤,٤	١٢٦,٦	١٢٨,٢	١٣٠,٥	١,٣	١,٨
– الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا	٣٥,٦	١٢٢,٤	١٣٠,١	١٣٠,٦	٦,٣	٠,٤

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

ثالثًا – السكان والقوى العاملة:

رسم بياني (٦)

تطور معدلات نمو أعداد السكان بدولة الكويت

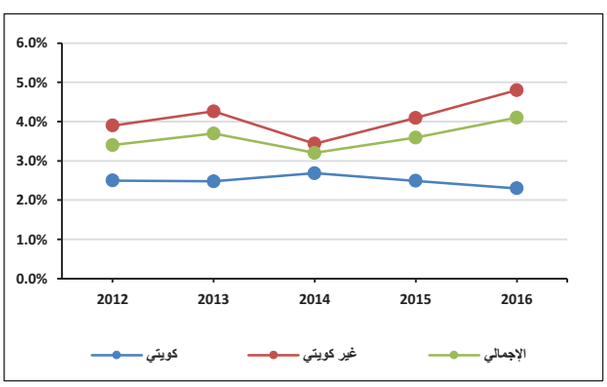

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

تُشير البيانات المتوافرة (جدول ٤، ورسم بياني ٦) إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في نهاية عام ٢٠١٦ قد بلغ نحو ٤,١% مقارنةً بنمو معدله ٣,٦% في نهاية عام ٢٠١٥، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام ٢٠١٦ إلى نحو ٤,٤١١ ملايين نسمة مقابل نحو ٤,٢٣٩ ملايين في نهاية عام ٢٠١٥.

ويُعزى الجانب الأكبر (٨٢,٥%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين الذين وصل عددهم في نهاية عام ٢٠١٦ إلى نحو ٣,٠٧٣ ملايين نسمة مقابل نحو ٢,٩٣١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥، وبمعدل نمو بلغ نحو ٤,٨% (٤,١% في عام ٢٠١٥)، أما معدل نمو أعداد السكان الكويتيين في عام ٢٠١٦ فقد بلغ نحو ٢,٣% (٢,٥% في عام ٢٠١٥)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية عام ٢٠١٦ إلى نحو ١,٣٣٨ مليون نسمة مقابل نحو ١,٣٠٨ مليون في نهاية عام ٢٠١٥، ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، انخفضت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان في نهاية عام ٢٠١٦، لتصل إلى نحو ٣٠,٣% مقابل نحو ٣٠,٨% في نهاية عام ٢٠١٥. وفي مقابل ذلك ارتفعت نسبة أعداد السكان غير الكويتيين في جملة السكان لتصل إلى نحو ٦٩,٧% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ٦٩,٢% في نهاية العام السابق.

جدول (٤)

تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيـــان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
السكان:			
١) الكويتيون:	**١٢٧٥٨٥٧**	**١٣٠٧٦٠٥**	**١٣٣٧٦٩٣**
معدل التغير (%)	٢,٧	٢,٥	٢,٣
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٣١,٢	٣٠,٨	٣٠,٣
٢) غير الكويتيين:	**٢٨١٦١٣٦**	**٢٩٣١٤٠١**	**٣٠٧٣٤٣١**
معدل التغير (%)	٣,٤	٤,١	٤,٨
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٦٨,٨	٦٩,٢	٦٩,٧
٣) جملة السكان: (١ + ٢)	**٤٠٩١٩٩٣**	**٤٢٣٩٠٠٦**	**٤٤١١١٢٤**
معدل التغير (%)	٣,٢	٣,٦	٤,١
الأهمية النسبية لأقل من ١٥ عام (%)	٢١,٢	٢٠,٦	٢٠,١
الأهمية النسبية من ١٥ إلى أقل من ٦٠ عام (%)	٧٥,٠	٧٥,٥	٧٥,٩
الأهمية النسبية ٦٠ عام فأكثر (%)	٣,٨	٣,٩	٤,٠

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

رسم بياني (٧)

توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

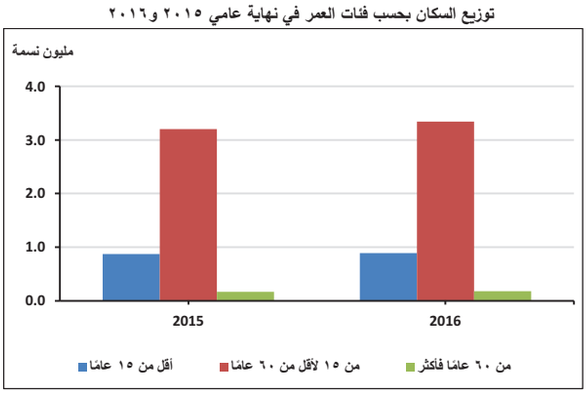

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كلّ من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد ارتفعت نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (ذوي الأعمار من ١٥ عامًا إلى أقل من ٦٠ عامًا) في جملة السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو ٧٥,٩% في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٧٥,٥% في نهاية عام ٢٠١٥، واتساقًا مع ذلك انخفضت مؤشرات الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو ٦٣٠ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٦٤٧ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٥ (جدول ٥).

جدول (٥)

تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيـــان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
معدلات الإعالة			
(لكل ١٠٠٠ فرد من القوى العاملة):			
١) الكويتيون	٢٠٢١	٢٠٠٠	١٩٩٢
٢) غير الكويتيين	٣٨٤	٣٧١	٣٦٠
٣) جملة السكان	**٦٦٦**	**٦٤٧**	**٦٣٠**

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد انخفض ذلك المؤشر ليبلغ نحو ١٩٩٢ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٢٠٠٠ فردًا في نهاية عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل أكبر

(٢,٦%) من معدل زيادة أعداد السكان الكويتيين خارج قوة العمل (٢,٢%) في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العـــام السابـق. وفـي ذات الاتجـاه، انخفـض مؤشـر الإعـالـة للسكان غير الكويتيين من نحو ٣٧١ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٦٠ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل أكبر (٥,٧%) من معدل زيادة أعداد السكان غير الكويتيين خارج قوة العمل (٢,٦%) في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العام السابق.

جدول (٦)

تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيـــان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
القوى العاملة:			
١) الكويتيون:	**٤٢٢٣٢٥**	**٤٣٥٩٠٤**	**٤٤٧١٢٠**
معدل التغير (%)	٢,٩	٣,٢	٢,٦
الأهمية النسبية للجملة (%)	١٧,٢	١٦,٩	١٦,٥
٢) غير الكويتيين:	**٢٠٣٤٢٧٣**	**٢١٣٨١٦٣**	**٢٢٥٩١٠٠**
معدل التغير (%)	٣,٧	٥,١	٥,٧
الأهمية النسبية للجملة (%)	٨٢,٨	٨٣,١	٨٣,٥
٣) جملة القوى العاملة: (١ + ٢)	**٢٤٥٦٥٩٨**	**٢٥٧٤٠٦٧**	**٢٧٠٦٢٢٠**
معدل التغير (%)	٣,٦	٤,٨	٥,١

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صـعيد المؤشـرات الخاصـة بتطورات القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٦، تشـير البيانات المتوافرة (جدول ٦) إلى زيادة معدل نمو إجمالي القوى العاملة ليبلغ نحو ٥,١% لعام ٢٠١٦ بعد أن بلغ نحو ٤,٨% لعام ٢٠١٥، ليصـــل ذلك الإجمالي إلى نحو ٢,٧٠٦ مليونًا مقارنةً بنحو ٢,٥٧٤ مليونًا في نهاية العام الســـابق. وتُعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليبلغ نحو ٥,٧% لعام ٢٠١٦ مقابل نحو ٥,١% لعام ٢٠١٥، لتصـــل تلك الأعداد إلى نحو ٢,٢٥٩ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٢,١٣٨ مليونًا في نهاية العام الســـابق، في حين تباطأ معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية ليبلغ نحو ٢,٦% لعام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣,٢% لعام ٢٠١٥، لتصـل تلك الأعداد إلى نحو ٤٤٧ ألفًا في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٤٣٦ ألفًا في نهاية العام السابق.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٦ (جدول ٧)، فقد استحوذت أنشطة الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية على نحو ٤٦,٤% من إجمالي تلك العمالة مقابل نحو ٤٧% في نهاية عام ٢٠١٥، ثم الأنشطة المرتبطة بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٨,٣% مقابل نحو ١٨,٧% لعام

٢٠١٥، ثم التشييد والبناء بنسبة ١٤,٦% مقابل نحو ١٤,٢% لعام ٢٠١٥. أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٦، فقد تركزت تلك العمالة أيضًا في الأنشطة المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية (٧٧,٨%)، ثم التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال (٥,٧%)، ثم التجارة والمطاعم والفنادق (٤,٨%).

جدول (٧)

التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (%)

(نهاية الفترة)

أقسام النشاط الاقتصادي	٢٠١٤			٢٠١٥			٢٠١٦		
	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة
الزراعة والصيد	٠,٢	٢,٤	٢,١	٠,٢	٢,٩	٢,٤	٠,٢	٢,٧	٢,٣
المناجم والمحاجر	١,٤	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
الصناعات التحويلية	٢,٢	٦,٦	٥,٩	١,٤	٦,٤	٥,٦	١,٢	٦,٤	٥,٦
الكهرباء والغاز والماء	٣,٥	٠,١	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التشييد والبناء	٥,٥	١٥,٧	١٣,٩	٥,٢	١٦,٠	١٤,٢	٤,٧	١٦,٥	١٤,٦
التجارة والمطاعم والفنادق	٥,٨	٢١,٥	١٨,٨	٥,٧	٢١,٤	١٨,٧	٤,٨	٢٠,٩	١٨,٣
النقل والتخزين والمواصلات	٢,٠	٣,٣	٣,١	١,٠	٣,٠	٢,٦	٠,٩	٢,٩	٢,٦
التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال	٦,٥	٦,٤	٦,٤	٥,٩	٦,٥	٦,٤	٥,٧	٦,٩	٦,٧
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	٦٨,٠	٤٠,١	٤٤,٨	٧٧,٢	٤٠,٨	٤٧,٠	٧٧,٨	٤٠,٢	٤٦,٤
غير مبين	٥,٠	٣,٨	٤,٠	٣,٣	٢,٩	٣,٠	٤,٦	٣,٤	٣,٦
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

رسم بياني (٨)

الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام ٢٠١٦

(% من الإجمالي)

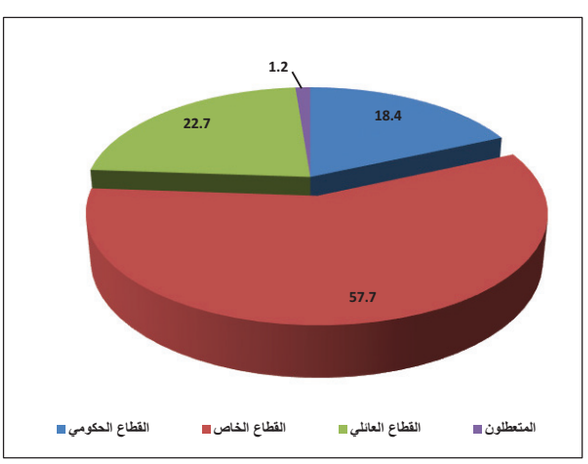

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول ٨، ورسم بياني ٨) إلى زيادة مجموع أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل ٥,٣% خلال عام ٢٠١٦، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع طفيف في الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو ٥٧,٦% في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٥٧,٧% في نهاية عام ٢٠١٦ (نحو ٩٤,٤% غير كويتي ونحو ٥,٦% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص).

وفيما يتعلق بمعدل نمو أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي، فقد بلغ نحو ٥% لعام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي واكبه استقرار في الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة عند نحو ١٨,٤% في نهاية عام ٢٠١٦ (نحو ٦٩,٣% كويتي ونحو ٣٠,٧% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي)، وفي مقابل ذلك ارتفع مجموع أعداد المتعطلين في نهاية عام ٢٠١٦ بنحو ١٤,٢% مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى إلى زيادة طفيفة في الأهمية النسبية لتلك الأعداد في إجمالي القوى العاملة ليصل إلى نحو ١,٢% (نحو ٤٤% غير كويتي ونحو ٥٦% كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ١,١% في نهاية العام السابق.

جدول (٨)

التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع (%)

(نهاية الفترة)

القطاع	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
القطاع الحكومي	**١٨,٥**	**١٨,٤**	**١٨,٤**
كويتي	١٣,٠	١٢,٩	١٢,٧
غير كويتي	٥,٥	٥,٥	٥,٧
القطاع الخاص	**٥٦,٨**	**٥٧,٦**	**٥٧,٧**
كويتي	٣,٦	٣,٦	٣,٢
غير كويتي	٥٣,٢	٥٤,٠	٥٤,٥
القطاع العائلي	**٢٣,٠**	**٢٢,٨**	**٢٢,٧**
كويتي	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غير كويتي	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٢,٧
المتعطلون	**١,٧**	**١,١**	**١,٢**
كويتي	٠,٤	٠,٥	٠,٥
غير كويتي	١,٢	٠,٧	٠,٧
إجمالي القوى العاملة	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
كويتي	١٧,٢	١٦,٩	١٦,٥
غير كويتي	٨٢,٨	٨٣,١	٨٣,٥

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٦ في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي لترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي بما يوفر الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على ترسيخ وتكريس تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، فقد أجرى بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٦ رفعًا واحدًا في سعر الخصم لديه بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى ٢,٥٠% في نهاية عام ٢٠١٦. ويهدف هذا الرفع إلى توفير المناخات المواتية لتمكين قطاعات الاقتصاد الوطني من تجاوز تحديات المرحلة الحالية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وجاءت التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٦ لتعكس جهود بنك الكويت المركزي في مجال المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك وفقًا لسياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٧. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت. وتشير تلك التطورات إلى أن الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٦ قد بلغ ما نسبته ٢,٦% في حين كان تحرك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى ضمن هوامش أوسع، فقد بلغ الفرق ما نسبته ٢٢,٠% مقابل الجنيه الإسترليني، و٢١,٢% مقابل الين الياباني، و١٠,٩% مقابل اليورو، و٨,٠% مقابل الفرنك السويسري.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تسارع وتيرة النمو في كلٍ من عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليبلغ ما نسبته ٣,١% بنهاية عام ٢٠١٦، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ ما نسبته ٢,٨% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٥، إلى جانب ذلك تُشير

تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بنهاية عام ٢٠١٦ إلى نمو بنحو ٢,٩%.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٦، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

١- تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٦ تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يعزز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيّما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

فعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العام السابق (جدول ٩)، فيُلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ٢,٨٥ فلسًا ومعدله ٠,٩٤%، كما سجل سعر صرف الدولار الأمريكي خلال ذات الفترة ارتفاعًا مقابل كلّ من الجنيه الإسترليني بما نسبته ٢١,٣١%، واليورو بما نسبته ٤,٨٤%، والفرنك السويسري بما نسبته ٣,٩٩%، في حين سجل سعر صرف الدولار الأمريكي انخفاضًا مقابل الين الياباني بما نسبته ٢,٢٤%.

رسم بياني (٩)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
(نهاية الفترة)

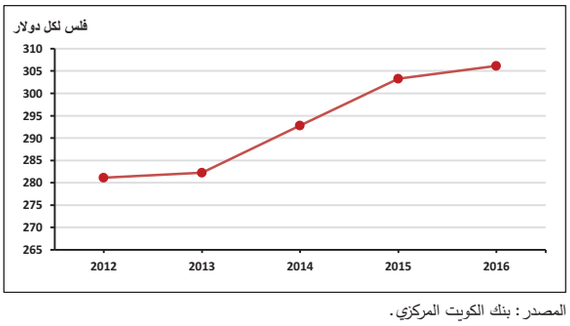

المصدر : بنك الكويت المركزي.

جدول (٩)
أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العام السابق

نهاية الفترة	دينار كويتي[١]	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
٢٠١٥	٣٠٣,٣٠	٠,٩١١	١٢٠,٣٣	٠,٩٨٨	٠,٦٧١
٢٠١٦	٣٠٦,١٥	٠,٩٥٥	١١٧,٦٣	١,٠٢٨	٠,٨١٤
التغير	٢,٨٥	٠,٠٤	٢,٧٠-	٠,٠٤	٠,١٤
معدل التغير (%)	٠,٩٤	٤,٨٤	٢,٢٤-	٣,٩٩	٢١,٣١

[١] بالفلس.

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وفي هذا الصدد تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع التداولات اليومية خلال عام ٢٠١٦ كانت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو ٢,٦%، أما مقابل العملات الرئيسية الأخرى فتشير البيانات إلى تقلبات ملموسة، حيث وصلت إلى معدلات بلغت ٢٢,٠% مقابل الجنيه الإسترليني، و٢١,٢% مقابل الين الياباني، و١٠,٩% مقابل اليورو، و٨,٠% مقابل الفرنك السويسري (جدول ١٠).

جدول (١٠)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام ٢٠١٦

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
دينار كويتي (فلس)	٣٠٦,٢	٢٩٨,٣	٧,٩	٢,٦
جنيه إسترليني	٠,٨٢٢	٠,٦٧٤	٠,١٥	٢٢,٠
اليورو	٠,٩٦١	٠,٨٦٧	٠,٠٩	١٠,٩
فرنك سويسري	١,٠٢٩	٠,٩٥٣	٠,٠٨	٨,٠
ين ياباني	١٢١,٢	١٠٠,٠	٢١,٢	٢١,٢

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- تطورات عرض النقد:

تُشير البيانات (جدول ١١، ورسم بياني ١٠) إلى تسارع وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٦، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليصل إلى نحو ٣٥٦١٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ محققًا ارتفاعًا قيمته نحو ١٠٧٢,٠ مليون دينار ونسبته ٣,١%، وذلك بعد ارتفاع قيمته ٥٦٧,٩ مليون دينار ونسبته ١,٧% في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول (١١)
تطور إجماليات عرض النقد
(مليون دينار)

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	تغير نهاية عام ٢٠١٦ عن نهاية العام السابق	
			قيمة	التغير%
الكتلة النقدية (ن١)	٩٣٩٢,٤	٩٥٨٩,١	١٩٦,٦	٢,١
ومنها: النقد المتداول	١٤٩٦,٥	١٦٤٥,٦	١٤٩,١	١٠,٠
شبه النقد	٢٥١٤٨,١	٢٦٠٢٣,٥	٨٧٥,٤	٣,٥
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	٢١٥٥٧,٣	٢٣١٠١,٤	١٥٤٤,١	٧,٢
الودائع بالعملات الأجنبية	٣٥٩٠,٨	٢٩٢٢,١	٦٦٨,٧-	١٨,٦-
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢)	٣٤٥٤٠,٦	٣٥٦١٢,٦	١٠٧٢,٠	٣,١
الودائع لدى شركات الاستثمار[1]	٣٥,٥	٦,١	٢٩,٤-	٨٢,٧-
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن٣)	٣٤٥٧٦,١	٣٥٦١٨,٦	١٠٤٢,٦	٣,٠

[1] ودائع القطاع الخاص لدى شركات الاستثمار التي تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء النمو المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) خلال عام ٢٠١٦ نتيجةً للارتفاع في كلٍ من شبه النقد بما قيمته ٨٧٥,٤ مليون دينار ونسبته ٣,٥%، والكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ١٩٦,٦ مليون دينار وبنسبة ٢,١%.

رسم بياني (١٠)
تطورات عرض النقد (ن٢)

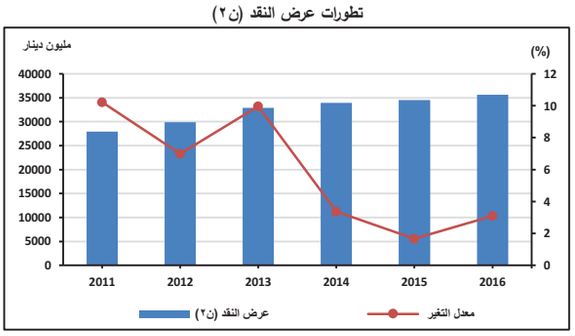

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء الارتفاع الذي شـهده شـبه النقد خلال عام ٢٠١٦ محصـــلةً للارتفاع في أرصـــدة ودائع القطاع الخاص المقيم لـدى البنوك المحليـة المحررة بـالـدينـار الكويتي (بخلاف الودائع تحـت الطلـب) بمـا قيمتـه ١٥٤,١ مليـــون دينار ونسبـــته ٧,٢%، والانخفاض في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى تلك البنوك بنحو ٦٦٨,٧ مليون دينـار وبنســـبـة ١٨,٦% (جدول ١٢).

جدول (١٢)
أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٦
(القيمة بالمليون دينار، نهاية الفترة)

البيـان	٢٠١٥	٢٠١٦	تغير نهاية عام ٢٠١٦ عن نهاية العام السابق	
			القيمة	التغير (%)
الودائع الدينارية	٢٩٤٥٣,٣	٣١٠٤٤,٨	١٥٩١,٥	٥,٤
تحت الطلب	٧٨٩٦,٠	٧٩٤٣,٥	٤٧,٥	٠,٦
الادخار	٤٦١٥,٠	٤٦٥٢,٨	٣٧,٨	٠,٨
لأجل	١٦٩٤٢,٣	١٨٤٤٨,٦	١٥٠٦,٣	٨,٩
شهادات الإيداع	–	–	–	–
الودائع بالعملات الأجنبية	٣٥٩٠,٨	٢٩٢٢,١	٦٦٨,٧-	١٨,٦-
الإجمالي	٣٣٠٤٤,١	٣٣٩٦٧,٠	٩٢٢,٩	٢,٨

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٦، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد – وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلّ من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة (الجدولان ١٣ و١٤) – إلى أن الزيادة المشار إليها آنفًا في عرض النقد (ن٢) خلال عام ٢٠١٦، قد جاءت محصلةً للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو ١٣٦٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٨,٧% من جهة، وانخفاض صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٢٩٠,٧ مليون دينار وبنسبة ١,٥% من جهة أخرى.

وجاء الانخفاض المشار إليه في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية مدفوعًا بالدرجة الأساسية بنمو كلّ من صافي الموجودات المحلية ضمن بند "أخرى" وأرصدة ودائع وحسابات الحكومة بما قيمته ١٩٥٣,٢ مليون دينار ونسبته ١٧,٤%، وبما قيمته ٩٢٤,١ مليون دينار ونسبته ١٣,٧% على التوالي في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق (والتي يحدث ارتفاعها أثرًا انكماشيًا على نمو عرض النقد (ن٢))، وبدرجة أعلى من النمو في كلٍ من مطالب البنوك المحلية على الحكومة ومطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص والتي سجلت ارتفاعًا بما قيمته ١٦٨٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٠٦,٨% [٣]، وبما قيمته ٨٩٨,٩ مليون دينار ونسبته ٢,٥% على التوالي في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق (والتي يحدث ارتفاعها أثرًا توسعيًا على نمو عرض النقد (ن٢)).

[٣] بدأت عمليات التورق للدين العام في إبريل ٢٠١٦.

جدول (١٣)
العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)
(القيمة بالمليون دينار)

البيـــان	٢٠١٥	٢٠١٦	التغيـر		المساهمة في معدل نمو عرض النقد (%)[1]
			القيمة	(%)	
عرض النقد (ن٢)	**٣٤٥٤٠,٦**	**٣٥٦١٢,٦**	**١٠٧٢,٠**	**٣,١**	**٣,١**
صافي الموجودات المحلية:	**١٨٩٠٧,٢**	**١٨٦١٦,٤**	**٢٩٠,٧-**	**١,٥-**	**٠,٨-**
المطالب على الحكومة [2]	١٥٧٩,٦	٣٢٦٧,٣	١٦٨٧,٧	١٠٦,٨	٤,٩
المطالب على القطاع الخاص:	٣٥٣٠٢,٣	٣٦٢٠١,٢	٨٩٨,٩	٢,٥	٢,٦
ودائع وحسابات الحكومة	٦٧٣٢,٨	٧٦٥٦,٩	٩٢٤,١	١٣,٧	٢,٧-
البنود الأخرى (صافي)	١١٢٤١,٩	١٣١٩٥,١	١٩٥٣,٢	١٧,٤	٥,٧-
صافي الموجودات الأجنبية:	**١٥٦٣٣,٤**	**١٦٩٩٦,١**	**١٣٦٢,٧**	**٨,٧**	**٣,٩**
البنك المركزي	٧٧٧٤,٧	٨٦٩٢,٧	٩١٨,٠	١١,٨	٢,٧
البنوك المحلية	٧٨٥٨,٧	٨٣٠٣,٤	٤٤٤,٧	٥,٧	١,٣

[1] تُعبّر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشي على نمو عرض النقد (ن٢)، في حين تُعبّر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن٢).
[2] بدأت عمليات التورق للدين العام في أبريل ٢٠١٦. ولا تتضمن أرصدة التورق لأدوات الدين العام للبنوك المحلية العوائد عليها، كما أنها لا تتضمن عمليات التورق الحكومي لأكثر من سنة المفتتاة من البنوك الإسلامية.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية (جدول ١٤) فقد جاء نتيجةً للارتفاع في كلٍ من صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو ٩١٨,٠ مليون دينار وبنسبة ١١,٨%، والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو ٤٤٤,٧ مليون دينار وبنسبة ٥,٧%.

وجاء الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي نتيجةً للارتفاع في كلٍ من إجمالي الموجودات الأجنبية (بما يعادل ١٠٨٩,٩ مليون دينار وبنسبة ١٤,٠%)، وإجمالي المطلوبات الأجنبية (بما يعادل ١٧١,٩ مليون دينار وبنسبة ٦٩١,٣%)، وفي المقابل جاء الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية محصلةً لارتفاع إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل ١١٦,١ مليون دينار وبنسبة ٠,٩%)، وانخفاض إجمالي مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل ٣٢٨,٦ مليون دينار وبما نسبته ٧,٠%).

جدول (١٤)
صافي الموجودات الأجنبية المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

البيـان	نهاية عام ٢٠١٥			نهاية عام ٢٠١٦			التغير	
	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	القيمة	(%)
البنك المركزي	٧٧٩٩,٥	٢٤,٩	٧٧٧٤,٦	٨٨٨٩,٥	١٩٦,٨	٨٦٩٢,٧	٩١٨,٠	١١,٨
البنوك المحلية	١٢٥٥١,٥	٤٦٩٢,٨	٧٨٥٨,٧	١٢٦٦٧,٧	٤٣٦٤,٢	٨٣٠٣,٥	٤٤٤,٧	٥,٧
الإجمالي	**٢٠٣٥١,٠**	**٤٧١٧,٧**	**١٥٦٣٣,٣**	**٢١٥٥٧,١**	**٤٥٦١,٠**	**١٦٩٩٦,١**	**١٣٦٢,٧**	**٨,٧**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣- تطورات الائتمان المصرفي:

تشـير البيانات (جدول ١٥) إلى ارتفاع أرصـدة الجزء النقدي المسـتخدم من التسـهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصـادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته ٩٧٢,٧ مليون دينار ونسـبته ٢,٩%، لتصـل إلى نحو ٣٤٣٠٧,٩ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣٣٣٣٥,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، بعد أن سـجلت تلك الأرصـدة ارتفاعًا في نهاية عام ٢٠١٥ بلغت قيمته ٢٥٩٨,٧ مليون دينار ونسبته ٨,٥%.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته ٤٢,١% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وتشير تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجّهة إلى كلّ من القروض المقسطة (بما قيمته ٧٤٦,٣ مليون دينار ونسبته ٨,٠%) من جهة، وانخفاض الأرصدة الموجهة إلى أرصدة التسهيلات لشراء الأوراق المالية (بما قيمته ٢٣٣,٣ مليون دينار ونسبته ٧,٥%)، والقروض الاستهلاكية (بما قيمته ٤٧,٠ مليون دينار ونسبته ٣,٩%) من جهة أخرى. وبلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية نحو ١٤٤٣٧,٩ مليون دينار واستحوذت على نحو ٤٩,٠% من الزيادة في إجمالي التسهيلات الائتمانية بنهاية عام ٢٠١٦.

وجاء باقي الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية محصلةً للارتفاع في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلّ من قطاع النفط الخام والغاز (بقيمة ٤١١,٤ مليون دينار وبنسبة ٦٣,٤%)، وقطاع "أخرى" (بقيمة ١٩٧,٥ مليون دينار وبنسبة ٩,٣%)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بقيمة ١٤٠,٧ مليون دينار وبنسبة ١٠,٥%)، وقطاع الإنشاء (بقيمة ١٤٠,٠ مليون دينار وبنسبة ٧,٢%)، وقطاع التجارة (بقيمة ٣٢,٥ مليون دينار وبنسبة ١,٠%)، وقطاع الخدمات العامة (بقيمة ١٢,١ مليون دينار وبنسبة ١١,٩%) من جهة، والانخفاض في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلّ من قطاع العقار (بقيمة ٢٩٠,١ مليون دينار وبنسبة ٣,٦%)، وقطاع الصناعة (بقيمة ١٤٦,٧ مليون دينار وبنسبة ٧,٢%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة ١,٥ مليون دينار وبنسبة ١٠,٦%) من جهةٍ أخرى.

جدول (١٥)

تطور أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

القطـــــاع	الرصيـد في نهاية عام		تغيـر نهاية عام ٢٠١٦ عن نهاية العام السابق	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمـة	التغير (%)
التجارة	٣١١٤,٨	٣١٤٧,٣	٣٢,٥	١,٠
الصناعة	٢٠٣٥,٨	١٨٨٩,٠	-١٤٦,٧	-٧,٢
الإنشاء	١٩٥٣,٣	٢٠٩٣,٣	١٤٠,٠	٧,٢
الزراعة وصيد الأسماك	١٤,٤	١٢,٩	-١,٥	-١٠,٦
المؤسسات المالية (غير البنوك)	١٣٤٢,٤	١٤٨٣,١	١٤٠,٧	١٠,٥
التسهيلات الشخصية:	١٣٩٦٠,٩	١٤٤٣٧,٩	٤٧٧,٠	٣,٤
- القروض الاستهلاكية	١١٩٥,٢	١١٤٨,٢	-٤٧,٠	-٣,٩
- القروض المُقسطة	٩٣٣٩,٤	١٠٠٨٥,٨	٧٤٦,٣	٨,٠
- شراء أوراق مالية	٣١١٥,٤	٢٨٨٢,١	-٢٣٣,٣	-٧,٥
- أخرى	٣١٠,٩	٣٢١,٩	١١,٠	٣,٥
العقار	٨٠٤٨,٨	٧٧٥٨,٧	-٢٩٠,١	-٣,٦
النفط الخام والغاز	٦٤٩,٢	١٠٦٠,٦	٤١١,٤	٦٣,٤
الخدمات العامة	١٠١,٧	١١٣,٨	١٢,١	١١,٩
أخرى	٢١١٣,٩	٢٣١١,٤	١٩٧,٥	٩,٣
المجموع	٣٣٣٣٥,٢	٣٤٣٠٧,٩	٩٧٢,٧	٢,٩

المصدر: بنك الكويت المركزي.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة (جدول ١٦) عن اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال عام ٢٠١٦ إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام المذكور. وتتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين، ويُستدل من البيانات المتوافرة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد ارتفعت في نهاية عام ٢٠١٦ بما قيمته ٢٣٦٨,٤ مليون دينار ونسبته ١١,٦% لتصل إلى نحو ٢٢٧٢٩,٢ مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته ٢٠٣٦٠,٨ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

وجاء ذلك الارتفاع محصلةً للارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة ضمن كلّ من قطاع العقار (بما قيمته ٩١٨,٠ مليون دينار ونسبته ١٥,٢%)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بما قيمته ٥٨٥,٩ مليونًا ونسبته ٤٩,٦%)، وقطاع الصناعة (بما قيمته ٥٦١,٦ مليون دينار ونسبته ٥٣,٥%) وقطاع النفط الخام والغاز (بما قيمته ٥٠١,٨ مليون دينار ونسبته ٨٥,٥%)، وقطاع الإنشاء (بما قيمته ٤٠٣,٥ ملايين دينار ونسبته ٤٠,٤%)، وقطاع "أخرى" (بما قيمته ٢٩٢,٧ مليون دينار ونسبته ٢٢,٨%)، وقطاع التجارة (بما قيمته ٩٩,٥ مليون دينار ونسبته ٣,٧%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بما قيمته ٣,١ ملايين دينار ونسبته ٤٢,٢%) من جهة، والانخفاض في اتفاقيات التسهيلات الممنوحة لكلّ من قطاع التسهيلات

الشخصية (بما قيمته ٧٥٣,٢ مليون دينار ونسبته ١٢,١%)، وقطاع الخدمات العامة (بما قيمته ٢٤٤,٥ مليون دينار ونسبته ٨٧,٣%) من جهةٍ أخرى.

جدول (١٦)

تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين

(القيمة بالمليون دينار)

القطـــــاع	الرصيـد في نهاية عام		تغيـر نهاية عام ٢٠١٦ عن نهاية العام السابق	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمـة	التغير (%)
التجارة	٢٧٠٠,٩	٢٨٠٠,٤	٩٩,٥	٣,٧
الصناعة	١٠٥٠,٠	١٦١١,٦	٥٦١,٦	٥٣,٥
الإنشاء	٩٩٩,٦	١٤٠٣,١	٤٠٣,٥	٤٠,٤
الزراعة وصيد الأسماك	٧,٤٠	١٠,٥	٣,١	٤٢,٢
المؤسسات المالية (غير البنوك)	١١٨٠,٥	١٧٦٦,٤	٥٨٥,٩	٤٩,٦
التسهيلات الشخصية:	٦٢١٤,٣	٥٤٦١,١	٧٥٣,٢-	١٢,١-
– القروض الاستهلاكية	٧٩٠,٥	٧٠٧,٦	٨٢,٩-	١٠,٥-
– أخرى	٥٤٢٣,٨	٤٧٥٣,٥	٦٧٠,٣-	١٢,٤-
العقار	٦٠٥٦,١	٦٩٧٤,١	٩١٨,٠	١٥,٢
النفط الخام والغاز	٥٨٦,٩	١٠٨٨,٧	٥٠١,٨	٨٥,٥
الخدمات العامة	٢٧٩,٩	٣٥,٤	٢٤٤,٥-	٨٧,٣-
أخرى	١٢٨٥,٣	١٥٧٨,٠	٢٩٢,٧	٢٢,٨
المجموع	٢٠٣٦٠,٨	٢٢٧٢٩,٢	٢٣٦٨,٤	١١,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رسم بياني (١١)

تمويل الواردات الكويتية عن طريق البنوك المحلية

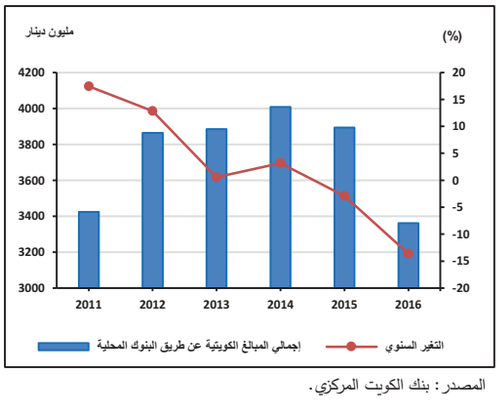

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات (الرسم البياني ١١) إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد انخفض بنحو ٥٣١,٢ مليون دينار وبنسبة ١٣,٦%، ليبلغ نحو ٣٣٦٢,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣٨٩٣,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥.

وجاء الانخفاض المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ محصلةً لانخفاض قيمة التمويل بكلّ من الدولار الأمريكي (من نحو ٢٢٩٦,٩ مليون دينار إلى نحو ١٨١١,٦ مليون دينار)، والين الياباني (من نحو ٢٩٦,٦ مليون دينار إلى نحو ١٢١,٦ مليون دينار)، والجنيه الإسترليني (من نحو ٣٨,٣ مليون دينار إلى نحو ٢٩,١ مليونًا)، والفرنك السويسري (من نحو ٤,٢ ملايين دينار إلى نحو ٤,٠ ملايين دينار) هذا من جهة، وارتفاع قيمة ذلك التمويل للواردات بكلّ من اليورو (من نحو ٢٨٤,٨ مليون دينار إلى نحو

٣٠٦,٦ ملايين دينار)، ومجموعة العملات الأخرى (من نحو ٩٧٢,٤ مليون دينار إلى نحو ١٠٨٩,٢ مليون دينار) من جهةٍ أخرى فيما بين العامين المذكورين.

ونتيجةً لذلك، انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكلّ من الدولار الأمريكي (من ٥٩,٠% إلى ٥٣,٩%)، والين الياباني (من ٧,٦% إلى ٣,٦%)، والجنيه الإسترليني (من ١,٠% إلى ٠,٩%)، وارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات باليورو (من ٧,٣% إلى ٩,١%)، ومجموعة العملات الأخرى (من ٢٥,٠% إلى ٣٢,٤%)، بينما استقرت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بالفرنك السويسري عند نحو ٠,١% خلال عام ٢٠١٦.

٤- تطورات أسعار الفائدة المحلية:

ضمن إطار متابعة بنك الكويت المركزي لتطورات مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي من جهة، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم لديه بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية في تاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٥% وذلك عن مستواه البالغ ٢,٢٥% منذ تاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥، حيث كان آخر تغيير أجراه بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ ارتفاعًا مقداره ٢٥ نقطة أساس (جدول ١٧).

كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٦ في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ ٣٠ مارس ٢٠٠٨، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية تُضاف إلى سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية) فإنها تُمنَح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بندًا ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبّق كلّ خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبّق عند المراجعة متماشيًا مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى أن لا يتجاوز مقدار التغيير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادةً أو نقصانًا عن سعر الفائدة المطبّق بمقتضى عقد القرض قبل التغيير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

جدول (١٧)

تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي

(% سنويًا)

نهاية الفترة	الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي			
	سعر الخصم	معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة	معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة	القروض الاستهلاكية
	المعدل	المعدل	المعدل	
٢٠١٢	٢,٠٠	٤,٥	٦,٠٠	٥,٠٠
٢٠١٣	٢,٠٠	٤,٥	٦,٠٠	٥,٠٠
٢٠١٤	٢,٠٠	٤,٥	٦,٠٠	٥,٠٠
٢٠١٥	٢,٢٥	٤,٧٥	٦,٢٥	٥,٢٥
٢٠١٦	٢,٥٠	٥,٠	٦,٥	٥,٥

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع عام ٢٠١٥ إلى ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع لجميع الآجال بنحو ٠,٢٥٠ نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو ٠,٦١٩% إلى نحو ٠,٨٦٨%)، وبنحو ٠,٢٨١ نقطة مئوية على ودائع استحقاق ٣ أشهر (من نحو ٠,٧٨٩% إلى نحو ١,٠٧٠%). من جهةٍ أخرى، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال عام ٢٠١٦ مقابل عام ٢٠١٥، لترتفع على ودائع استحقاق شهر (من نحو ٠,١٥٤% إلى نحو ٠,٢٧٨%)، وعلى ودائع استحقاق ٣ أشهر (من نحو ٠,٢٦٩% إلى نحو ٠,٤٠٩%). وفي ضوء ذلك، فقد استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكلّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي وإن شهدت بعض الارتفاع خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بعام ٢٠١٥، وذلك على النحو المبيّن في (جدول ١٨)، حيث بلغ الهامش نحو ٠,٥٩١ نقطة مئوية مقابل نحو ٠,٤٦٤ نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر، ونحو ٠,٦٦١ نقطة مئوية مقابل نحو ٠,٥١٩ نقطة مئوية في العام السابق للودائع استحقاق ٣ أشهر، إلى جانب ذلك شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية ارتفاعًا لجميع الآجال خلال عام ٢٠١٦، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٥.

جدول (١٨)

متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الفتـرة	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل ٣ أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار
	بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي		بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي	
٢٠١٢	٠,٧٣٧	٠,٢٠٧	٠,٥٢٦	٠,٩٨٢	٠,٣٥٣	٠,٦٢٨
٢٠١٣	٠,٥٦٣	٠,١٦٤	٠,٣٩٩	٠,٧٥٠	٠,٢٨٨	٠,٤٦٢
٢٠١٤	٠,٥٩٤	٠,١٥٥	٠,٤٣٩	٠,٧٨١	٠,٢٧٥	٠,٥٠٦
٢٠١٥	٠,٦١٩	٠,١٥٤	٠,٤٦٤	٠,٧٨٩	٠,٢٦٩	٠,٥١٩
٢٠١٦	٠,٨٦٨	٠,٢٧٨	٠,٥٩١	١,٠٧٠	٠,٤٠٩	٠,٦٦١

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية، فقد ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة إلى ١,٥٠% في عام ٢٠١٦ مقابل ١,٢٥% في عام ٢٠١٥. كما ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنتين إلى ١,٨٧٥% في عام ٢٠١٦ مقابل ١,٥٠% في عام ٢٠١٥.

وعلى صعيد أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل، فقد شهدت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق ٣ أشهر ارتفاعًا لتبلغ نحو ١,٠٤٢% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٠,٧٧١% خلال عام ٢٠١٥، كما ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق ٦ أشهر لتصل إلى نحو ١,١٤٦% خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٠,٨٩٨% خلال العام السابق.

٥- إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ – إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام [٤] (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. وقام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٦ بطرح ٣٥ إصدارًا من تلك السندات بلغت قيمتها الإسمية نحو ٢٩٥٠ مليون دينار (منها ١٨ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمتها الإسمية نحو ١٥٠٠ مليون دينار، و٤ إصدارات استحقاق سنتين بلغت قيمتها الإسمية نحو ٤٠٠ مليون دينار، و٨ إصدارات استحقاق ٣ سنوات بلغت قيمتها الإسمية نحو ٧٥٠ مليون دينار، و٤ إصدارات استحقاق ٥ سنوات بلغ مجموع قيمتها الإسمية ٢٥٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٧ سنوات بلغت قيمته الإسمية ٥٠ مليون دينار)، بينما استحق خلال الفترة ذاتها ٢٦ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو ١٢٧٠ مليون دينار (منها ٢٢ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١١٠٠ مليون دينار، وإصداران استحقاق سنتين بلغت قيمتهما الإسمية نحو ١٠٠,٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٣ سنوات بلغت قيمته الإسمية نحو ٥٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٥ سنوات بلغت قيمته الإسمية ٢٠ مليون دينار)، وقد ترتّب على ذلك ارتفاع الرصيد القائم لسندات الخزانة إلى نحو ٣٢٦٧,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦.

[٤] بدأت عمليات التورّق للدين العام ابتداءً من إبريل ٢٠١٦.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين مختلف الجهات المقتنية للأدوات المذكورة في نهاية عام ٢٠١٦، فتشير البيانات إلى أن الارتفاع الذي شهده إجمالي الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام انعكس في ارتفاع رصيد مقتنيات البنوك المحلية بما قيمته ١٦٨٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٠٦,٨%، وذلك من نحو ١٥٧٩,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٢٦٧,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، حيث شكّل ذلك الرصيد ما نسبته ١٠٠% من الإجمالي في نهاية العام المذكور.

جدول (١٩)
تطورات أدوات الدين العام
(مليون دينار)

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦[1]
الإصدارات:	**١٢١٠,٠**	**١٢٥٠,٠**	**٢٩٥٠**
سندات الخزانة والتورق المقابل	١٢١٠,٠	١٢٥٠,٠	٢٩٥٠
الاستحقاقات:	**١١٥٠,٠**	**١٢٥٠,٠**	**١٢٧٠**
سندات الخزانة والتورق المقابل	١١٥٠,٠	١٢٥٠,٠	١٢٧٠
الأرصدة بنهاية الفترة:	**١٥٨٧,٣**	**١٥٨٧,٣**	**٣٢٦٧,٣**
سندات الخزانة والتورق المقابل	١٥٨٧,٣	١٥٨٧,٣	٣٢٦٧,٣

[1] بدأت عمليات التورّق للدين العام ابتداءً من إبريل ٢٠١٦.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب – إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

في إطار جهوده في مجال إدارة مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار "سندات بنك الكويت المركزي" والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته، وفي هذا الإطار قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٦ بطرح ٤٠ إصدارًا من السندات والتورق المقابل بلغ إجمالي قيمتها الإسمية نحو ٨٤٠٥ ملايين دينار (منها ٢٨ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٥٧٩٥ مليون دينار، و١٢ إصدارًا استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٢٦١٠ مليون دينار) (جدول ٢٠).

جدول (٢٠)
تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
(مليون دينار)

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإصدارات:	**٩٧٩٤**	**٩٥٠٠**	**٨٤٠٥**
٣ أشهر	٧٣١٥,٠	٦٥٤٠,٠	٥٧٩٥
٦ أشهر	٢٤٧٩,٠	٢٩٦٠,٠	٢٦١٠,٠
عدد الإصدارات:	**٤٢**	**٤١**	**٤٠**
٣ أشهر	٣٢	٢٩	٢٨
٦ أشهر	١٠	١٢	١٢
الاستحقاقات:	**٩٧٤٠**	**٩٥٦٩**	**٨٧١٥**
٣ أشهر	٧٣٧٠,٠	٦٨٥٠,٠	٥٨٧٥,٠
٦ أشهر	٢٣٧٠,٠	٢٧١٩,٠	٢٨٤٠,٠
عدد الاستحقاقات:	**٤٢**	**٤١**	**٤٠**
٣ أشهر	٣٢	٣٠	٢٨
٦ أشهر	١٠	١١	١٢
الأرصدة بنهاية الفترة:	**٣٠٦٤**	**٢٩٩٥**	**٢٦٨٥**
٣ أشهر	١٨٢٥,٠	١٥١٥,٠	١٤٣٥,٠
٦ أشهر	١٢٣٩,٠	١٤٨٠,٠	١٢٥٠,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي الوقت ذاته، استحق ٤٠ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ٨٧١٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦ (منها ٢٨ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٥٨٧٥ مليون دينار، و١٢ إصدارًا استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٢٨٤٠ مليون دينار)، ونجم عن هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم ليصل إلى نحو ٢٦٨٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٢٩٩٥ مليونًا في نهاية العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نوفمبر ٢٠١٦ بدأ بنك الكويت المركزي بإصدار سندات دين عام نيابةً عن وزارة المالية بأسعار فائدة متغيرة خلال عام ٢٠١٦، وتهدف تلك الإصدارات إلى تعميق السوق بتنويع أدوات ومنتجات الدين العام، وطرح أدوات سوق جديدة تلبّي وتلائم احتياجات ومتطلبات البنوك خصوصًا طويلة الأجل، وتحفيز البنوك على الإقبال على أدوات طويلة الأجل، وتوفير التمويل اللازم للحكومة لمواجهة عجز الموازنة.

٦- نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفاضًا طفيفًا خلال عام ٢٠١٦، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو ٩٤٩٨٨,٩ مليون دينار مقابل نحو ٩٥٢٦٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، بانخفاض قيمته ٢٧١,١ مليون دينار ونسبته ٠,٣% (جدول ٢١)، وتشير البيانات إلى انخفاض في الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لأجل أكثر من ليلة ولغاية أسبوع إلى ما نسبته ٤٩,٩% مقابل ما نسبته ٥١,٨% خلال عام ٢٠١٥، وفي المقابل شهدت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات ارتفاعًا لأجل أكثر من أسبوع ولغاية شهر لتصل إلى ما نسبته ٦,٦% مقابل ما نسبته ٥,٣% خلال عام ٢٠١٥، فيما ارتفعت لأجل أكثر من شهر ولغاية ٣ أشهر إلى ما نسبته ١,٨% مقارنةً بأهمية نسبية بلغت ١,١% خلال عام ٢٠١٥.

جدول (٢١)

توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية*

بحسب فترات الاستحقاق

(القيمة بالمليون دينار)

فترة الاستحقاق	٢٠١٥		٢٠١٦	
	القيمة	% للمجموع	القيمة	% للمجموع
ليلة واحدة	٣٨٨٣٧,٢	٤٠,٨	٣٨٥٨٧,٥	٤٠,٦
أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع	٤٩٣٧٨,٦	٥١,٨	٤٧٣٩٩,١	٤٩,٩
أكثر من أسبوع ولغاية شهر	٥٠٠٥	٥,٣	٦٢٢٦,٩	٦,٦
أكثر من شهر ولغاية ٣ أشهر	١٠٣٥,٨	١,١	١٧٠٠,٦	١,٨
أكثر من ٣ أشهر ولغاية ٦ أشهر	٨٠٤,٦	٠,٨	٦٥١,٤	٠,٧
أكثر من ٦ أشهر	١٩٨,٩	٠,٢	٤٢٣,٣	٠,٤
المجموع	٩٥٢٦٠	١٠٠,٠	٩٤٩٨٨,٩	١٠٠

* لا تشمل عمليات البنك المركزي.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٧- أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

تُبرِز أرصدة الحسابات بين كلّ من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما، ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من

جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانبٍ آخر، الأمر الذي يعكس إمّا إمدادًا صافيًا للسيولة الدينارية من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصًا صافيًا لفائض السيولة الدينارية يقوم به البنك المركزي بسحبها من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب، وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية (الجدول ٢٢).

وتُشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد انخفاضًا في نهاية عام ٢٠١٦ قيمته ١١,٢ مليون دينار ونسبته ٠,٢%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو ٤٦٨٤,٦ مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو ٤٦٩٥,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، وجاء ذلك الانخفاض محصلةً للانخفاض في أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى البنك المركزي بما قيمته ١٥١٦,٩ مليون دينار ونسبته ٦٨,٤% من جهة، والارتفاع في رصيد كلٍ من مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بما قيمته ١١٦٦,٨ مليون دينار ونسبته ٦٢,٢%، وأرصدة الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته ٣٣٩ مليون دينار ونسبته ٥٦,٢% من جهةٍ أخرى، ولم تُسجَّل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٦. وفي ضوء هذه التطورات انخفض صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في نهاية عام ٢٠١٦ بما قيمته ١١,٢ مليون دينار ونسبته ٢% عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

جدول (٢٢)

اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية				الرصيد الصافي
	ودائع تحت الطلب	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	ودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل	المجموع	تبادل العملات لأجل	الخصم وإعادة الخصم	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	المجموع	
٢٠١٤	٤٢٠,٣	١٩٢٥,٠	٣٤٣٢,٧	٥٧٧٨,٠	–	–	–	–	٥٧٧٨,٠–
٢٠١٥	٦٠٢,٩	١٨٧٥,٠	٢٢١٧,٩	٤٦٩٥,٨	–	–	–	–	٤٦٩٥,٨–
٢٠١٦	٩٤١,٩	٣٠٤١,٨	٧٠١,٠	٤٦٨٤,٦	–	–	–	–	٤٦٨٤,٦–

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٨ – نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات (جدول ٢٣) إلى زيادة عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريَت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام ٢٠١٦ بنحو ١٢٠,٣ ألف عملية وبنسبة ٥%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو ٢٦٢٤,٨ ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٤٠٨٧ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٥٠٤,٥ ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٣٢٥١,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام ٢٠١٦ ارتفاعًا قيمته نحو ٨٣٥,٨ مليون دينار ونسبته ٦,٣% عن مستوياته في عام ٢٠١٥، وترتيبًا على ذلك ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو ٧٦ دينار وبنسبة ١,٤% ليصل إلى نحو ٥٣٦٦,٩ دينار لعام ٢٠١٦ مقابل نحو ٥٢٩٠,٩ دينار لعام ٢٠١٥.

كما تشير البيانات إلى أن قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت انخفاضًا بلغت قيمته ١,٨ بليون دينار ونسبته ٠,٦% لتصل إلى نحو ٢٩٩,٩ بليون دينار خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣٠١,٨ بليون دينار خلال عام ٢٠١٥.

جدول (٢٣)
عمليات المقاصة والتسويات فيما بين
البنوك المحلية

الفترة	الشيكات			عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية
	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	متوسط العملية (دينار)	(مليون دينار)
٢٠١٣	١٢٩٧٣,٠	٢٣٣٤,٩	٥٥٥٦,١	١٩٧٤٧٥,٨
٢٠١٤	١٣٥١٢,٢	٢٤١١,٢	٥٦٠٤,٠	٢٧٣٤٤٨,٧
٢٠١٥	١٣٢٥١,١	٢٥٠٤,٥	٥٢٩٠,٩	٣٠١٧٩٥,٨
٢٠١٦	١٤٠٨٧,٠	٢٦٢٤,٨	٥٣٦٦,٩	٢٩٩٩٦١,٨

المصدر : بنك الكويت المركزي.

٩– العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

تشير البيانات المتوافرة في مجال العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية {التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محليًا} إلى ارتفاع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام ٢٠١٦ بما نسبته ٣,٢% لتصل إلى نحو ١١٥٤٢,٤ مليون دينار (موزعة على ٨٩ مليون معاملة) مقابل نحو ١١١٨٥,٢ مليون دينار (موزعة على ٨٥ مليون معاملة) خلال عام ٢٠١٥.

رسم بياني (١٢)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية
عبر أجهزة السحب الآلي

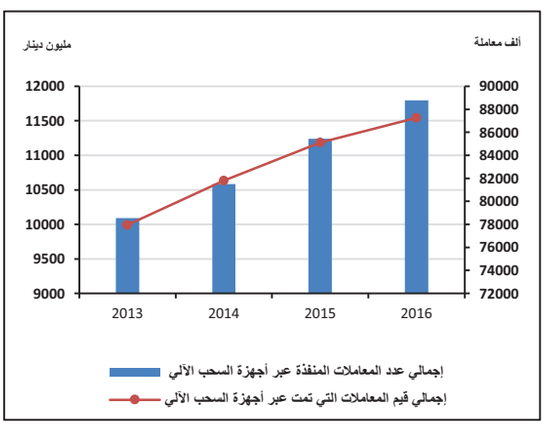

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام ٢٠١٦ نحو ١١١١٣,٥ مليون دينار (موزعة على ٨٥ مليون معاملة) مقابل نحو ١٠٧٧٦,١ مليون دينار (موزعة على ٨٢ مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته ٣,١%.

إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت وخارجها بنحو ٤٨٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٥,٦% لتصل إلى نحو ٩١٢٢,٨ مليون دينار (موزعة على ١٧٤ مليون معاملة) خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٨٦٣٩,٣ مليون دينار (موزعة على ١٤٧ مليون معاملة) خلال العام السابق.

رسم بياني (١٣)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية
عبر أجهزة نقاط البيع

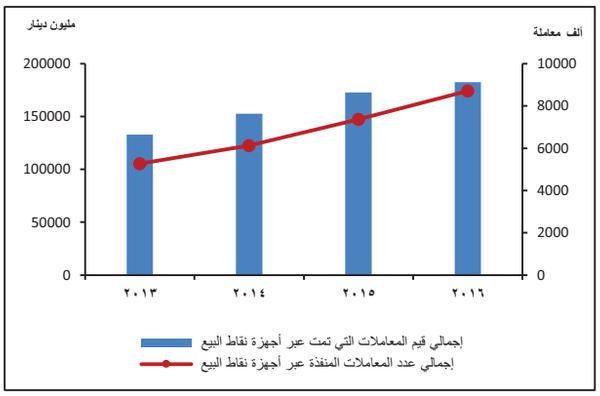

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت خلال عام ٢٠١٦ نحو ٨٢٧١,٣ مليون دينار (موزعة على ١٥٩ مليون معاملة) مقابل نحو ٧٨٣٩,٤ مليون دينار (موزعة على ١٣٥ مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته ٥,٥%.

وتشير بيانات عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع ليصل إلى ٤٦٥١٣ جهاز في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل ٤٣٣٢٢ جهاز في نهاية عام ٢٠١٥ وبارتفاع نسبته ٧%، وارتفاع عدد أجهزة السحب الآلي في نهاية عام ٢٠١٦ بما نسبته ١٧% ليصل إلى ١٩٩١ جهاز مقابل ١٧٠٨ أجهزة في نهاية العام السابق.

١٠ – التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية:

نستعرض فيما يلي أهم الإنجازات التي حققها البنك المركزي على صعيد تطوير نظم وقواعد الرقابة والإشراف خلال عام ٢٠١٦، بما في ذلك أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة خلال السنة المذكورة للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته بالإضافة إلى الأعمال والأنشطة الأخرى:

أولاً: أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته:

١) تماشيًا مع التطورات العالمية في مجال الرقابة المصرفية وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، وفي إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (٣)، وإلحاقًا بتعميمي بنك الكويت المركزي الصادرين بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤ للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio –LCR)، وحيث أن الفترة الانتقالية للتطبيق التجريبي (عام ٢٠١٥) قد انقضت، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٦ تطبيق معيار تغطية السيولة وفقًا لما يلي:

السنـــة	بـداية مـارس ٢٠١٦	بدايـة ٢٠١٧	بدايـة ٢٠١٨	بدايـة ٢٠١٩
الحد الأدنى	%٧٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠

هذا، ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط لمدة ٣٠ يوم.

٢) بالنسبة لأسس احتساب نسبة السيولة الرقابية (١٨% من الودائع بالدينار الكويتي) لدى البنوك المحلية الإسلامية، فإنه في ضوء التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن تطبيق كلّ من معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر، وذلك من حيث التعامل مع الإيداعات من البنوك كودائع غير مستقرة، وتماشيًا مع تلك المعايير، بالإضافة إلى توافر أدوات إسلامية بديلة مؤهلة للاحتساب ضمن نسبة السيولة المشار إليها، سواء من خلال الأدوات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لحسابه أو نيابة عن وزارة المالية، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٦ استبعاد "المرابحات الدولية قصيرة الأجل مع البنوك والمؤسسات المالية" من الأصول السائلة المؤهلة لاحتساب نسبة السيولة الرقابية لدى البنوك الإسلامية (١٨%) بموجب التعليمات المشار إليها.

٣) في إطار مواصلة بنك الكويت المركزي لجهوده المستمرة بشأن مراجعة وتحديث تعليمات وضوابط العمل المصرفي بما يتماشى مع معايير الرقابة الدولية وأفضل الممارسات في المجال التنظيمي والإشرافي، فقد قرر

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٦ إدخال تعديلات على تعليمات الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل، الصادرة بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢ بحيث يكون الحد الأقصى لمنح التمويل نسبة ٩٠% من مجموع المصادر التمويلية التي حددتها تلك التعليمات، دون تطبيق نسب متفاوتة وفقًا لفترات الاستحقاق، كذلك تم استبعاد ودائع البنوك من المصادر التمويلية لغرض احتساب الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل.

ويأتي إدخال هذه التعديلات في ضوء التطورات المصرفية خلال هذه الفترة، بما في ذلك تطبيق معايير حزمة إصلاحات بازل (٣) وما رافق ذلك من اعتبارات استوجبت هذه التعديلات، حيث جاء استبعاد إيداعات البنوك من مصادر الأموال التي يتم على أساسها احتساب الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل أخذًا في الاعتبار الطبيعة المتغيرة لهذه الودائع وتأثير ذلك على درجة استقرارها، وهو ما يتماشى أيضًا مع توصيات صندوق النقد الدولي بشأن استبعاد ودائع البنوك من تلك المصادر التمويلية في ضوء خاصية قصر آجال وعدم استقرار تلك الودائع.

كما جاء هذا التعديل متوافقًا أيضًا مع معيار صافي التمويل المستقر والذي اعتمده مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٥، حيث يهدف إلى توجيه البنوك لتعزيز مصادر التمويل المستقرة لديها.

٤) إلحاقًا بتعميم بنك الكويت المركزي الصادر بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٣ بشأن تكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات بإجراء فحص لجميع القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط الممنوحة من البنوك وشركات الاستثمار وذلك بصفة مستمرة كل ربع سنة، وفقًا للشروط المرجعية المرفقة بالتعميم الصادر بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢ في هذا الخصوص، وفي ضوء ما أفصحت عنه متابعة التقارير الواردة من مكاتب تدقيق الحسابات للبنوك المحلية في هذا الشأن من الحاجة إلى تطوير الشروط المرجعية لمهمة مراقب الحسابات المشار إليها، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٦ تعميمًا إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل مرفقًا معه شروط مرجعية معدلة لمهمة الفحص المستمر لجميع حالات القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط المقدمة خلال كل ربع سنة.

وتهدف هذه المهمة إلى استمرار التحقق من التزام البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل المحلية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن أسس وقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها من خلال إسناد المهمة إلى أحد مكاتب التدقيق الرئيسية.

٥) في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الكويت المركزي للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشيًا مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ إصدار تعليمات بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخي ١٥ يونيو و١٩ يونيو ٢٠٠٣ في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتكون مكمّلة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو ٢٠١٢ وذلك فيما يخص أعمال البنوك الإسلامية.

ويأتي إصدار هذه التعليمات في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية، وما شهده القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته منذ صدور تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠٠٣ المشار إليها، الأمر الذي تبرز معه الأهمية البالغة لحوكمة الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، كإحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي.

وقد تم الاسترشاد في هذا الصدد بما صدر من إرشادات عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) "المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٩، ومعايير الحوكمة التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وما أصدرته بعض البنوك المركزية في الدول العربية والإسلامية من تعليمات في هذا الشأن.

ثانيًا: أعمال وأنشطة أخرى:

١) في إطار ما يقوم به بنك الكويت المركزي من جهود حثيثة لحماية حقوق عملاء الجهات الخاضعة لرقابته، ومنها ما يتعلق بالضمانات المتوفرة لهم بتقديم شكاوى أو تظلمات حول ما يتعلق بمعاملاتهم التي يجرونها أو الخدمات التي يحصلون عليها، وإيضاح طرق وآليات سير تلك الشكاوى والموعد الأقصى لردود تلك الجهات، بما في ذلك الإجراءات المنظمة لتقديم الشكاوى لدى تلك الجهات، وتحقيقًا لمبدأ الشفافية وسعيًا لتوعية عملاء الجهات الخاضعة لرقابته بتلك الحقوق، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٦ إعلانًا توعويًا يبين فيه طرق وتسلسل الإجراءات الواجب إتباعها من العملاء في حال تقديم الشكاوى لدى الجهات قبل تقديمها لبنك الكويت المركزي.

وقد تضمّن الإعلان الإرشادي توضيح آلية تقديم العملاء للشكاوى لدى البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والخطوات الواجب اتباعها كالتقدم أولاً بشكوى مكتوبة لدى تلك الجهات على نموذج الشكوى المخصص لذلك والمتوفر بكافة الأفرع لديها. وعند استلام الجهة المشكو في حقها تلك الشكوى يتوجب عليها – عملاً بالتعليمات الصادرة بهذا الشأن – أن تقوم بالرد كتابة على الشكوى خلال ٣٠ يوم عمل من تاريخ تقديمها وإيضاح إذا ما شمل الرد تصويب ومعالجة ما ورد بالشكوى أو تأكد الجهة من سلامة الإجراء المتبع للمعاملة محل الشكوى، وفي حال عدم رضى العميل عن رد الجهة المشكو في حقها، يمكنه التقدم بتظلم لدى بنك الكويت المركزي مرفقًا به نسخة من رد الجهة مع المستندات المطلوبة.

وفي حال عدم رد الجهة المشكو في حقها خلال الفترة المشار إليها أو عدم قيام الجهة المشكو في حقها بتوفير "نموذج الشكوى"، فيمكن للعميل مراجعة بنك الكويت المركزي للتقدم بشكوى في هذا الشأن على النماذج المعدة لهذا الغرض، هذا وفي حال وجود شكوى ضد إحدى شركات الصرافة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، فعلى العميل مراجعة المبنى الرئيسي للبنك المركزي للتقدم بالشكوى على النماذج المتوفرة لدى موظفي الاستقبال.

٢) في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تنمية قدرات العاملين في القطاعات الخاضعة لرقابته وتحقيق الإدراك الكامل للمتطلبات الرقابية لديهم، نظم بنك الكويت المركزي وللعام الثاني على التوالي ورشة عمل تحت عنوان "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" موجهة إلى مسئولي وموظفي جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ مارس ٢٠١٦.

وتناولت الورشة إيضاحًا لمفهوم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات المكافحة المطلوبة في هذا الخصوص، واتساقًا مع التوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) ووفق متطلبات القانون والقرارات الوزارية المعمول بها بدولة الكويت والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي، حيث تم تناول متطلبات التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك متطلبات القرار الوزاري رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ الصادر بشأن اللائحة التنفيذية الصادرة في مجال تطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، والضوابط الإرشادية التي أصدرتها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بوزارة الخارجية في هذا الصدد.

وجاء هذا البرنامج في نطاق ورش العمل الدورية التي يقدمها البنك المركزي ضمن الجهود التي تبذل في سبيل تكريس الدور الرقابي الذي يقوم به، وسعيًا لتحقيق الالتزام المطلوب من قبل البنوك وشركات الصرافة

حيال متطلبات التعليمات التي يصدرها ولتحقيق الإدراك الكامل للمتطلبات الرقابية من قبل هذه الوحدات عند مزاولتها أعمالها.

٣) من جانب آخر، وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستقرار المالي، والتعريف بمختلف العوامل التي قد تشكل مصدرًا لصدمات قد تؤثر على مقومات هذا الاستقرار، وتحديد الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها، فقد استضاف بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية حول "مخاطر السيولة وخطط التعافي من التعثر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي" والتي نظمها معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية في بازل (Financial Stability Institute) بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ٣ – ٢٠١٦/٥/٥، وذلك بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد شارك في تقديم الحلقة النقاشية خبراء من معهد الاستقرار المالي، ومن هيئة الإعسار والرقابة التحوطية الفرنسية، ومن البنك المركزي النمساوي بالإضافة إلى خبراء من شركة مكينزي وشركة كليفورد تشانس للاستشارات، كما شارك في هذه الحلقة النقاشية متحدثون من بنك الكويت المركزي ومن مؤسسة النقد العربي السعودي.

وجاء إعداد هذه الحلقة النقاشية واستضافتها من قبل بنك الكويت المركزي في نطاق ورش العمل لدول مجلس التعاون الخليجي السنوية والجهود التي تبذل في سبيل تكريس الدور الرقابي الذي تقوم به البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون، وبما يواكب التطورات الدولية في هذا المجال.

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٦ بعض أبرز المؤشرات المالية المجمّعة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، ومتخصصة، وإسلامية، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الاستثمار المحلية (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

جدول (٢٤)

تطور هيكل الجهاز المصرفي

نهاية الفترة	البنوك المحلية				
	عدد المكاتب الرئيسية	عدد الفروع المحلية	عدد الفروع الخارجية	عدد مكاتب التمثيل	مجموع الفروع ومكاتب التمثيل
٢٠١٤	٢٣	٤١٩	١٦	٤	٤٣٩
٢٠١٥	٢٣	٤٠١	١٦	٤	٤٢١
٢٠١٦	٢٣	٤٠٩	١٦	٤	٤٢٩

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من ١٤٢ وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام ٢٠١٦، وتشمل ٢٣ بنكًا محليًا منها ٥ بنوك تقليدية و٥ بنوك إسلامية، وبنك واحد متخصص، و١٢ فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و٧٨ شركة استثمار (منها ٤٤ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (منها شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و٤١ شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار باستثناء نشاط التمويل إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية

بلغ إجمالي عدد الفروع المحلية للبنوك المحلية ٤٠٩ فروع في نهاية عام ٢٠١٦، مقابل ٤٠١ فرعًا في نهاية العام السابق، في حين لم تشهد الفروع الخارجية للبنوك المحلية أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٦ ليبقى

عددها ١٦ فرعًا خارجيًا، كما لم تشهد أعداد مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج أي زيادة خلال عام ٢٠١٦ ليبقى عددها ٤ مكاتب تمثيل.

وبلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للبنوك المحلية) في نهاية عام ٢٠١٦ نحو ٦٠٤٤٢,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٥٨٦١٢,٥ مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًّا بمعدل ٣,١% وبقيمة ١٨٣٠,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقارنةً بنمو معدله ٥,٧% وقيمته ٣١٦٠,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١٥.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر الميزانية المجمعَّة للبنوك المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق، والتي تظهرها بيانات الجداول (٢٥، و٢٥-أ، و٢٥ – ب)، يمكن الإشارة إلى أبرز العوامل والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية في تلك الميزانية كما في نهاية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وذلك على النحو التالي:

أولاً – الموجودات المحلية:

يمثل جانب الموجودات في الميزانية المجمَّعة للبنوك مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي، ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية وذلك على النحو التالي:

١ – **المطالب على القطاع الخاص:** ازدادت أرصدة هذه المطالب بنحو ٨٩٨,٩ مليون دينار وبنسبة ٢,٥% لتصل في نهاية عام ٢٠١٦ إلى نحو ٣٦٢٠١,٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣٥٣٠٢,٣ مليون دينار في نهاية العام السابق، وجاءت تلك الزيادة محصلةً لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو ٩٧٢,٢ مليون دينار وبنسبة ٢,٩% من جانب، وتراجع الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٧٣,٣ مليون دينار وبنسبة ٣,٧% من جانبٍ آخر.

رسم بياني (١٤)
موجودات البنوك المحلية

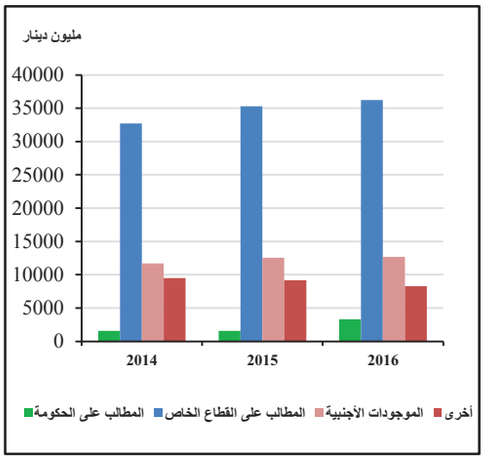

المصدر : بنك الكويت المركزي.

٢ – **المطالب على الحكومة:** تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، وقد شهد الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى نحو ٣٢٨٦,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، مقابل ١٥٧٩,٦ مليونًا في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك ارتفاعًا قيمته ١٧٠٧,٣ ملايين دينار ونسبته ١٠٨,١%، حيث جاءت تلك الزيادة الملحوظة أثر قيام البنوك منذ بداية أبريل ٢٠١٦ بالمشاركة في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الإصدارات الجديدة للاقتراض المحلي، وجدير بالذكر أن مقتنيات البنوك من أدوات الدين العام الحكومية (سندات وتورق) تعتبر من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي.

٣ – **المطالب على بنك الكويت المركزي:** تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، وقد انخفض رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام ٢٠١٦ بما قيمته نحو ٧٤,٥ مليون دينار ونسبته نحو ١,٥% من نحو ٤٩٩٥,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٤٩٢١,٤ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦.

جدول (٢٥)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (الموجودات)*

البنـود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة	(%)
المطالب على بنك الكويت المركزي	٤٩٩٥,٩	٤٩٢١,٤	–٧٤,٥	–١,٥
ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	٢٢١٧,٩	٧٠١,٠	–١٥١٦,٩	–٦٨,٤
ودائع تحت الطلب	٦٠١,٨	٩٢٧,٤	٣٢٥,٦	٥٤,١
سندات بنك الكويت المركزي	١٨٧٥,٠	٣٠٤١,٨	١١٦٦,٨	٦٢,٢
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٢٦٠٠,٢	١٤٥٥,٦	–١١٤٤,٦	–٤٤,٠
المطالب على الحكومة:	١٥٧٩,٦	٣٢٨٦,٩	١٧٠٧,٣	١٠٨,١
سندات الخزانة	١٥٧٩,٦	٣٢٨٦,٩	١٧٠٧,٣	١٠٨,١
أذونات الخزانة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المطالب على القطاع الخاص:	٣٥٣٠٢,٣	٣٦٢٠١,٢	٨٩٨,٩	٢,٥
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٣٣٣٣٥,٢	٣٤٣٠٧,٤	٩٧٢,٢	٢,٩
استثمارات محلية أخرى	١٩٦٧,١	١٨٩٣,٨	–٧٣,٣	–٣,٧
الموجودات الأجنبية:	١٢٥٥١,٥	١٢٦٦٧,٧	١١٦,١	٠,٩
ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية	٦٧٩٤,٣	٦٤٤٢,٩	–٣٥١,٤	–٥,٢
استثمارات أجنبية	٣٧٨٠,٧	٣٩٠٤,٢	١٢٣,٦	٣,٣
تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين	١٩٠,٦	١٩٢,٥	١,٩	١,٠
تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين	١١٧٨,٤	١٤٩٥,١	٣١٦,٧	٢٦,٩
موجودات أخرى	١٥٨٢,٠	١٩١٠,١	٣٢٨,٢	٢٠,٦
الموجودات	**٥٨٦١١,٥**	**٦٠٤٤٢,٩**	**١٨٣١,٤**	**٣,١**
عدد البنوك	٢٣	٢٣		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا– المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتَّى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتُعتبَر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وذلك على النحو التالي:

١ – **ودائع القطاع الخاص (المقيم):** ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٦ لتصل إلى نحو ٣٣٩٦٧,٠ مليون دينار، مقابل نحو ٣٣٠٤٤,١ مليونًا في نهاية العام السابق، وبما يمثل نموًّا قيمته نحو ٩٢٢,٩ مليون دينار ونسبته ٢,٨%. وقد جاء هذا النمو محصلةً لارتفاع أرصدة الودائع الدينارية بنحو ١٥٩١,٥ مليون دينار أو بنسبة ٥,٤% من جهة، وتراجع أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٦٦٨,٧ مليون دينار أو بنسبة ١٨,٦% من جهةٍ أخرى.

رسم بياني (١٥)
مطلوبات البنوك المحلية

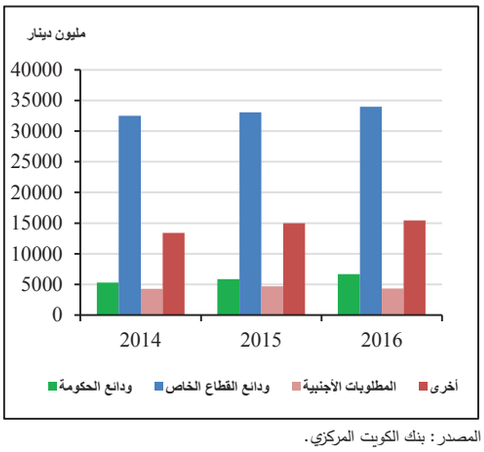

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢ – **ودائع الحكومة:** ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو ٦٦٧٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٥٨٧٩,٠ مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو ٨٠٠,٥ مليون دينار ونسبته نحو ١٣,٦%.

جدول (٢٥ – أ)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (المطلوبات)*

البنـود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة	(%)
ودائع القطاع الخاص:	٣٣٠٤٤,١	٣٣٩٦٧,٠	٩٢٢,٩	٢,٨
الودائع الدينارية	٢٩٤٥٣,٣	٣١٠٤٤,٨	١٥٩١,٥	٥,٤
الودائع بالعملات الأجنبية	٣٥٩٠,٨	٢٩٢٢,١	٦٦٨,٧-	١٨,٦-
ودائع الحكومة	٥٨٧٩,٠	٦٦٧٩,٤	٨٠٠,٥	١٣,٦
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٢٤١٧,٢	١٤٢١,٥	٩٩٥,٧-	٤١,٢-
حقوق المساهمين	٧٧٩٢,٩	٧٩٥٤,٥	١٦١,٦	٢,١
المطلوبات الأجنبية:	٤٦٩٢,٨	٤٣٦٤,٢	٣٢٨,٦-	٧,٠-
ومنها: ودائع من بنوك أجنبية	٢٧٨٦,٥	٢١٦٧,٦	٦١٨,٩-	٢٢,٢-
ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية	١٣١٧,٥	١٤٣٢,٢	١١٤,٦	٨,٧
مطلوبات أخرى	٤٧٨٥,٧	٦٠٥٦,٤	١٢٧٠,٧	٢٦,٦
المطلوبات	٥٨٦١١,٥	٦٠٤٤٢,٩	١٨٣١,٤	٣,١
عدد البنوك	٢٣	٢٣		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣ – **حقوق المساهمين:** ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو ١٦١,٥ مليون دينار وبنسبة ٢,١%، وذلك من نحو ٧٧٩٢,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٧٩٥٤,٥ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦.

ثالثًا – صافي الموجودات الأجنبية:

تتعامل البنوك المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين وتندرج ضـــمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية في الخارج (حيازة اســـتثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)، بالإضـــافة إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي (الموارد المالية) والتي تتمثل في الحصـــول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

١- **الموجودات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٦ بما قيمته ١١٦,١ مليون دينار ونسبته ٠,٩% لتصل إلى ١٢٦٦٧,٧ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو ١٢٥٥١,٥ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥. وتُشكّل الموجودات الأجنبية نحو ٢١,٠% من إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٢١,٤% في نهاية العام السابق.

٢ - **المطلوبات الأجنبية:** تراجعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو ٤٣٦٤,٢ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٤٦٩٢,٨ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥، أي بانخفاض قيمته ٣٢٨,٦ مليونًا ونسبته نحو ٧,٠%. وتُشكّل المطلوبات الأجنبية نحو ٧,٢% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٨,٠% في نهاية العام السابق.

٣ - **صافي الموجودات الأجنبية:** بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفًا، ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل ٤٤٤,٧ مليون دينار وبنسبة ٥,٧% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العام السابق.

رابعًا - الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتسمى أحيانًا بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات، وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها، ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحوّل، ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوُّلها.

وتتكون الحسابات النظامية أساسًا من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنَّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمَّعة لتلك البنوك، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرَف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرَف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. ووفقًا لبيانات الجدول (٢٥ - ب)، فقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٦ نحو ١٥٤٥١,٧ مليون دينار، مقابل نحو ١٣٦٢١,٥ مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته ١٨٣٠,٢ مليونًا ونسبته ١٣,٤%، وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو ٢٥,٦% في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل ٢٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول (٢٥ – ب)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)*

البنـود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة	(%)
حسابات نظامية:	١٣٦٢١,٥	١٥٤٥١,٧	١٨٣٠,٢	١٣,٤
كفالات مصرفية	١٢٣٤٣,٦	١٤١٥٥,٧	١٨١٢,١	١٤,٧
اعتمادات مستندية	٩٠٦,٧	٩١٠,٢	٣,٥	٠,٤
قبولات مصرفية	٣٧١,٣	٣٨٥,٩	١٤,٦	٣,٩
عدد البنوك	٢٣	٢٣		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

خامسًا – التدفقات المالية:

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية – سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج، كما يبيّنها الجدول (٢٦) – معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام ٢٠١٦، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

١ – مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسَب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبِّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام ٢٠١٦ توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو ٤٣٧٤,٧ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٣٩٠٦,٧ ملايين خلال العام السابق.

وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام ٢٠١٦ (ما قيمته نحو ٣١٥٥,٧ مليون دينار ونسبته ٧٢,١% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ ١٢١٩,١ مليون دينار أو ٢٧,٩% من مجموع الموارد المحلية) من خلال الخفض في بعض عناصر الموجودات المحلية.

٢ – استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثَّل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين، وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحقَّقة من عملياتها المحلية خلال عام ٢٠١٦ لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو ٢٩٣٤,٣ مليون دينار (٧٤,٧% من مجموع الاستخدامات المحلية)، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو ٩٩٥,٧ مليون دينار (٢٥,٣% من مجموع الاستخدامات المحلية).

جدول (٢٦)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٥		٢٠١٦	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
أولاً – العمليات المحلية:				
١ – مجموع مصادر الأموال:	٣٩٠٦,٧	١٠٠,٠	٤٣٧٤,٧	١٠٠,٠
– من الزيادة في المطلوبات:	٢٧٦٤,٨	٧٠,٨	٣١٥٥,٧	٧٢,١
ودائع القطاع الخاص	٥٦٤,١	١٤,٤	٩٢٢,٩	٢١,١
ودائع الحكومة	٥٩٢,٩	١٥,٢	٨٠٠,٥	١٨,٣
حقوق المساهمين	٢٦٨,٠	٦,٩	١٦١,٥	٣,٧
ودائع البنوك المحلية	٦١٢,٣	١٥,٧	–	–
مطلوبات محلية أخرى	٧٢٧,٥	١٨,٦	١٢٧٠,٧	٢٩,١
– من النقص في الموجودات:	١١٤١,٩	٢٩,٢	١٢١٩,١	٢٧,٩
مطالب على البنك المركزي	١١٣٧,٢	٢٩,١	٧٤,٥	١,٧
ودائع لدى البنوك المحلية	–	–	١١٤٤,٦	٢٦,٢
موجودات محلية أخرى	٤,٧	٠,١	–	–
٢ – مجموع استخدامات الأموال:	٣٤٣١,٢	١٠٠,٠	٣٩٣٠,٠	١٠٠,٠
– في تخفيض المطلوبات:	–	–	٩٩٥,٧	٢٥,٣
ودائع البنوك المحلية	–	–	٩٩٥,٧	٢٥,٣
– في زيادة الموجودات:	٣٤٣١,٢	١٠٠,٠	٢٩٣٤,٣	٧٤,٧
مطالب على القطاع الخاص	٢٥٩٦,٤	٧٥,٧	٨٩٨,٩	٢٢,٩
مطالب على الحكومة	١٧,٠	٠,٥	١٧٠٧,٣	٤٣,٤
ودائع لدى البنوك المحلية	٨١٧,٨	٢٣,٨	–	–
موجودات محلية أخرى	–	–	٣٢٨,٢	٨,٤
فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٤٧٥,٥**	–	**٤٤٤,٧**	–

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (٢٦)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٥		٢٠١٦	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
ثانياً – العمليات الأجنبية:				
١ – مجموع مصادر الأموال:	**٥٣٠,٣**	**١٠٠,٠**	**٦٤١,٨**	**١٠٠**
– من الزيادة في المطلوبات:	**٥٣٠,٣**	**١٠٠,٠**	**٢٩٠,٤**	**٤٥,٢**
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	٣٢٠,٧	٦٠,٥	١١٤,٦	١٧,٩
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	٢٠٩,٦	٣٩,٥	١٧٥,٨	٢٧,٤
– من النقص في الموجودات:	**٠,٠**	**٠,٠**	**٣٥١,٤**	**٠**
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	–	–	٣٥١,٤	٥٤,٨
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	–	–	–	–
٢ – مجموع استخدامات الأموال:	**١٠٠٥,٨**	**١٠٠,٠**	**١٠٨٦,٥**	**١٠٠,٠**
– في تخفيض المطلوبات:	**١٣٤,٩**	**١٣,٤**	**٦١٨,٩**	**٥٧,٠**
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	–	–	٦١٨,٩	٥٧,٠
ودائع غير المقيمين (البنوك)	١٣٤,٩	١٣,٤	–	–
– في زيادة الموجودات:	**٨٧٠,٩**	**٨٦,٦**	**٤٦٧,٥**	**٤٣,٠**
استثمارات أجنبية	٥٩,٨	٥,٩	١٢٣,٦	١١,٤
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	٥٨٨,٨	٥٨,٥	–	–
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار	١٤,٣	١,٤	١,٩	٠,٢
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	١٤٥,٥	١٤,٥	٣١٦,٧	٢٩,١
موجودات أجنبية أخرى	٦٢,٥	٦,٢	٢٥,٤	٢,٣
فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٤٧٥,٥–**	**–**	**٤٤٤,٧–**	**–**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣ – فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٦ عن فائضٍ صافٍ بلغت قيمته نحو ٤٤٤,٧ مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموعها ٤٣٧٤,٧ مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها ٣٩٣٠,٠ مليون دينار، وقد تم استخدام هذا الفائض في تغطية الفجوة في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثَمة تدفقًا ماليًا صافيًا قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة الفائض (٤٤٤,٧ مليون دينار).

٤ – التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام ٢٠١٦ بلغت قيمتها ما يعادل ٦٤١,٨ مليون دينار، وجاءت تلك الموارد المحققة عن طريق الخفض في بعض عناصر الموجودات الأجنبية (والبالغ نحو ٣٥١,٤ مليون دينار أو ٥٤,٨% من مجموع الموارد الأجنبية)، في حين جاء الباقي من تلك الموارد من خلال الزيادة في بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (والبالغ نحو ٢٩٠,٤ مليون دينار ونسبته ٤٥,٢% من مجموع الموارد المالية الأجنبية). وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياته الأجنبية خلال عام ٢٠١٦ ما يُعادل ١٠٨٦,٥ مليون دينار، استُخدِمَت في تخفيض بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (بما قيمته ٦١٨,٩ مليون دينار أو ٥٧,٠% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، وزيادة بعض عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو ٤٦٧,٥ مليون دينار أو ٤٣,٠% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، ونتج عن ذلك عجز صافي بلغت قيمته ما يعادل ٤٤٤,٧ مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تم تغطية هذا العجز من خلال استخدام الفائض في الموارد المالية الناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (٤٤٤,٧ مليون دينار) المشار إليه آنفًا.

سادسًا – المؤشرات والنسب المالية:

يعرض هذا الجزء بعض مؤشرات الأوضاع المالية للبنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٦ وتطور أدائها خلال العام المذكور، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية المُستخلصة من تحليل البيانات المجمّعة المتوافرة عن البنوك المحلية في نهاية كل من عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، كما يبيّنها الجدول (٢٧)، وذلك على النحو التالي [٥]:

١ – معايير السيولة:

تضم هذه المجموعة من المعايير المالية كلاً من المعيار النقدي، الذي يقيس مدى كفاية الموجودات النقدية للبنوك المحلية (النقد، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المحلية، والودائع لدى البنوك الأجنبية، وشهادات الإيداع) في سداد المطلوبات من ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية، ومعيار السيولة، الذي يقيس النسبة التي تغطيها الموجودات السائلة (الموجودات النقدية، بالإضافة إلى مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام، واستثماراتها في الأسهم المحلية والأجنبية) من الودائع المذكورة.

[٥] المؤشرات والنسب المالية حسب البيانات المجمّعة للبنوك المحلية (Aggregated) وليست حسب البيانات المدمجة (Consolidated).

وتُشير البيانات المتاحة إلى انخفاض المعيار النقدي ليصل إلى نحو ٣١,٢% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٣١,٩% في نهاية عام ٢٠١٥، واستقرار معيار السيولة عند نحو ٣٨,٨% بنهاية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وبهذا بلغ متوسط عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ لكلا المعيارين (٣١,٦% للمعيار النقدي، و٣٨,٨% لمعيار السيولة).

٢ – معايير التوظيف المالي:

يُشير التحليل إلى استمرار نسب التوظيف المالي عند مستويات مرتفعة نسبيًا، حيث وصلت النسبة الأولى، والتي تُبيّن مدى توظيف ودائع القطاع الخاص في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لأنشطة ذلك القطاع إلى نحو ١٠١,٠% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ١٠٠,٩% في نهاية عام ٢٠١٥، وبمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ يبلغ نحو ١٠٠,٩%. وانخفضت بشكل طفيف النسبة الثانية التي تُظهِر، من بين أمور أخرى، مدى توظيف الودائع الخاصة المحلية في تمويل القطاع الخاص المحلي لتصل إلى ١٠٦,٦% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ١٠٦,٨% في نهاية عام ٢٠١٥، وبمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ يبلغ نحو ١٠٦,٧%. وانخفضت بشكل طفيف النسبة الثالثة والتي توضح مدى مساهمة ودائع المقيمين وحقوق المساهمين في التوظيفات المحلية، لتصل إلى نحو ٩٧,٥% بنهاية عام ٢٠١٦، مقارنةً بنحو ٩٧,٧% بنهاية عام ٢٠١٥، بمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ يبلغ نحو ٩٧,٦%.

٣ – معايير الربحية:

يوضح (الجدول ٢٧) تطور نسبة صافي الربح إلى كلٍ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بنهاية العام السابق، وبلغ مجموع صافي الربح المحقَّق للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٦ نحو ٧٥٥,٧ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٧١٧,٣ مليونًا ونحو ٧٧٤,٦ مليونًا خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على الترتيب. ويمثِّل صافي الربح المُحقَّق ما نسبته نحو ١,٣% و٩,٩% و٢٧,٦% إلى كلّ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع على التوالي في عام ٢٠١٦ وذلك مقابل ١,٣% و٩,٩% و٢٩,٦% على التوالي في عام ٢٠١٥.

٤ – معايير كفاية حقوق المساهمين:

بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى كلٍ من إجمالي الموجودات، وإجمالي التوظيفات، وإجمالي الموجودات غير النقدية، نحو ١٣,٢% و١٥,٢% و١٩,٠% على التوالي في نهاية عام ٢٠١٦، مقارنةً بنحو ١٣,٣% و١٥,٠% و١٩,٣% في نهاية عام ٢٠١٥، وبهذا بلغ متوسط نسب كفاية حقوق المساهمين السالفة الذكر خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ نحو ١٣,٢% إلى إجمالي الموجودات، و١٥,١% إلى إجمالي التوظيفات و١٩,١% إلى الموجودات غير النقدية (المُتمثلة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وبعض الاستثمارات المالية وغير النقدية المحلية والأجنبية).

جدول (٢٧)

بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية (%)

البيـــــان	٢٠١٥	٢٠١٦	المتوسط
أولا – معايير السيولة:			
(١) المعيار النقدي	٣١,٩	٣١,٢	٣١,٦
(٢) معيار السيولة	٣٨,٨	٣٨,٨	٣٨,٨
ثانيًا – معايير التوظيف:			
(١) التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص	١٠٠,٩	١٠١,٠	١٠٠,٩
(٢) المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص	١٠٦,٨	١٠٦,٦	١٠٦,٧
(٣) التوظيفات المحلية إلى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين	٩٧,٧	٩٧,٥	٩٧,٦
ثالثًا – معايير الربحية:			
(١) صافي الربح إلى متوسط الموجودات	١,٣	١,٣	١,٣
(٢) صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين	٩,٩	٩,٩	٩,٧
(٣) صافي الربح إلى رأس المال المدفوع	٢٩,٦	٢٧,٦	٢٨,٦
رابعًا – معايير كفاية حقوق المساهمين:			
(١) حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات	١٣,٣	١٣,٢	١٣,٢
(٢) حقوق المساهمين إلى إجمالي التوظيفات	١٥,٠	١٥,٢	١٥,١
(٣) حقوق المساهمين إلى الموجودات غير النقدية	١٩,٣	١٩,٠	١٩,١
خامسًا – معيار كفاية رأس المال:			
(١) معدل كفاية رأس المال (البنوك المحلية) [1]	١٧,٥	١٨,٦	١٨,١

[1] معدل كفاية رأس المال لعام ٢٠١٥ و٢٠١٦ وفقًا لبازل (٣).

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٥ – معيار كفاية رأس المال "الملاءة":

يُستدل من البيانات المجمَّعة المتوافرة عن البنوك الكويتية على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها مازال يفوق – وبصورة واضحة – الحد الأدنى المطلوب بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي والذي بدوره أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقًا للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، وفي إطار تطبيق حزمة إصلاحات بازل (٣)، أصدر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرارًا بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل (٣) ومراحل تطبيقه لتصل النسبة الإجمالية بحد أدنى ١٣%، مع تطبيقها على مراحل على النحو الآتي:

- بداية عام ٢٠١٤ نسبة ١٢%.
- بداية عام ٢٠١٥ نسبة ١٢,٥%.
- بداية عام ٢٠١٦ نسبة ١٣%.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية وفقًا لتعليمات بازل (٣) نحو ١٨,٦% في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ مقابل نسبة قدرها ١٧,٥% في نهاية ديسمبر ٢٠١٥.

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

جدول (٢٨)

تطور هيكل الجهاز المالي

الفترة	عدد شركات الاستثمار			عدد شركات الصرافة
	تقليدية	إسلامية	المجموع	
٢٠١٢	٤٣	٥٠	٩٣	٣٩
٢٠١٣	٤٢	٥٠	٩٢	٣٩
٢٠١٤	٤٠	٤٩	٨٩	٣٩
٢٠١٥	٣٨	٤٧	٨٥	٤٠
٢٠١٦	٣٤	٤٤	٧٨	٤١

المصدر: بنك الكويت المركزي.

انخفض عدد شركات الاستثمار المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي ليبلغ ٧٨ شركة في نهاية عام ٢٠١٦، مقارنةً بعدد ٨٥ شركة في نهاية العام السابق. ويتكون قطاع شركات الاستثمار المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٦ من ٣٤ شركة استثمار تقليدية، و٤٤ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلاميـة، وفي هذا الصـدد وبموجب القانـون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١٠ بشأن "إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية" والقرار الوزاري رقم (٣٨) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، فقد انتقلت الرقابة على شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠١١، واقتصر دور بنك الكويت المركزي الرقابي بالنسبة لشركات الاستثمار على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله، ولقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٦ ما قيمته نحو ٨١٦٥,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٠٠٠٧,٨ ملايين دينار بنهاية عام ٢٠١٥ بتراجع قيمته ١٨٤٢,٤ مليون دينار ونسبته ١٨,٤% (جدول ٢٩).

جدول (٢٩)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية*

(مليون دينار)

البنـــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	٤٣٦,٤	٤٧٧,٤	٤١,٠	٩,٤
تمويل العملاء	٨٩٥,٦	٧٩٣,٩	-١٠١,٧	-١١,٤
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	٥٤٥,٥	٤٤١,٨	-١٠٣,٧	-١٩,٠
تمويل العملاء	٣٥٠,٠	٣٥٢,١	٢,٠	٠,٦
الاستثمارات المحلية	٢٤٠٣,٩	٢٣١١,٨	-٩٢,١	-٣,٨
الاستثمارات المالية	١٨٩٧,٥	١٨٠٠,٢	-٩٧,٢	-٥,١
الاستثمارات غير المالية	٥٠٦,٤	٥١١,٥	٥,٢	١,٠
الموجودات الأجنبية	٤٦٩٠,٧	٢٩٧٤,٣	-١٧١٦,٤	-٣٦,٦
الموجودات الأخرى	١٥٨١,٢	١٦٠٨,٠	٢٦,٨	١,٧
الموجودات = المطلوبات	١٠٠٠٧,٨	٨١٦٥,٤	-١٨٤٢,٤	-١٨,٤
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	٤٣٩٦,٩	٣٥٤٨,٦	-٨٤٨,٣	-١٩,٣
التمويل من المقيمين	٢١٥٥,٤	٢١٩٩,٠	٤٣,٦	٢,٠
السندات وصكوك التمويل	٢٦,٦	٢٧,٦	١,٠	٣,٩
المطلوبات الأجنبية	١٧٧٩,٣	١١٥٩,٩	-٦١٩,٤	-٣٤,٨
مطلوبات أخرى	١٦٤٩,٥	١٢٣٠,٢	-٤١٩,٣	-٢٥,٤
عدد الشركات	٨٥	٧٨	-٧	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وللوقوف على أبرز ملامح أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول العرض أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدى خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وذلك على النحو التالي:

أولاً – شركات الاستثمار التقليدية:

تُشير البيانات المالية المتوفرة (الجدول ٣٠) عن شركات الاستثمار التقليدية إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات (٣٤ شركة) قد وصل إلى نحو ٣٧٧١,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، مسجلاً بذلك تراجعًا بلغت قيمته ١٩٥٠,٨ مليون دينار ونسبته ٣٤,١% عن مستواه البالغ ٥٧٢٢,٤ مليونًا في نهاية العام السابق. ويعكس هذا التراجع محصلة تطورات عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات، ففي جانب الموجودات، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٥ على النحو التالي:

١- انخفاض أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل ١٦٧٥,٤ مليون دينار وبما نسبته ٥٠,٨% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق، والذي جاء نتيجةً لانخفاض أرصدة كل من أرصدة الاستثمارات الأجنبية بنحو ١٣٥٤,٨ مليون دينار أو بما نسبته ٥١,١%، وأرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١٦٧,٠ مليون دينار أو ٤٤,١%، وأرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو ١٤٦,٧ مليون أو بما نسبته ٦٠,٦%، وأرصدة القروض والسلفيات لغير المقيمين بما يعادل ٦,٩ ملايين دينار أو ٢٤,٩%.

٢- تراجع الاستثمارات المحلية بما قيمته ١٥٨,٩ مليون دينار ونسبته ١٣,١%، وذلك من نحو ١٢١٠,١ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٠٥١,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦. وجاء التراجع المشار إليه نتيجةً لانخفاض أرصدة كل من الاستثمارات المالية بنحو ١١٧,٠ مليون دينار أو بنسبة ١١,٣%، وأرصدة الاستثمارات غير المالية بنحو ٤١,٩ مليون دينار أو بنسبة ٢٣,٨%.

٣- انخفاض أرصدة القروض والسلفيات المقدَّمة للمقيمين بنحو ١٠٣,٧ ملايين دينار ونسبته ١٩,٠% لتصل إلى نحو ٤٤١,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٥٤٥,٥ مليونًا في نهاية العام السابق.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٦ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٥ وذلك على النحو التالي:

١- الانخفاض في رأس المال والاحتياطي بما قيمته ٨٥٦,٥ مليون دينار ونسبته ٣٠,٧%، وذلك من نحو ٢٧٩١,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٩٣٥,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦.

٢- التراجع في أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل ٧٢٦,٩ مليون دينار وبنسبة ٥٩,٦%، وذلك من نحو ١٢٢٠,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٤٩٣,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦.

٣- الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين بنهاية عام ٢٠١٦ بنحو ٤٣,٢ مليون دينار وبنسبة ٤,٩% مقارنةً بنهاية العام السابق، وذلك من نحو ٨٧٩,٨ مليون دينار إلى نحو ٨٣٦,٧ مليونًا.

جدول (٣٠)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية*

(مليون دينار)

البنـــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	٢١١,٧	٢٦٥,٦	٥٣,٨	٢٥,٤
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	٥٤٥,٥	٤٤١,٨	١٠٣,٧-	١٩,٠-
الاستثمارات المحلية	**١٢١٠,١**	**١٠٥١,٢**	**١٥٨,٩-**	**١٣,١-**
الاستثمارات المالية	١٠٣٤,٣	٩١٧,٢	١١٧,٠-	١١,٣-
الاستثمارات غير المالية	١٧٥,٨	١٣٣,٩	٤١,٩-	٢٣,٨-
الموجودات الأجنبية	٣٢٩٩,٧	١٦٢٤,٣	١٦٧٥,٤-	٥٠,٨-
الموجودات الأخرى	٤٥٥,٣	٣٨٨,٨	٦٦,٦-	١٤,٦-
الموجودات = المطلوبات	**٥٧٢٢,٤**	**٣٧٧١,٦**	**١٩٥٠,٨-**	**٣٤,١-**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	٢٧٩١,٦	١٩٣٥,١	٨٥٦,٥-	٣٠,٧-
التمويل من المقيمين	٨٧٩,٨	٨٣٦,٧	٤٣,٢-	٤,٩-
السندات وصكوك التمويل	٢٦,٦	٢٧,٦	١,٠	٣,٩
المطلوبات الأجنبية	١٢٢٠,١	٤٩٣,٢	٧٢٦,٩-	٥٩,٦-
مطلوبات أخرى	٨٠٤,٢	٤٧٩,٠	٣٢٥,٢-	٤٠,٤-
عدد الشركات	٣٨	٣٤	٤-	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا – شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمّع لعدد (٤٤) شركة استثمار تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٦ وتتوافر بياناتها المقارنة للعامين المشار إليهما.

وتُشير البيانات المالية المتوافرة (الجدول ٣١) إلى نمو إجمالي الميزانية المجمّعة في نهاية عام ٢٠١٦ بما قيمته نحو ١٠٨,٤ ملايين دينار ونسبته ٢,٥% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٤٣٩٣,٨ مليون دينار مقابل نحو ٤٢٨٥,٤ مليونًا بنهاية العام السابق، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة في جانب الموجودات وذلك على النحو التالي:

١- الارتفاع في بند الاستثمارات المحلية في نهاية عام ٢٠١٦ بما قيمته نحو ٦٦,٨ مليون دينار ونسبته ٥,٦% ليصل إلى نحو ١٢٦٠,٦ مليون دينار مقارنةً بنحو ١١٩٣,٨ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

٢- الارتفاع الطفيف في أرصدة عمليات تمويل العملاء في نهاية عام ٢٠١٦ بما قيمته نحو ٢,٠ مليون دينار ونسبته ٠,٦% لتصل إلى نحو ٣٥٢,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣٥٠,٠ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

٣- انخفاض قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره ٤١,٠ مليون دينار ونسبته ٢,٩%، وذلك من نحو ١٣٩١,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٣٥٠,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٦ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٥ على النحو الآتي:

١- ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنحو ١٠٧,٦ ملايين دينار أو بنسبة ١٩,٢% ليبلغ ما قيمته نحو ٦٦٦,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٥٥٩,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

٢- الارتفاع في عمليات التمويل من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو ٨٦,٨ مليون دينار أو بنسبة ٦,٨% ليبلغ نحو ١٣٦٢,٣ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ١٢٧٥,٦ مليونًا بنهاية عام ٢٠١٥.

٣- الارتفاع في حقوق المساهمين بما قيمته ٨,٢ ملايين دينار أو ٠,٥% لتصل إلى نحو ١٦١٣,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ١٦٠٥,٣ ملايين في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول (٣١)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار

التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية*

(مليون دينار)

البنـــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	٢٢٤,٧	٢١١,٩	١٢,٨-	٥,٧-
تمويل العملاء	٣٥٠,٠	٣٥٢,١	٢,٠	٠,٦
الاستثمارات المحلية، وتشمل:	١١٩٣,٨	١٢٦٠,٦	٦٦,٨	٥,٦
الاستثمارات المالية	٨٦٣,٢	٨٨٣,٠	١٩,٨	٢,٣
الاستثمارات غير المالية	٣٣٠,٦	٣٧٧,٦	٤٧,٠	١٤,٢
الموجودات الأجنبية	١٣٩١,٠	١٣٥٠,٠	٤١,٠-	٢,٩-
الموجودات الأخرى	١١٢٥,٩	١٢١٩,٢	٩٣,٤	٨,٣
الموجودات = المطلوبات	**٤٢٨٥,٤**	**٤٣٩٣,٨**	**١٠٨,٤**	**٢,٥**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	١٦٠٥,٣	١٦١٣,٦	٨,٢	٠,٥
التمويل من المقيمين	١٢٧٥,٦	١٣٦٢,٣	٨٦,٨	٦,٨
المطلوبات الأجنبية	٥٥٩,٢	٦٦٦,٧	١٠٧,٦	١٩,٢
مطلوبات أخرى	٨٤٥,٣	٧٥١,٢	٩٤,١-	١١,١-
عدد الشركات	٤٧	٤٤	٣-	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا – الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (بنود خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍّ سواء (جدول ٣٢). وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وعددها ٧٨ شركة (٣٤

شركة تقليدية و٤٤ شركة إسلامية) كما في نهاية عام ٢٠١٦ ما قيمته ١٨٨٢٠,٧ مليون دينار (منها ١٦٨٥٦,٢ مليونًا أو ٨٩,٦% لشركات الاستثمار التقليدية، و١٩٦٤,٥ مليونًا أو ١٠,٤% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك تراجعًا بنحو ٣٨٣,٧ مليون دينار وبنسبة ٢,٠% عن مستواها البالغ ١٩٢٠٤,٤ ملايين دينار لعدد ٨٥ شركة مسجلة في نهاية عام ٢٠١٥ (منها ١٧٢٠٢,٠ مليون دينار أو ٩١,٧% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها ٣٨ شركة، و٢٠٠٢,٤ مليونًا أو ٨,٣% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها ٤٧ شركة).

جدول (٣٢)

الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية*

(القيم بالمليون دينار)

البيـان	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة	(%)
الحسابات النظامية:	**١٩٢٠٤,٤**	**١٨٨٢٠,٧**	**-٣٨٣,٧**	**-٢,٠**
شركات الاستثمار التقليدية	١٧٢٠٢,٠	١٦٨٥٦,٢	-٣٤٥,٨	-٢,٠
شركات الاستثمار الإسلامية	٢٠٠٢,٤	١٩٦٤,٥	-٣٧,٩	-١,٩
محافظ الاستثمار	١٥٥٣٤,٥	١٥٠٧٤,٥	-٤٦٠,٠	-٣,٠
صناديق الاستثمار	١٦٨٧,٩	١٦٥٨,٣	-٢٩,٦	-١,٨
صناديق مدارة أجنبية	١٤٨٨,٨	١٥٩٤,٧	١٠٥,٩	٧,١
أصول مدارة بصفة أمانة	٣٩٩,٦	٤٦٦,٩	٦٧,٣	١٦,٩
التعهدات / الكفالات / الضمانات	٩٣,٦	٢٦,٣	-٦٧,٣	-٧١,٩
عدد شركات الاستثمار	**٨٥**	**٧٨**	**-٧**	
شركات الاستثمار التقليدية [١]	٣٨	٣٤	-٤	
شركات الاستثمار الإسلامية [١]	٤٧	٤٤	-٣	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

[١] وهناك أيضًا شركتي تمويل تخضعان لرقابة بنك الكويت المركزي أحدهما شركة تمويل تقليدي والأخرى شركة تمويل إسلامي.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجَّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (٤١ شركة) في نهاية عام ٢٠١٦ (جدول ٣٣) إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات قد بلغ ١٨٦,٥ مليون دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته ٣٢,٧ مليون دينار ونسبته ٢١,٣% عن مستواه البالغ ١٥٣,٨ مليونًا في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً – الموجودات:

١- ارتفعت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو ٢,٨ مليون دينار وبنسبة ٤,٨% لتصل إلى نحو ٦١,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٥٨,٥ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

٢- تراجعت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو ٢٩,٩ ألف دينار لتصل إلى نحو ١,٤ مليون دينار.

٣- ارتفعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو ١٩,٢ مليون دينار وبنسبة ٥٦,٠% لتصل إلى نحو ٥٣,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٣٤,٣ مليونًا في نهاية العام السابق.

٤- ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو ٢,٨ مليون دينار وبنسبة ١٠,٩% (من نحو ٢٥,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢٨,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦).

ثانيًا – المطلوبات:

١- ارتفعت مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو ١٣,٣ مليون دينار وبنسبة ٦١٤,٤% (من نحو ٢,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٥,٤ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦).

٢- ارتفاع حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو ١,٩ مليون دينار وبنسبة ١,٧% (من نحو ١١١,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ١١٣,٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦).

٣- ارتفاع المطلوبات الأخرى بنحو ١٥,٩ مليون دينار وبنسبة ٤٥,٢% (من نحو ٣٥,٤ مليون دينار في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٥١,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦).

٤- ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنحو ٠,٤ مليون دينار وبنسبة ٢٢,٣% (من نحو ١,٨ مليون دينار في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٦).

جدول (٣٣)

الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية

(القيمة بالألف دينار)

البنـــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	٢٠١٥	٢٠١٦	قيمة	%
الموجودات				
نقد وموجودات نقدية	٢٥٥٣٨,٩	٢٨٣٣٥,٢	٢٧٩٦,٣	١٠,٩
مطالب على مؤسسات مالية	٣٤٢٩١,٥	٥٣٥٠١,٨	١٩٢١٠,٣	٥٦,٠
إجمالي الذمم المدينة	٢٢١٩,٣	٧٣٠٠,٨	٥٠٨١,٥	٢٢٩,٠
استثمارات مالية وعقارية	١٤٢٩,٦	١٣٩٩,٧	-٢٩,٩	-٢,١
موجودات ثابتة	١٧٨٣٧,٨	١٩٤٤٣,٠	١٩٠٥,٢	٩,٠
موجودات أجنبية	٥٨٤٨٠,٨	٦١٣١٣,٥	٢٨٣٢,٧	٤,٨
الموجودات الأخرى	١٣٩٧٨,١	١٥١٩٣,٧	١٢١٥,٦	٨,٧
الموجودات = المطلوبات	١٥٣٧٧٦,٠	١٨٦٤٨٧,٧	٣٢٧١١,٧	٢١,٣
المطلوبات				
حقوق الشركاء ونتائج الفترة	١١١٦٤٠,٣	١١٣٥٥٠,٣	١٩١٠,٠	١,٧
مطلوبات لمؤسسات مالية	٢١٦٢,٣	١٥٤٤٦,٧	١٣٢٨٤,٤	٦١٤,٤
أجمالي الذمم الدائنة	٢٨٢٨,٨	٣٩٦٣,٤	١١٣٤,٦	٤٠,١
مطلوبات أجنبية	١٧٧٤,١	٢١٦٩,٥	٣٩٥,٤	٢٢,٣
مطلوبات أخرى	٣٥٣٧٠,٥	٥١٣٥٨,٠	١٥٩٨٧,٥	٤٥,٢
حسابات نظامية	٦٨٤٢,٥	٢٠٩٥,٣	-٤٧٤٧,٢	-٦٩,٤
نتائج الفترة (صافي الربح)	١٦٨٢١,٨	١٥٢٨١,٨	-١٥٤٠,٠	-٩,٢
عدد الشركات	٤٠	٤١	١	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا – نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدَل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو ٣٢,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٨,١ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٦ (مسجلاً ارتفاعًا نسبته ١٨,٣%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام ٢٠١٦، يتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو ١٢٥,٥ مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (وبنحو ٢٨,٣ مليون دينار ونسبتها

٢٢,٦%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (وبنحو ٩٧,٢ مليون دينار ونسبتها ٧٧,٤%)، وشهدت جميع نسب الربحية لشركات الصرافة المحلية تراجعًا، وذلك نتيجةً لانخفاض صافي الربح بنحو ٢ مليون دينار وبنسبة ١١,٨% ليصل إلى نحو ١٥,٣ مليون دينار في عام ٢٠١٦ مقابل نحو ١٧,٣ مليونًا في عام ٢٠١٥، وانخفضت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو ١٧,٢% في عام ٢٠١٦ مقابل نحو ١٦,٧% في عام ٢٠١٥، وانخفضت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو ٨,٢% في عام ٢٠١٦ مقابل نحو ١١,٣% في العام السابق.

من جانبٍ آخر، انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو ٧٢,٦% في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٦٠,٩% في نهاية عام ٢٠١٦. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو ٦٩,٥% في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٦٠,٢% في نهاية عام ٢٠١٦.

المالية العامة

المالية العامة

يتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة لدولة الكويت من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي لموازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٧/١٦.

أولاً – الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥:

١ – الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصَّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ١٣٦٣٣,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٤٩٢٥,٩ مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضًا ملحوظًا قيمته نحو ١١٢٩٢ مليون دينار ونسبته ٤٥,٣%. وجاء ذلك الانخفاض نتيجةً لانخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ١٠٤٢٦,٢ مليون دينار ونسبته ٤٦,٣% لتصل إلى نحو ١٢٠٧٥,٤ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٦/١٥ مقارنةً بنحو ٢٢٥٠١,٦ مليون دينار للسنة المالية السابقة، وانخفاض الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته ٨٦٥,٨ مليون دينار ونسبته ٣٥,٧% لتصل إلى نحو ١٥٥٨,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٢٤,٣ مليون دينار (جدول ٣٤).

هذا، ويُعزى تراجع الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة إلى الانخفاض الملحوظ في متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ بنحو ٣٨,٥١ دولارًا وبنسبة ٤٧,٣% ليصل إلى نحو ٤٢,٩٠ دولارًا للبرميل مقابل نحو ٨١,٤١ دولارًا للسنة المالية السابقة، كما أن متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ قد بلغ نحو ٢,٨٩٦ مليون برميل يوميًا مقابل نحو ٢,٨٥٤ مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة بارتفاع مقداره ٤٢ ألف برميل يوميًا.

جدول (٣٤)
الإيرادات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	حساب ختامي				تغير	
	٢٠١٥/١٤		٢٠١٦/١٥			
	قيمة	% للإجمالي	قيمة	% للإجمالي	قيمة	%
إجمالي الإيرادات الفعلية:	٢٤٩٢٥,٩	١٠٠	١٣٦٣٣,٩	١٠٠	-١١٢٩٢,٠	-٤٥,٣
الإيرادات النفطية	٢٢٥٠١,٦	٩٠,٣	١٢٠٧٥,٤	٨٨,٦	-١٠٤٢٦,٢	-٤٦,٣
الإيرادات غير النفطية	٢٤٢٤,٣	٩,٧	١٥٥٨,٥	١١,٤	-٨٦٥,٨	-٣٥,٧

المصدر : وزارة المالية.

رسم بياني (١٦)
تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

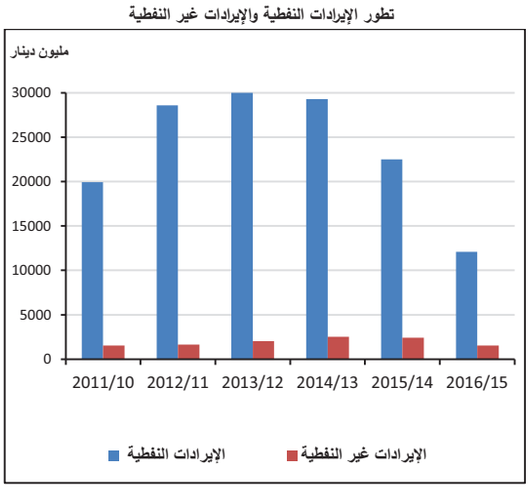

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصَّلة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ مقارنةً بالسنة المالية السابقة، فقد تراجعت لتصل إلى نحو ١٥٥٨,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٢٤,٣ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٨٦٥,٨ مليون دينار ونسبته ٣٥,٧%، ورغم ذلك التراجع فقد ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الفعلية في إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ١١,٤% مقابل نحو ٩,٧% للسنة المالية السابقة.

ويعكس الانخفاض المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ أساسًا محصلة الانخفاض في الإيرادات الفعلية المحصّلة ضمن مجموع كل من الباب السابع (الإيرادات والرسوم المتنوعة) بنحو ٨٦٩ مليون دينار وبنسبة ٧٣,٦%، والباب السادس (إيرادات الخدمات) بنحو ٦٣,٤ مليون دينار وبنسبة ٧,٧%، والباب الثالث (الضرائب والرسوم على الممتلكات) بنحو ٥,٥ ملايين دينار وبنسبة ٢٥,٧% هذا من جهة، وارتفاع الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن مجموع باقي أبواب الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ بنحو ٧٢,٢ مليون دينار وبنسبة ١٨% من جهةٍ أخرى (جدول ٣٥).

جدول (٣٥)
الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـــان	الحساب الختامي				تغير (٢) عن (١)	
	٢٠١٥/١٤		٢٠١٦/١٥			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي	قيمة	%
الإيرادات غير النفطية:	٢٤٢٤,٣	١٠٠	١٥٥٨,٥	١٠٠	٨٦٥,٨-	٣٥,٧-
- الضرائب على صافي الدخل والأرباح	١٠٠,٣	٤,١	١٤١,٨	٩,١	٤١,٥	٤١,٤
- الضرائب والرسوم على الممتلكات	٢١,٤	٠,٩	١٥,٩	١,٠	٥,٥-	٢٥,٧-
- الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	٧,٧	٠,٣	١٠,١	٠,٦	٢,٤	٣١,٢
- الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	٢٩٠,٦	١٢,٠	٣١٨,٢	٢٠,٤	٢٧,٦	٩,٥
- إيرادات الخدمات، ومنها:	٨٢٢,٦	٣٣,٩	٧٥٩,١	٤٧,٧	٦٣,٤-	٧,٧-
خدمات الأمن والعدالة	١١٣,٢	٤,٧	١٠٨,٢	٦,٩	٥,٠-	٤,٤-
الخدمات الصحية	٩٣,٩	٣,٨	١٠٢,٣	٦,٥	٨,٤	٩,٠
خدمات الإسكان والمرافق	١٠٩,٤	٤,٥	٦٧,٣	٤,٣	٤٢,١-	٣٨,٥-
خدمات الكهرباء والماء	٢٤٠,٩	٩,٩	٢١١,٣	١٣,٥	٢٩,٦-	١٢,٣-
خدمات النقل والمواصلات	١٧٢,٧	٧,١	١٧٧,٢	١١,٣	٤,٥	٢,٦
إيرادات الطوابع المالية	٨٧,٩	٣,٦	٨٨,٤	٥,٦	٠,٥	٠,٦
- الإيرادات والرسوم المتنوعة	١١٨٠,٥	٤٨,٧	٣١١,٥	١٩,٩	٨٦٩,٠-	٧٣,٦-
- الإيرادات الرأسمالية	١,١	٠,٠	١,٨	٠,١	٠,٧	٦٢,٢

المصدر: وزارة المالية.

٢- المصروفات العامة

جدول (٣٦)

المصروفات الفعلية للموازنة العامة

(مليون دينار)

البيـــان	الحساب الختامي		التغير	
	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	القيمة	%
المصروفات العامة:	٢١٤١٥,٤	١٨٢٤٥,٨	-٣١٦٩,٦	-١٤,٨
- المرتبات والأجور	٥٣٠٣,٢	٥٤٦٠,٥	١٥٧,٣	٣,٠
- المستلزمات السلعية والخدمات	٣٠٢٥,٨	٢١٩٢,٩	-٨٣٢,٩	-٢٧,٥
- وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	١٩٧,٢	٢٢٥,٩	٢٨,٧	١٤,٦
- المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	١٦٦٢,١	١٨٧٦,٤	٢١٤,٣	١٢,٩
- المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	١١٢٢٧,١	٨٤٩٠,٠	-٢٧٣٧,١	-٢٤,٤

المصدر: وزارة المالية.

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ انخفاض المصروفات العامة الفعلية بنحو ٣١٦٩,٦ مليون دينار وبنسبة ١٤,٨% لتصل إلى نحو ١٨٢٤٥,٨ مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ٢١٤١٥,٤ مليون دينار للسنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ شكّلت ما نسبته ٩٤,٤% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ١٩٣٢١ مليون دينار.

ويعكس ذلك الانخفاض في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ انخفاض المصروفات الفعلية ضمن كلٍ من الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بما قيمته نحو ٨٣٢,٩ مليون دينار ونسبته ٢٧,٥% لتصل إلى نحو ٢١٩٢,٩ مليون دينار مقابل ٣٠٢٥,٨ مليونًا للسنة المالية السابقة، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ٢٧٣٧,١ مليون دينار وبنسبة ٢٤,٤% لتصل إلى نحو ٨٤٩٠ مليون دينار مقابل ١١٢٢٧,١ مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وارتفاع المصروفات الفعلية ضمن كل من الباب الأول (المرتبات والأجور) بنحو ١٥٧,٣ مليون دينار وبنسبة ٣%، والباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بنحو ٢٨,٧ مليون دينار وبنسبة ١٤,٦%، والباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة) بنحو ٢١٤,٣ مليون دينار وبنسبة ١٢,٩% من جهة أخرى (جدول ٣٦).

من جانب آخر، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى انخفاض المصروفات الجارية (وتشمل الإنفاق الاستهلاكي، المصروفات المختلفة، المدفوعات التحويلية) لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو ١٦١٤٣,٦ مليون دينار مقابل نحو ١٩٥٥٦,١ مليونًا للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٣٤١٢,٥ مليون دينار ونسبته ١٧,٤% (جدول ٣٧)، والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكّلت ما نسبته ٨٨,٥% من جملة المصروفات العامة الفعلية، في حين شكّلت المصروفات الجارية خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ ما نسبته ٩٨% من اعتمادات المصروفات الجارية لذات السنة المالية والبالغة نحو ١٦٤٥٩,٧ مليون دينار.

جدول (٣٧)
التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية

(مليون دينار)

البيـــان	حساب ختامي				التغير (٢) عن (١)	
	٢٠١٥/١٤		٢٠١٦/١٥			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي	قيمة	%
المصروفات الجارية:	١٩٥٥٦,١	٩١,٣	١٦١٤٣,٦	٨٨,٥	-٣٤١٢,٥	-١٧,٤
- الإنفاق الاستهلاكي	٨٣٢٩,٠	٣٨,٩	٧٦٥٣,٥	٤١,٩	-٦٧٥,٥	-٨,١
* المرتّبات والأجور	٥٣٠٣,٢	٢٤,٨	٥٤٦٠,٥	٢٩,٩	١٥٧,٣	٣,٠
* المستلزمات السلعية والخدمات	٣٠٢٥,٨	١٤,١	٢١٩٢,٩	١٢,٠	-٨٣٢,٩	-٢٧,٥
- المصروفات المختلفة	١٨٨٦,٩	٨,٨	٢٠٢٧,١	١١,١	١٤٠,٢	٧,٤
- المدفوعات التحويلية، ومنها:	٩٣٤٠,٢	٤٣,٦	٦٤٦٣,٠	٣٥,٤	-٢٨٧٧,٢	-٣٠,٨
* الداخلية، ومنها:	٧٩٧٣,٥	٣٧,٢	٥٨٢٣,٧	٣١,٩	-٢١٤٩,٨	-٢٦,٩
التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة	٥٠٩١,٨	٢٣,٨	٤٠١٣,٦	٢٣,٠	-١٠٧٨,٢	-٢١,١
* الخارجية	١٣٦٦,٧	٦,٤	٦٣٩,٢	٣,٥	-٧٢٧,٥	-٥٣,٢
المصروفات الرأسمالية:	١٨٥٩,٣	٨,٧	٢١٠٢,٣	١١,٥	٢٤٣,٠	١٣,٠
- وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	١٩٧,٢	٠,٩	٢٢٥,٩	١,٢	٢٨,٧	١٤,٦
- المشاريع الإنشائية والصيانة	١٦١٠,٨	٧,٥	١٨٧٢,٤	١٠,٢	٢٦١,٦	١٦,٢
- الاستملاكات العامة	٥١,٣	٠,٢	٤,٠	٠,٠	-٤٧,٣	-٩٢,٢
الإجمالي	٢١٤١٥,٤	١٠٠	١٨٢٤٥,٨	١٠٠	-٣١٦٩,٦	-١٤,٨

المصدر : وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد ارتفعت خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ بما قيمته نحو ٢٤٢,٩ مليون دينار ونسبته ١٣% لتصل إلى نحو ٢١٠٢,٣ مليون دينار مقابل ١٨٥٩,٣ مليونًا خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة تلك المصروفات إلى إجمالي المصروفات العامة الفعلية لتصل إلى نحو ١١,٥% خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ مقابل نحو ٨,٧% خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤. إلى جانب ذلك شكّلت المصروفات الرأسمالية خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ ما نسبته ٨٩% من جملة اعتمادات المصروفات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو ٢٣٦١,٥ مليون دينار.

رسم بياني (١٧)
التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة

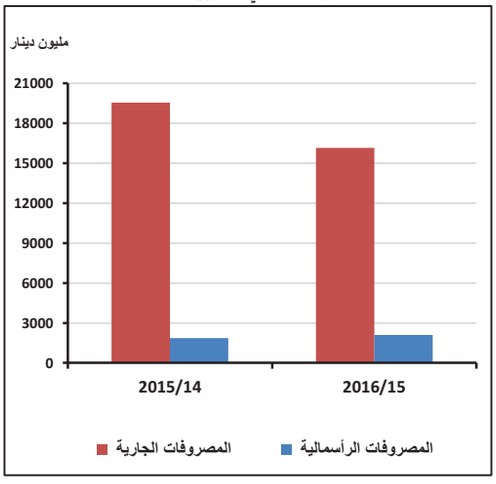

المصدر : وزارة المالية.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كلٍ من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٤٦١١,٩ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ٣٥١٠,٥ ملايين للسنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٣٨).

جدول (٣٨)

موجز الحساب الختامي للموازنة العامة

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥
الإيرادات العامة الفعلية، ومنها:	**٢٤٩٢٥,٩**	**١٣٦٣٣,٩**
الإيرادات النفطية الفعلية	٢٢٥٠١,٦	١٢٠٧٥,٤
المصروفات العامة الفعلية	**٢١٤١٥,٤**	**١٨٢٤٥,٨**
الفائض أو (العجز) (١)	**٣٥١٠,٥**	**-٤٦١١,٩**
الفائض أو (العجز) (٢)	**-٢٧٢١,١**	**-٥٩٧٥,٣**

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني (١٨)

تطور بيانات الحساب الختامي

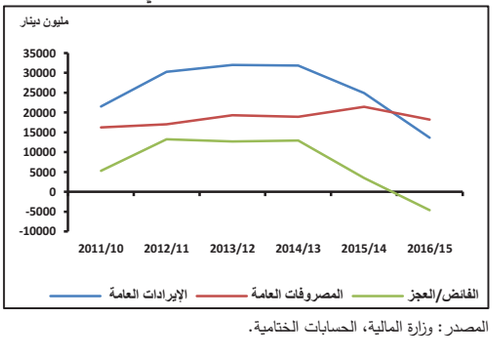

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية.

ثانيًا – الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦:

من أجل التحوّل قدمًا في إصلاح الإدارة المالية على نحو أشمل بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (International Public Sector Accounting Standards-IPSAS)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة (Government Finance Statistic Manual-GFS 2001)، وتصنيف الوظائف الحكومية للأمم المتحدة (Classification Of the Functions Of Government-COFOG)، أصدرت وزارة المالية في ٣ سبتمبر ٢٠١٥ التعميم رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ بشأن دليل رموز وتصنيفات الميزانية (على الأساس النقدي)، ويهدف الدليل إلى تحديث التصنيف والتبويب المعمول به وفقًا للتعميم رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن الدليل النمطي الموحّد للحسابات في الجهات الحكومية بهدف التحوّل التدريجي من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، وذلك في إطار سعي وزارة المالية لتحسين أداء المالية العامة وتطوير بيانات الميزانية العامة وإضفاء المزيد من الشفافية على بيانات الميزانية العامة للدولة.

وقد صدر المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٦ بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٧/١٦، وتضمنت تلك الموازنة العامة تراجع في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة قيمته نحو ١٩٧٢,٦ مليون دينار ونسبته ١٦,٢% لتصل إلى نحو ١٠٢٣٨ مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥ البالغة نحو ١٢٢١٠,٦ ملايين دينار. ويعكس ذلك الانخفاض في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ انخفاض تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ٢١٣٤ مليون دينار ونسبته ١٩,٨% لتصل إلى نحو ٨٦٢٣,٤ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ البالغة نحو ١٠٧٥٧,٤ مليون دينار من جانب، وزيادة تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ١٦١,٤ مليون دينار ونسبته ١١,١% لتصل إلى نحو ١٦١٤,٦ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ والبالغة نحو ١٤٥٣,٢ مليون دينار من جانبٍ آخر (جدول ٣٩).

ويعكس الانخفاض في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ أساسًا انخفاض السعر الاسترشادي لبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ ذلك السعر ٣٥ دولارًا للبرميل، وبما يمثل تراجع قيمته ١٠ دولارات ونسبته ٢٢,٢% عن السعر الاسترشادي المستخدَم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥ البالغ ٤٥ دولارًا للبرميل، في حين لم تتغير كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ والبالغة نحو ٢,٨ مليون برميل يوميًا.

جدول (٣٩)

تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة

(مليون دينار)

البـــيان	موازنة معتمدة	موازنة معتمدة	تغير	
	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	القيمة	%
الإيرادات العامة	١٢٢١٠,٦	١٠٢٣٨,٠	-١٩٧٢,٦	-١٦,٢
الإيرادات النفطية	١٠٧٥٧,٤	٨٦٢٣,٤	-٢١٣٤,٠	-١٩,٨
الإيرادات غير النفطية، ومنها:	١٤٥٣,٢	١٦١٤,٦	١٦١,٤	١١,١
– الضرائب والرسوم، ومنها:	٤١٦,٠	٤٧٤,٩	٥٨,٩	١٤,٢
* الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	١٠٢,٦	١٢٦,٧	٢٤,١	٢٣,٥
* الضرائب على الملكية	٢٤,٦	٢٦,٦	٢,٠	٨,١
* الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	٢٨٨,٧	٣٢١,٥	٣٢,٨	١١,٤
– المساهمات الاجتماعية	٩١,٧	١٠٣,٣	١١,٦	١٢,٧
– إيرادات أخرى، ومنها:	٨٦٩,٩	٩٩٥,٧	١٢٥,٨	١٤,٥
* دخل ملكية	٣٨,٤	٤٤,٥	٦,١	١٦,٠
* مبيعات السلع والخدمات	٥٦٠,١	٦١٦,٥	٥٦,٣	١٠,١
* الغرامات والجزاءات والمصادرات	١٠٤,١	١١٩,٧	١٥,٥	١٤,٩
* إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	١٦٧,٢	٢١٥,٠	٤٧,٨	٢٨,٦
– إيرادات التخلص من أصول، وايرادات غير تشغيلية أخرى	٧٥,٥	٤٠,٦	-٣٤,٩	-٤٦,٢

المصدر: وزارة المالية.

ومن جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق باعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ بالمقارنة مع اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية السابقة، فقد انخفض إجمالي اعتمادات تلك المصروفات للسنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ٤٢٩ مليون دينار ونسبته ٢,٢% مقارنةً باعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥ لتصل إلى نحو ١٨٨٩٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٩٣٢١ مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول ٤٠).

ويعكس الانخفاض في اعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ انخفاض اعتمادات المصروفات الجارية لتلك السنة المالية بما قيمته ٨٢٣,٣ مليون دينار ونسبته ٤,٩% لتصل إلى نحو ١٦١٣٥,٣ مليون دينار، مقارنة باعتمادات بلغت قيمتها ١٦٩٥٨,٦ مليونًا للسنة المالية السابقة من جانب، وزيادة اعتمادات النفقات الرأسمالية بما قيمته نحو ٣٩٤,٣ مليون دينار ونسبته ١٦,٧% لتصل إلى نحو ٢٧٥٦,٦ مليون دينار مقارنة باعتمادات نفقات رأسمالية للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ والبالغة نحو ٢٣٦٢,٣ مليون دينار من جانب آخر.

ويُعزَى انخفاض اعتمادات المصروفات الجارية للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ أساسًا إلى انخفاض اعتمادات المصروفات ضمن كل من الباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو ١٥٠,١ مليون دينار وبنسبة ٥,٦% (من نحو ٢٦٦٩,٧ مليون دينار إلى نحو ٢٥١٩,٦ مليون دينار)، والباب الخامس (الإعانات) بنحو ٢٠٩ ملايين دينار وبنسبة ٢٨,٤% (من نحو ٧٣٥,٧ مليون دينار إلى نحو ٥٢٦,٧ مليون دينار)، والباب السادس (المنح) بنحو ٩٥,٧ مليون دينار وبنسبة ٢% (من نحو ٤٧٣٧,٥ مليون دينار إلى نحو ٤٦٤١,٨ مليون دينار)، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو ٣,٨ ملايين دينار وبنسبة ٠,٤% (من نحو ١٠٦٥,٥ مليون دينار إلى نحو ١٠٦١,٧ مليون دينار)، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو ١٣٧٦,٨ مليون دينار وبنسبة ٥٨,٣% (من نحو ٢٣٦١,١ مليون دينار إلى نحو ٩٨٤,٣ مليون دينار) من جانب، وارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو ١٠١٢,٢ مليون دينار وبنسبة ١٨,٨% (من نحو ٥٣٨٨,٩ مليون دينار إلى نحو ٦٤٠١,١ مليون دينار) من جانب آخر.

وتجدر الإشارة إلى أن الباب الأول (تعويضات العاملين) يتضمن أربعة مجموعات (أجور ورواتب، مساهمات اجتماعية، تعويضات عاملين محتسبة، الاعتماد التكميلي) وتستحوذ المجموعة الأولى "أجور ورواتب" على نحو ٩٠% من قيمة الباب الأول لتصل قيمتها إلى نحو ٥٧٥٢,٨ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦، إلى جانب ذلك بلغت الأهمية النسبية للباب السادس (المنح) إلى اعتمادات المصروفات الجارية نحو ٢٤,٦%، حيث يتضمن هذا الباب أربعة مجموعات (المنح لحكومات أجنبية، المنح لمنظمات دولية، المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة، المنح لجهات أجنبية أخرى)، وتستحوذ المجموعة الثالثة "المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة" على نحو ٩٣,٥% من قيمة الباب السادس لتصل قيمتها إلى نحو ٤٣٤١,٨ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦.

جدول (٤٠)

اعتمادات مصروفات الموازنة العامة

(مليون دينار)

	موازنة معتمدة				التغير	
	٢٠١٥/١٦		٢٠١٦/١٧		قيمة	%
	قيمة	%	قيمة	%		
المصروفات الجارية، ومنها:	**١٦٩٥٨,٦**	**٨٧,٧**	**١٦١٣٥,٣**	**٨٥,٤**	**-٨٢٣,٣**	**-٤,٩**
- الباب الأول: تعويضات العاملين	٥٣٨٨,٩	٢٧,٩	٦٤٠١,١	٣٣,٩	١٠١٢,٢	١٨,٨
- الباب الثاني: السلع والخدمات	٢٦٦٩,٧	١٣,٨	٢٥١٩,٦	١٣,٣	-١٥٠,١	-٥,٦
- الباب الخامس: الاعانات	٧٣٥,٧	٣,٨	٥٢٦,٧	٢,٨	-٢٠٩,٠	-٢٨,٤
- الباب السادس: المنح	٤٧٣٧,٥	٢٤,٥	٤٦٤١,٨	٢٤,٦	-٩٥,٧	-٢,٠
- الباب السابع: المنافع الاجتماعية	١٠٦٥,٥	٥,٥	١٠٦١,٧	٥,٦	-٣,٨	-٠,٤
- الباب الثامن: مصروفات وتحويلات اخرى	٢٣٦١,١	١٢,٢	٩٨٤,٣	٥,٢	-١٣٧٦,٨	-٥٨,٣
النفقات الرأسمالية:	**٢٣٦٢,٣**	**١٢,٢**	**٢٧٥٦,٦**	**١٤,٦**	**٣٩٤,٣**	**١٦,٧**
- الباب الثاني: شراء الأصول غير المتداولة	٢٣٦٢,٣	١٢,٢	٢٧٥٦,٦	١٤,٦	٣٩٤,٣	١٦,٧
الإجمالي	**١٩٣٢١,٠**	**١٠٠**	**١٨٨٩٢,٠**	**١٠٠**	**-٤٢٩,٠**	**-٢,٢**

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني (١٩)

تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة

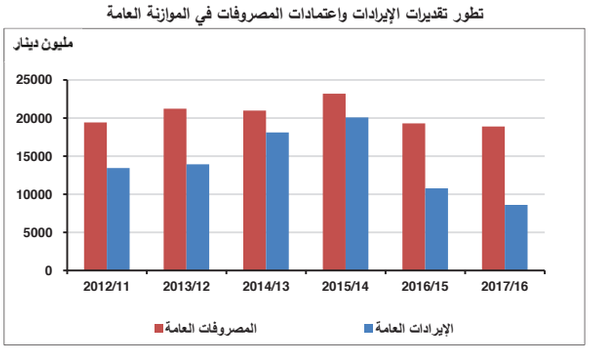

المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً لما تَقدَّم من تطورات على صعيد كلٍ من تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/١٦، فقد تضمّنت الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو ٨٦٥٤ مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو ٧١١٠,٤ ملايين للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤١).

جدول (٤١)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة

(مليون دينار)

البيان	موازنة معتمدة	
	٢٠١٥/١٦	٢٠١٦/١٧
تقديرات الإيرادات العامة، ومنها	١٢٢١٠,٦	١٠٢٣٨,٠
الإيرادات النفطية	١٠٧٥٧,٤	٨٦٢٣,٤
اعتمادات المصروفات العامة	١٩٣٢١,٠	١٨٨٩٢,٠
الفائض أو العجز (١)	-٧١١٠,٤	-٨٦٥٤,٠
الفائض أو العجز (٢)	-٨٣٣١,٤	-٩٦٧٧,٧

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يستعرض هذا الجزء من التقرير تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارتها الخارجية خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بعام ٢٠١٥، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكلٍ من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الحساب الجاري:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعرَف رصيد هذه الحسابات بأنه رصيد الحساب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات على السواء، بينما يشير الدخل إلى الدخل الأساسي والدخل الثانوي).

رسم بياني (٢٠)
الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت

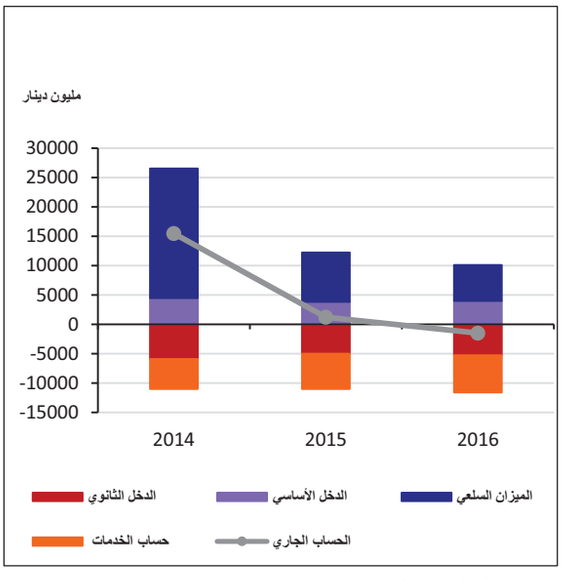

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري قد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو ١٥١٠,٥ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٦ (وبما يمثل نحو ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المُقدّر من خلال صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦)، مقابل فائض بلغت قيمته نحو ١٢٠٨,٠ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٥ (وبما يمثل نحو ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥)، وقد جاء هذا العجز في الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق محصلة لانخفاض إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري (ومن أبرزها المتحصلات من الصادرات السلعية والدخل الأساسي "دخل الاستثمار") بما قيمته ٢٠٦٥,٥ مليون دينار ونسبته ٨,٩% من جهة، وارتفاع إجمالي

قيمة المدفوعات المدرجـــة في الجانــب المديـن من الحساب الجـاري (ومن أبرزها المدفوعات مقابل الخدمات ومدفوعات الدخل الثانوي "التحويلات الجارية") بما قيمته ٦٥٢,٩ مليون دينار ونسبته ٣,٠% من جهة أخرى.

جدول (٤٢)

الحساب الجاري

(مليون دينار)

البيان	٢٠١٥ (معدلة)	٢٠١٦ (أولية)	التغير قيمة	التغير (%)
أولاً: الحساب الجاري (١+٢+٣+٤):	١٢٠٨,٠	١٥١٠,٥-	٢٧١٨,٠-	٢٢٥,٠-
١- الميـزان السلعي:	٨٣٩٦,٥	٦٠٧٥,٠	٢٣٢١,٥-	٢٧,٦-
* الصادرات السلعية (فوب) ومنها:	١٦٣٨٢,٠	١٤٠٥١,٩	٢٣٣٠,١-	١٤,٢-
الصادرات النفطية	١٤٥٨١,٥	١٢٥٢٦,٧	٢٠٥٤,٧-	١٤,١-
* ناقصًا الواردات السلعية (فوب)	٧٩٨٥,٥-	٧٩٧٦,٩-	٨,٦	٠,١-
٢- الخدمات:	٦٠١١,٤-	٦٣٥٣,٥-	٣٤٢,١-	٥,٧
* النقل	١١٣٨,٤-	١٢٤٧,٣-	١٠٨,٩-	٩,٦
* السفر	٣٧٩٧,٧-	٣٧٣٢,١-	٦٥,٦	١,٧-
* الاتصالات	٦٩٥,٩	٥٦٦,٣	١٢٩,٦-	١٨,٦-
* الإنشاءات	٧٠٢,٢-	٨٧١,٩-	١٦٩,٧-	٢٤,٢
* خدمات أخرى	٧٣٥,٤-	٩٩٢,٧-	٢٥٧,٢-	٣٥,٠
* خدمات حكومية	٣٣٣,٧-	٧٥,٨-	٢٥٧,٩	٧٧,٣-
٣- الدخل الأساسي:	٣٨١٨,٩	٤٠٠٧,٨	١٨٨,٨	٤,٩
* تعويضات العاملين	٤٨,١-	٥٦,٧-	٨,٦-	١٨,٠
* دخل الاستثمار	٣٨٦٧,٠	٤٠٦٤,٥	١٩٧,٥	٥,١
٤- الدخل الثانوي	٤٩٩٦,٠-	٥٢٣٩,٨-	٢٤٣,٧-	٤,٩
*الحكومة العامة	٤٥٢,٩-	٦٢٩,٦-	١٧٦,٧-	٣٩,٠
* قطاعات أخرى، ومنها:	٤٥٤٣,١-	٤٦١٠,٢-	٦٧,١-	١,٥
تحويلات العاملين	٤٤٩٢,٣-	٤٥٦٦,١-	٧٣,٨-	١,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفيما يلي عرض موجز لأبرز التطورات في البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري، وذلك على النحو التالي:

١ – الميزان السلعي:[٦]

رسم بياني (٢١)
الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت

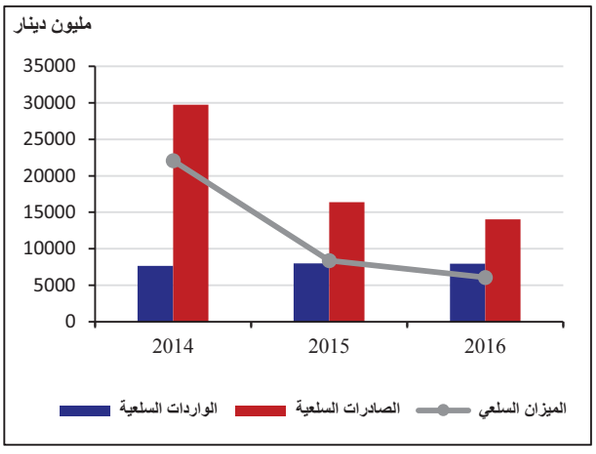

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

تشـــير البيانـات والتقديرات الأولية المتاحـة إلى انخفاض إجمالي قيمة التجارة الخارجية الســـلعية لدولـة الكويت (اســـتيرادًا وتصـــديرًا) خلال عام ٢٠١٦ مقارنـةً بـالعام الســـابق، ليصـــل ذلك الإجمالي إلى نحو ٢٢٠٢٨,٨ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٣٦٧,٥ مليون دينار خلال العام السـابق، وبما يمثل انخفاضًـا قيمته ٢٣٣٨,٧ مليون دينار ونسبته ٩,٦%، وقد بلغت قيـمة الفائض المُحقّق في الميـزان السلـعي (المُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمـة الصادرات والواردات السلعية على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٦ نحو ٦٠٧٥,٠ مليون دينار مقارنةً بنحو ٨٣٩٦,٥ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٢٣٢١,٥ مليون دينار ونسبته ٢٧,٦%. ونتناول فيما يلي تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ – الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصـادرات السـلعية لدولة الكويت (على أسـاس "فوب") خلال عام ٢٠١٦ نحو ١٤٠٥١,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٦٣٨٢,٠ مليون دينار خلال العام الســـابق، وبما يمثل انخفاضًـــا قيمته نحو ٢٣٣٠,١ مليون دينار ونســبته ١٤,٢%، وجاء ذلك الانخفاض ليعكس أســاسًــا انخفاض قيمة الصــادرات النفطية خلال عام ٢٠١٦ لتبلغ نحو ١٢٥٢٦,٧ مليون دينار مقابل نحو ١٤٥٨١,٥ مليون دينار خلال العام السـابق، وبما يمثل انخفاضًـا قيمته ٢٠٥٤,٧ مليون دينار ونسـبته ١٤,١%. ويأتي ذلك التراجع في قيمة الصادرات النفطية أساسًا نتيجة انخفاض متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري من نحو ٤٧,٨ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٩,٦ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٦، أي بانخفاض قيمته ٨,٢ دولارات للبرميل ونسبته ١٧,٢%، فيما سجلت الكميات المصدرة من النفط الكويتي ارتفاعًا بلغت نسبته للمتوسط اليومي نحو ٨,٢% فيما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (من نحو ١,٩٦٦ مليون

[٦] يختلف مفهوم "الميزان السلعي" ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم "الميزان التجاري" ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجةً لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين كما سيرد ذكر ذلك لاحقًا عند استعراض تطورات قيمة الصادرات والواردات السلعية ضمن هذا التقرير.

برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٢,١٢٨ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٦).

وفي ذات الاتجاه، انخفضت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس "فوب") لتصل خلال عام ٢٠١٦ إلى نحو ١٥٢٥,٢ مليون دينار، مقابل نحو ١٨٠٠,٥ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٢٧٥,٣ مليون دينار ونسبته ١٥,٣%. وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو ١٠٥٣,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، وبما يمثل نحو ٦٩,١% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو ١٢٣٥,٠ مليون دينار وبما يمثل نحو ٦٨,٦% خلال العام السابق لتلك الدول (جدول ٤٣).

جدول (٤٣)

التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٥		٢٠١٦	
	القيمة	%	القيمة	%
الهند	٢٢٧,٢	١٢,٦	٢٢١,٧	١٤,٥
المملكة العربية السعودية	٢٤٢,١	١٣,٤	٢١١,٥	١٣,٩
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨,٠	١١,٠	١٦٥,٧	١٠,٩
الصين الشعبية	٢٤٢,٩	١٣,٥	١٥١,٤	٩,٩
العراق	١٢٩,٩	٧,٢	٨٠,١	٥,٣
دولة قطر	٥٨,٠	٣,٢	٥٢,٩	٣,٥
روسيا الاتحادية	٤,٧	٠,٣	٤٩,٩	٣,٣
سلطنة عُمان	٢٦,٠	١,٤	٤٣,٨	٢,٩
باكستان	٤٥,٤	٢,٥	٣٨,٥	٢,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٠,٧	٣,٤	٣٨,١	٢,٥
المجموع	**١٢٣٥,٠**	**٦٨,٦**	**١٠٥٣,٧**	**٦٩,١**
إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية	**١٨٠٠,٥**	**١٠٠,٠**	**١٥٢٥,٢**	**١٠٠,٠**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ب – الواردات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٦ (على أساس "سيف")[٧] نحو ٩٣١٥,٠ مليون دينار مقابل نحو ٩٣١٦,١ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا طفيفًا بلغت قيمته ١,١ مليون دينار ونسبته ٠,٠١%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تشير تلك البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو ٦٣٨٠,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، وبما يمثل نحو ٦٨,٥% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو ٦١٩١,٠ مليون دينار وبما يمثل نحو ٦٦,٥% خلال العام السابق لتلك الدول (جدول ٤٤).

جدول (٤٤)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٥		٢٠١٦	
	القيمة	%	القيمة	%
الصين الشعبية	١٥٢٥,٠	١٦,٤	١٤١٠,١	١٥,١
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٥٩,٧	٩,٢	٨٩٠,٩	٩,٦
الإمارات العربية المتحدة	٨٨٠,٢	٩,٤	٨٤٨,٨	٩,١
اليابان	٦٤٥,٣	٦,٩	٦٠٧,٥	٦,٥
ألمانيا	٥٣١,٢	٥,٧	٥٨٦,٤	٦,٣
الهند	٤١٥,٥	٤,٥	٥١٣,٧	٥,٥
المملكة العربية السعودية	٤٤٤,٣	٤,٨	٤٥٩,٩	٤,٩
ايطاليا	٣٢٦,٧	٣,٥	٤٢٣,٦	٤,٥
كوريا الجنوبية	٢٩٠,٣	٣,١	٤٠٧,٣	٤,٤
المملكة المتحدة	٢٧٢,٩	٢,٩	٢٣٢,٦	٢,٥
المجموع	**٦١٩١,٠**	**٦٦,٥**	**٦٣٨٠,٩**	**٦٨,٥**
إجمالي قيمة الواردات	**٩٣١٦,١**	**١٠٠,٠**	**٩٣١٥,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وخلال عام ٢٠١٦، جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت، وبقيمة بلغت نحو ١٤١٠,١ ملايين دينار وبما يمثل نحو ١٥,١% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو ٨٩٠,٩ مليون دينار وبما

[٧] تختلف قيمة واردات دولة الكويت في هذا البند كما هو موضح بالجدول (٤٢) والتي يتم احتسابها على أساس "فوب" (Free On Board-FOB) عن قيمة الواردات بالجدول (٤٣) والتي يتم احتسابها على أساس "سيف" (قيمة السلع مضافًا إليها قيمة الشحن والتأمين Cost, Insurance and Freight-CIF).

يمثل نحو ٩,٦% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو ٨٤٨,٨ مليون دينار وبما يمثل نحو ٩,١% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور.

ج – التجارة البينية لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى انخفاض قيمة تلك التجارة بنحو ٤٨,٩ مليون دينار وبنسبة ٢,٤% لتصل خلال عام ٢٠١٦ إلى نحو ١٩٩٩,٩ مليون دينار مقابل نحو ٢٠٤٨,٨ مليون دينار خلال العام السابق، وفي هذا الإطار بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو ٥٠٥,٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٦، مسجلة انخفاضًا بقيمة ٤٨,٩ مليون دينار وبنسبة ٨,٨% مقارنةً بالعام السابق.

وفي مقابل ذلك، استقرت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند نحو ١٤٩٤,١ مليون دينار خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وبما يمثل نحو ١٦,٠% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العامين المذكورين، وقد ساهمت الواردات السلعية من كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو ٨٧,٦% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٦، وترتيبًا على ذلك سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزًا بقيمة ٩٨٨,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦ مقابل عجزًا بقيمة ٩٣٩,٤ مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (٤٥)

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *

(مليون دينار)

البيان	٢٠١٥			٢٠١٦		
	صادرات	واردات	ميزان تجاري	صادرات	واردات	ميزان تجاري
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨,٠	٨٨٠,٢	٦٨٢,٢-	١٦٥,٧	٨٤٨,٨	٦٨٣,١-
المملكة العربية السعودية	٢٤٢,١	٤٤٤,٣	٢٠٢,٢-	٢١١,٥	٤٥٩,٩	٢٤٨,٤-
مملكة البحرين	٣٠,٦	٨٠,٢	٤٩,٦-	٣١,٩	٩٢,٦	٦٠,٧-
سلطنة عُمان	٢٦,٠	٦٠,٢	٣٤,١-	٤٣,٨	٦٤,٥	٢٠,٧-
دولة قطر	٥٨,٠	٢٩,٣	٢٨,٨	٥٢,٩	٢٨,٣	٢٤,٦
المجموع	٥٥٤,٧	١٤٩٤,١	٩٣٩,٤-	٥٠٥,٨	١٤٩٤,١	٩٨٨,٣-

* تشمل الصادرات غير النفطية فقط.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

٢- حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات (صافي) قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، والخدمات الأخرى، إضافةً إلى خدمات وسلع الحكومية. وقد سجل حساب الخدمات (صافي) خلال عام ٢٠١٦ عجزًا بلغت قيمته نحو ٦٣٥٣,٥ مليون دينار، مقارنةً بعجز قيمته نحو ٦٠١١,٤ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة في قيمة ذلك العجز بنحو ٣٤٢,١ مليون دينار وبنسبة ٥,٧%، ويعزى ارتفاع العجز في حساب الخدمات في جانب مهم منه إلى ارتفاع مدفوعات الخدمات الأخرى خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى نحو ١٢٠٢,٤ مليون دينار، مقابل ٩٥٣,١ مليون دينار خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو ٢٤٩,٣ مليون دينار ونسبتها ٢٦,٢%، وكذلك ارتفاع مدفوعات بندي الإنشاءات والاتصالات خلال العام المذكور بما قيمته نحو ١٦٩,٧ مليون دينار ونحو ٨٧,٦ مليون دينار وبنسبة ٢٤,٢% و٧٤,٥% لكليهما على الترتيب.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة في الجانب المدين لحساب الخدمات) خلال عام ٢٠١٦ قد بلغ نحو ٨٠٦١,٩ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٧٨٢١,١ مليون دينار خلال العام السابق، مسجلةً ارتفاعًا بنحو ٢٤٠,٩ مليون دينار وبنسبة ٣,١% مقارنةً بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المدفوعات ضمن بند "السفر" قد استحوذت على ما نسبته ٤٨,٥% من إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٦، مقارنةً بما نسبته ٥٠,٥% خلال العام السابق، وتأتي قيمة المدفوعات ضمن بند "النقل" في المرتبة الثانية، حيث تُشكل نحو ٢٠,١% من إجمالي قيمة المدفوعات بحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٦، مقابل نحو ٢٠,٤% خلال العام السابق.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات) خلال عام ٢٠١٦ نحو ١٧٠٨,٥ ملايين دينار، مقابل نحو ١٨٠٩,٧ ملايين دينار خلال العام السابق، منخفضًا بنحو ١٠١,٢ مليون دينار وبنسبة ٥,٦%، ويعزى هذه الانخفاض إلى انخفاض قيمة متحصلات كل من خدمات النقل خلال عام ٢٠١٦ لتصل إلى نحو ٣٧٦,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٤٥٩,٠ مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قيمته ٨٢,٨ مليون دينار ونسبته ١٨,٠%، والاتصالات لتصل إلى نحو ٧٧١,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل نحو ٨١٣,٥ مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قيمته ٤٢ مليون دينار ونسبته٥,٢%.

٣- الدخل الأساسي:

يشمل الدخل الأساسي صافي قيمة الدخل من الاستثمار في الخارج، وصافي قيمة تعويضات العاملين، وقد حقق حساب الدخل الأساسي فائضًا بلغ نحو ٤٠٠٧,٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل فائض بلغ نحو ٣٨١٨,٩ مليون دينار خلال العام السابق، مسجلاً ارتفاعًا في قيمة ذلك الفائض بنحو ١٨٨,٨ مليون دينار وبنسبة ٤,٩%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام ٢٠١٦ قد بلغ نحو ٥٣٢٢,٧ مليون دينار، مقابل نحو ٤٩٥٦,٨ مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قيمته نحو ٣٦٥,٩ مليون دينار ونسبته ٧,٤%.

٤- الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجانب المدين قيمة التحويلات الجارية من المقيمين إلى الخارج، وتشمل تحويلات العمالة الوافدة للخارج وما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو ٥٢٣٩,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو ٤٩٩٦,٠ مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع في قيمة ذلك العجز قدره ٢٤٣,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٩%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الارتفاع في قيمة التحويلات الجارية للحكومة العامة ليصل إلى نحو ٦٢٩,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل نحو ٤٥٢,٩ مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قدره ١٧٦,٧ مليون دينار ونسبته ٣٩,٠%. وكذلك ارتفاع قيمة تحويلات العاملين الوافدين لتصل إلى نحو ٤٥٦٦,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل نحو ٤٤٩٢,٣ مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قدره ٧٣,٨ مليون دينار ونسبته ١,٦%.

ثانيًا- الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي عجزًا (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو ١٣٤,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل عجز بلغ نحو ٩٢,٤ مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع ذلك العجز قدره ٤٢,٣ مليون دينار ونسبته ٤٥,٨%. وتمثل التحويلات الرأسمالية أحد البنود الأساسية للحساب الرأسمالي، وتعتبر التعويضات التي يحصل عليها المقيمين من الأمم المتحدة أهم بنود هذه التحويلات، ويرجع العجز في هذا البند أساسًا إلى تأجيل دفع مبالغ التعويضات الخاصة بمطالبات دولة الكويت من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات منذ مطلع عام ٢٠١٥ وحتى يناير من عام ٢٠١٨.

جدول (٤٦)

الحساب الرأسمالي

(مليون دينار)

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	التغير	
	(معدلة)	(أولية)	قيمة	%
ثانيًا: الحساب الرأسمالي:	٩٢,٤-	١٣٤,٦-	٤٢,٣-	٤٥,٨
التحويلات الرأسمالية:	٩٢,٤-	١٣٤,٦-	٤٢,٣-	٤٥,٨
– الحكومة العامة	٢٦,٠-	٤٩,٠-	٢٣,٠-	٨٨,٤
– القطاعات الأخرى	٦٦,٣-	٨٥,٦-	١٩,٣-	٢٩,٠
ثالثًا: رصيد الحساب الجاري والرأسمالي	١١١٥,٦	١٦٤٥,١-	٢٧٦٠,٧-	٢٤٧,٥-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا: الحساب المالي:

رسم بياني (٢٢)

الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت

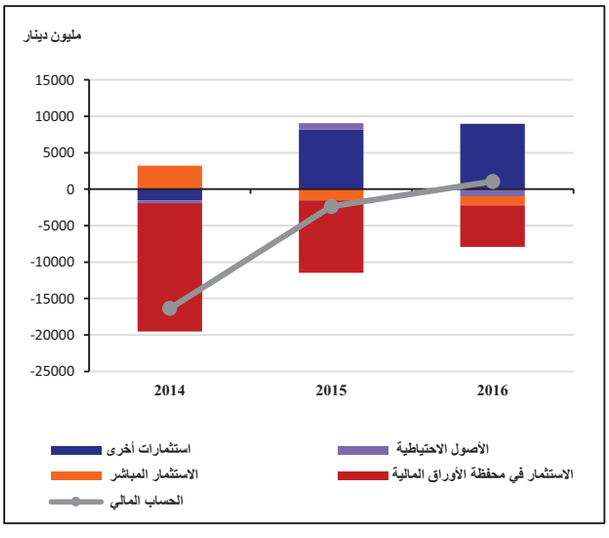

المصدر: بنك الكويت المركزي.

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية، وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الداخل (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الداخل من جانب غير المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو ١٠٦٨,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦، مقابل تدفق صافي إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج) بلغ نحو ٢٣٦٠,٣ مليون دينار خلال العام السابق، أي بتراجع قدره ٣٤٢٨,٤ مليون دينار ونسبته ١٤٥,٣%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التغير في صافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى التغير في إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي.

جدول (٤٧)

الحساب المالي*

(مليون دينار)

البيان	٢٠١٥ (معدلة)	٢٠١٦ (أولية)	التغير قيمة	التغير %
رابعًا- الحساب المالي:	٢٣٦٠,٣-	١٠٦٨,١	٣٤٢٨,٤	١٤٥,٣-
١- الاستثمار المباشر (صافي):	١٥٢١,٣-	١٢٥٠,١-	٢٧١,٢	١٧,٨-
أ - الاستثمار المباشر في الخارج	١٦١٤,٧-	١٣٨٢,٢-	٢٣٢,٥	١٤,٤-
ب- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	٩٣,٤	١٣٢,١	٣٨,٧	٤١,٤
٢- الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	٩٩٥٧,١-	٥٦٩٦,٤-	٤٢٦٠,٧	٤٢,٨-
أ - الموجودات	١٠٠٦٠,٧-	٥٨٤٣,٥-	٤٢١٧,٢	٤١,٩-
ب- المطلوبات	١٠٣,٦	١٤٧,١	٤٣,٥	٤٢,٠
٣- المشتقات المالية:	٤٦,٢	١٧,٩-	٦٤,١-	١٣٨,٧-
أ - الموجودات	٢٨٤,١-	٧٢,٠-	٢١٢,٠	٧٤,٦-
ب- المطلوبات	٣٣٠,٣	٥٤,١	٢٧٦,١-	٨٣,٦-
٤ - الاستثمارات الأخرى (صافي):	٨١٨٥,٩	٨٩٩٢,٦	٨٠٦,٨	٩,٩
أ - الموجودات	٦٧٢٠,٩	٨٢٤١,٨	١٥٢٠,٩	٢٢,٦
ب- المطلوبات	١٤٦٥,٠	٧٥٠,٩	٧١٤,١-	٤٨,٧-
٥-إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	٨٨٥,٩	٩٦٠,١-	١٨٤٦,١-	٢٠٨,٤-

* تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعًا – السهو والخطأ (صافي):

تُشير البيانات والتقديرات المتاحة إلى أن صافي قيمة التدفقات غير المُدرجة في أيٍ من بنود ميزان المدفوعات يُقدّر بنحو ٥٧٧,٠ مليون دينار في الجانب الدائن، تمثل تدفقًا صـــافيًا من الخارج خلال عام ٢٠١٦، مقارنةً بنحو ١٢٤٤,٧ مليون دينار في الجانب الدائن خلال العام السابق.

خامسًا- الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، فائضًا كليًا خلال عام ٢٠١٦ بلغت قيمته نحو ٩٦٠,١ مليون دينار مقارنةً بعجز كلي بلغت قيمته نحو ٨٨٥,٩ مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من ارتفاع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر عجزًا يُقدَّر بنحو ٢٥٣٠,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٦ مقارنةً بفائض قيمته نحو ١٦١٨,٨ مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (٤٨)
ميزان مدفوعات دولة الكويت
(مليون دينار)

البيان	٢٠١٥ (معدلة)	٢٠١٦ (أولية)	التغير قيمة	التغير %
الحساب الجاري	١٢٠٨,٠	١٥١٠,٥ -	٢٧١٨,٥-	٢٢٥,٠-
الحساب الرأسمالي	٩٢,٤-	١٣٤,٦-	٤٢,٣-	٤٥,٨
الحساب الجاري والرأسمالي	١١١٥,٦	١٦٤٥,١-	٢٧٦٠,٧-	٢٤٧,٥-
الحساب المالي	٢٣٦٠,٣-	١٠٦٨,١	٣٤٢٨,٤	١٤٥,٣-
صافي السهو والخطأ	١٢٤٤,٧	٥٧٧,٠	٦٦٧,٧-	٥٣,٦-
الميزان الكلي (فائض / عجز)	٨٨٥,٩-	٩٦٠,١	١٨٤٦,١	٢٠٨,٤-
إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	٨٨٥,٩	٩٦٠,١-	١٨٤٦,١-	٢٠٨,٤-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

بورصة
الكويت

بورصة الكويت

تباين أداء مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦، حيث سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا بلغت نسبته ٢٧,١٦% و٢٦,٩٦% على التوالي مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام ٢٠١٥، وأقفل المؤشر العام للأسعار في نهاية عام ٢٠١٦ مرتفعًا بنسبة ٢,٣٧% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٥، بينما سجّل المؤشر الوزني تراجعًا طفيفًا بنحو ٠,٤٢% في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٥. وكذلك سجل "مؤشر كويت ١٥" انخفاضًا في نهاية عام ٢٠١٦ بنسبة ١,٧١% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك، سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى نحو ٢٦٢٤٥,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ بارتفاع نسبته ٠,٠٦% عن نهاية عام ٢٠١٥ وذلك بعد الانخفاض الذي سجلته القيمة السوقية الرأسمالية بنسبة ١١,٧٨% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق له.

وفيما يتعلق بأبرز التطورات ذات الصلة بالإجراءات التي تم اتخاذها في بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦، فقد صدر قرار لجنة البورصة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٦ بشأن تسليم الإدارة الحالية لسوق الكويت للأوراق المالية كافة المستندات والوثائق إلى بورصة الكويت وذلك في شهر أبريل ٢٠١٦[٨]، وقرار رقم (٩٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن إلغاء ترخيص سوق الكويت للأوراق المالية وانتهاء العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٨٣ بشأن تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية، وقرار رقم (٩١) لسنة ٢٠١٦ بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية اعتبارًا من تاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٦.

وطبقًا لمؤشرات مورغان ستانلي للأسهم (MSCI)، ارتفعت مؤشرات مورغان ستانلي في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٥ لكل من مؤشر الأسواق الناشئة (EM) بما مقداره ٦٨,١٤ نقطة ونسبته ٨,٥٨%، ومؤشر الأسواق المتقدمة (DM) بما مقداره ٨٨,٤٣ نقطة ونسبته ٥,٣٢%[٩].

[٨] ويُعبّر القرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٦ عن انتهاء دور اللجنة في السوق، حيث تتوزع ملكية شركة البورصة الجديدة بما نسبته ٥٠% منها للمواطنين، و٦% للحكومة، و٤٤% للمستثمر الأجنبي.

[٩] المصدر: مؤسسة مورغان ستانلي للأسهم.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات النشاط في بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦، وذلك على النحو التالي:

أولاً – مؤشرات التداول الرئيسية:

صاحب تباين أداء مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦ تراجعًا في معدلات التداول الرئيسية خلال الفترة المذكورة مقارنةً مع مستوياتها خلال عام ٢٠١٥ (جدول ٤٩، ورسم بياني ٢٣). وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٦ نحو ٢,٨٧ بليون دينار (بمعدل يومي بلغ ١١,٦٢ مليون دينار) [١٠] مقابل نحو ٣,٩٤ بلايين دينار (وبمعدل يومي بلغ ١٥,٨٢ مليون دينار) خلال عام ٢٠١٥، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ١,٠٧ بليون دينار ونسبته ٢٧,١٦% (ونسبته ٢٦,٥٥% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة)، كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٦ نحو ٣٠,٣٢ بليون سهم (بمعدل يومي بلغ ١٢٢,٧٥ مليون سهم) مقارنةً بنحو ٤١,٥١ بليون سهم خلال عام ٢٠١٥ (بمعدل يومي بلغ ١٦٦,٧١ مليون سهم)، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ١١,١٩ بليون سهم ونسبته ٢٦,٩٦% (ونسبته ٢٦,٣٧% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

جدول رقم (٤٩)

المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت

الفـــــترة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
عام ٢٠١٤	٦٠٨٧,٠	٥٢٩٨٦,١	١١٨٥,٩
عام ٢٠١٥	٣٩٤٣,٧	٤١٥٠٩,٧	٩٦٠,٧
عام ٢٠١٦	٢٨٧٢,٧	٣٠٣١٨,١	٧١٢,٨
الربع الأول	٨٣٥,٩	٩٤٥٣,٥	٢١٦,٩
الربع الثاني	٧٤٩,٣	٩٠٢٥,٠	١٩٩,٤
الربع الثالث	٣٧٩,٦	٣٦٥٨,٧	١٠٥,١
الربع الرابع	٩٠٧,٩	٨١٨٠,٩	١٩١,٤
معدل التغير السنوي لعام ٢٠١٦ عن ٢٠١٥	-٢٧,١٦	-٢٦,٩٦	-٢٥,٨٠

المصدر: بورصة الكويت.

رسم بياني (٢٣)

تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة

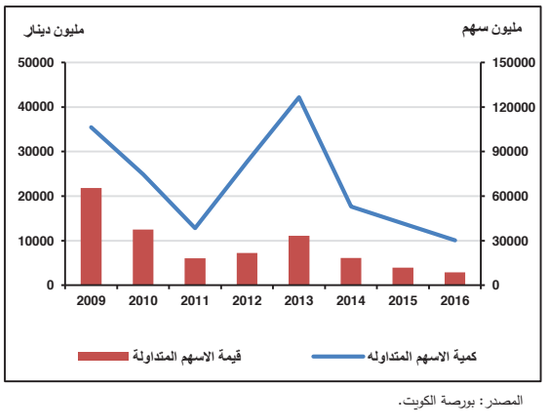

المصدر: بورصة الكويت.

[١٠] تم حساب المعدل اليومي لعام ٢٠١٦ لكل من قيمة وكمية الأسهم المتداولة في بورصة الكويت لعدد أيام التداول ٢٤٧ يوم تداول مقابل عدد أيام التداول في عام ٢٠١٥ والبالغة نحو ٢٤٩ يوم تداول.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (جدول ٥٠)، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم ١٢ بنكًا، تشكّل نحو ٦,٥٢% لإجمالي عدد الشركات المدرجة بالبورصة، ونحو ٤٧,١٥% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام ٢٠١٦) أعلى قيمة للأسهم المتداولة بين قطاعات البورصة، وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام ٢٠١٦، قد بلغت نحو ٩٨٥,٠ مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته ٣٤,٢٩% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة للعام المذكور، وضمن الخمسة الأوائل، جاء كلٌّ من قطاع الخدمات المالية (١٩,٨٤%)، ثم قطاع العقار (١٢,٦٥%)، ثم قطاعي الصناعة والاتصالات (١٠,٣١%) و(١٠,٣٠%) على الترتيب.

جدول (٥٠)

تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت

خلال عام ٢٠١٦ (القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية من الإجمالي (%)

القطاع	عدد الشركات	٢٠١٦	
		القيمة	%
النفط والغاز	٨	٤٨,٨٣	١,٧٠
المواد الأساسية	٤	٤٠,٠٣	١,٣٩
الصناعية	٣٦	٢٩٦,٠٦	١٠,٣١
السلع الاستهلاكية	٨	١٦٣,٥٥	٥,٦٩
الرعاية الصحية	٤	٢٦,٤٥	٠,٩٢
الخدمات الاستهلاكية	١٣	٧٤,٢٨	٢,٥٩
الاتصالات	٤	٢٩٥,٩٣	١٠,٣٠
المنافع	–	–	–
البنوك	١٢	٩٨٥,٠١	٣٤,٢٩
التأمين	٨	٣,٤٣	٠,١٢
العقار	٣٦	٣٦٣,٢٨	١٢,٦٥
الخدمات المالية	٤٨	٥٦٩,٩٣	١٩,٨٤
الأدوات المالية	٠	–	–
التكنولوجيا	٣	٥,٩٠	٠,٢١
المجموع	١٨٤	٢,٨٧٢,٦٨	١٠٠

المصدر: بورصة الكويت.

ثانيًا – حركة الأسعار:

سجّل المؤشر العام للأسعار في بورصة الكويت (١٩٩٣/١٢/٢٩ =١٠٠٠ نقطة) في نهاية عام ٢٠١٦ ارتفاعًا ملموسًا، حيث أقفل تداولات العام عند مستوى ٥٧٤٨,٠٩ نقطة مقابل نحو ٥٦١٥,١٢ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥، مرتفعًا بنحو ١٣٢,٩٧ نقطة وبنسبة ٢,٣٧%، وسجل المؤشر العام للأسعار في بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦ أعلى مستوى يومي له في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ عند مستوى ٥٧٥٣,٣٦ نقطة، فيما سجل المؤشر أدنى مستوى يومي له في ٢٦ يناير ٢٠١٦ عند مستوى ٤٩٣٦,٥١ نقطة، وبهذا يصبح الفرق بين أعلى وأدنى مستوى للإقفال اليومي خلال عام ٢٠١٦ نحو ٨١٦,٨ نقطة، أي ما نسبته ١٦,٥٥%.

رسم بياني (٢٤)

حركة مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت

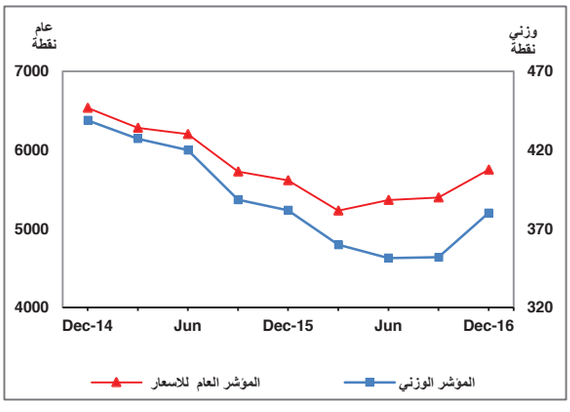

المصدر: بورصة الكويت.

وفي المقابل، انخفض المؤشر الوزني في البورصة (٢٠٠٠/١٢/٢٦ = ١٠٠ نقطة) بشكلٍ طفيف ليقفل في نهاية عام ٢٠١٦ عند مستوى ٣٨٠,٠٩ نقطة مقابل ٣٨١,٧٠ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ١,٦١ نقطة وبنسبة ٠,٤٢%، وفي ذات الاتجاه انخفض "مؤشر كويت ١٥"[١١] (٢٠١٢/٥/١٣ = ١٠٠٠ نقطة) في نهاية عام ٢٠١٦ ليصل إلى مستوى ٨٨٥,٠٢ نقطة مقابل نحو ٩٠٠,٤٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥ متراجعًا بما مقداره ١٥,٤١ نقطة ونسبته ١,٧١%.

وخلال عام ٢٠١٦، سجلت مؤشرات الأسعار الرئيسية ارتفاعًا ملحوظًا في الربع الرابع من العام، حيث سجل كلٌّ من المؤشر العام للأسعار والمؤشر الوزني و"مؤشر كويت ١٥" ارتفاعًا بما نسبته (٦,٤٨%، و٨,٠٢%، و٨,٧١%) على الترتيب مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٦.

جدول (٥١)

مؤشرات الأسعار الرئيسية في نهاية الأرباع لعام ٢٠١٦ (نقطة)

الفترة	المؤشر العام	المؤشر الوزني	مؤشر كويت ١٥
الربع الأخير ٢٠١٥	٥٦١٥,١٢	٣٨١,٧٠	٩٠٠,٤٣
الربع الأول ٢٠١٦	٥٣٩١,٨١	٣٦٦,٢٨	٨٦٣,٣٣
(%)	٣,٩٨-	٤,٠٤-	٤,١٢-
الربع الثاني ٢٠١٦	٥٣٦٤,٥٧	٣٥١,٤٤	٨٠٥,٧١
(%)	٠,٥١-	٤,٠٥-	٦,٦٧-
الربع الثالث ٢٠١٦	٥٣٩٨,٣٩	٣٥١,٨٧	٨١٤,١
(%)	٠,٦٣+	٠,١٢+	١,٠٤+
الربع الرابع ٢٠١٦	٥٧٤٨,٠٩	٣٨٠,٠٩	٨٨٥,٠٢
(%)	٦,٤٨+	٨,٠٢+	٨,٧١+

(%) تُعبّر عن التغير بين الربع الحالي عن الربع السابق لمؤشرات الأسعار الرئيسية.

المصدر: بورصة الكويت.

مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجلت مؤشرات الأسعار لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وهي مؤشرات وزنية ومرجحة برؤوس أموال الشركات) ارتفاعًا في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بإقفالات نهاية عام ٢٠١٥، حيث سجل مؤشر الأسعار لسوق دبي المالي أعلى نسبة ارتفاع (١٢,٠٦%) من بين أسواق المال في دول المجلس الأخرى، يليه مؤشر أسعار سوق مسقط للأوراق المالية الذي ارتفع بنسبة

رسم بياني (٢٥)

نسبة تغير مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٥

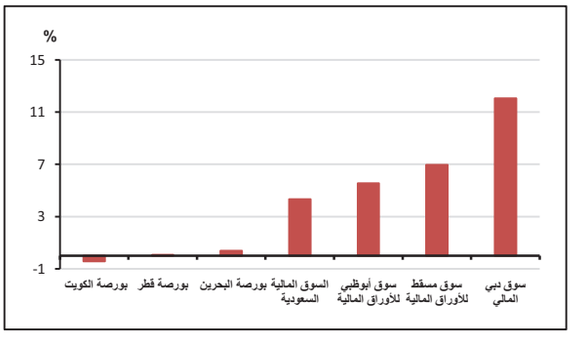

المصدر: رويترز.

[١١] "مؤشر كويت ١٥": بدأ العمل بالمؤشر في بورصة الكويت اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٥/١٣، ويضم هذا المؤشر أكبر ١٥ شركة مدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية الرأسمالية وقيمة الأسهم المتداولة. وتتم مراجعة مكونات المؤشر كل ستة أشهر في شهري (مايو ونوفمبر) من كل عام، حيث يتم الإعلان عن مكونات المؤشر في شهري (يونيو وديسمبر) من كل عام.

(٦,٩٦%)، ثم سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة (٥,٥٥%). وكذلك، سجل مؤشر الأسعار لأسواق المال في كل من السوق المالية السعودية وبورصة البحرين وبورصة قطر ارتفاعًا في نهاية عام ٢٠١٦ بنسبة (٤,٣٢%، و٠,٣٨%، و٠,٠٧%) على الترتيب.

ثالثًا – العوامل المؤثرة في أداء البورصة:

انعكست مجموعة من العوامل على أداء البورصة خلال عام ٢٠١٦، ومن أبرزها:

* **تطورات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية:** شهدت أسعار النفط الخام في بداية عام ٢٠١٦ مستويات منخفضة نسبيًا، حيث سجل سعر برميل النفط أدنى مستوى له إلى ما دون ٢٠ دولار وتزايدت على أثر ذلك التكهّنات حول آفاق العجز المتوقّع في الموازنة العامة للدولة مما انعكس على مؤشرات التداول والأسعار الرئيسية في بورصة الكويت، إلاّ أن أسعار النفط الخام عادت لتسجل تحسنًا تدريجيًا، لاسيّما في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، وذلك بعد قرار اتخذته الدول المصدرة للنفط داخل وخارج منظمة (أوبك) بتخفيض إنتاج النفط الخام بواقع ١,٨ مليون برميل يوميًا، حيث انعكس ذلك الاتفاق بشكل إيجابي على البورصة في تلك الفترة وتزايدت عمليات الشراء التي شملت معظم أسهم الشركات القيادية وذات رؤوس الأموال الأصغر نسبيًا.

* **قيام وكالة موديز للتصنيف الائتماني بتخفيض النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٦:** قامت الوكالة في ١٣ مايو ٢٠١٦ بتخفيض النظرة المستقبلية لدولة الكويت من مستقرة إلى سلبية مع تثبيت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة "Aa2"، وأشارت الوكالة إلى أن ذلك يأتي في إطار التحديات التي تواجهها الدولة في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي، وتزايد مخاوف المتعاملين في بورصة الكويت وانعكس ذلك في الإحجام النسبي عن عمليات الشراء.

* **استمرار زيادة أعداد الانسحاب الاختياري للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦:** سجلت بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦ انسحابًا اختياريًا لسبع شركات من البورصة مما انعكس بشكلٍ سلبي على حركة التداول في البورصة وأدت بدورها إلى تراجع مؤشرات السوق الرئيسية.

* **استمرار التوترات الجيوسياسية وتداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية:** لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط تؤثر على مجريات التداول في بورصة الكويت، كما تأثرت مؤشرات التداول والأسعار في بورصة الكويت بالتراجعات التي شهدتها أسواق المال العالمية في النصف الثاني من عام

٢٠١٦ بعد قرار المملكة المتحدة الانسحاب رسميًا من الاتحاد الأوروبي بعد استفتاء عام قامت به الحكومة البريطانية.

* **استمرار العجز في الموازنة العامة:** سجلت الموازنة العامة للدولة عجزًا خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ للسنة الثانية على التوالي (قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) وذلك منذ ١٦ عامًا، وصاحَب ذلك ظهور مخاوف حول تمويل العجز المسجَّل من مصادر التمويل المختلفة سواءً الداخلية أو الخارجية، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تقليل هذا العجز وتأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية المحلية، وانعكاس ذلك على الأوضاع المالية للشركات المدرجة في البورصة.

* **ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية عن نتائج عام ٢٠١٥:** ومن العوامل التي عززت من ارتفاع مستويات السيولة في البورصة، ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية عن النتائج المالية للشركات لعام ٢٠١٥ والتي تمت في بداية عام ٢٠١٦، حيث بلغت قيمة التوزيعات النقدية لعام ٢٠١٥ نحو ٩٨٧,٥٦ مليون دينار مقابل نحو ٨٩٨,٢١ مليون دينار لقيمة التوزيعات النقدية عن النتائج المالية للشركات لعام ٢٠١٤ والتي تمت في بداية عام ٢٠١٥ بزيادة مقدارها ٨٩,٣٠ مليون دينار ونسبتها ٩,٩٥%.

* **عملية الاستحواذ:** أتمت شركة مجموعة الخير الوطنية للأسهم والعقارات صفقة بيع لأسهم الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا)، لصالح مجموعة أديبتو الإماراتية بما يعادل ٦٦,٨% من رأسمال الشركة بسعر ٢,٦٥٠ دينار لكل سهم بقيمة إجمالية قدرها ٧١١,٥ مليون دينار، وانعكس ذلك في زيادة النشاط على أسهم الشركة والشركات المرتبطة بها، كما ساهمت الأنباء عن زيادة حصة إحدى المجموعات الاستثمارية في رأسمال أحد البنوك في زيادة حالة التفاؤل لدى الكثير من المتعاملين في بورصة الكويت

* **الأرباح الربعية للشركات لعام ٢٠١٦:** شهد صافي أرباح (وخسائر) الشركات المدرجة أداءً متراجعًا نسبته ٥,٨٨% و٨,٨٧% و٠,٨٩% للربع الأول من عام ٢٠١٦ والنصف الأول من عام ٢٠١٦ والأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ مقارنةً بالفترات المقابلة من عام ٢٠١٥، بينما سجلت الشركات المدرجة في البورصة ارتفاعًا بنسبة ٢٢,٦٢% في مجموع صافي الأرباح (والخسائر) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦، وعليه سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) الشركات لعام ٢٠١٦ ارتفاعًا مقداره ٦٧,٢٩ مليون دينار ونسبته ٤,٢% عن صافي أرباح (وخسائر) عام ٢٠١٥، وفي هذا السياق حققت الشركات التي شهدت ارتفاعًا في صافي أرباحها لعام ٢٠١٦ (٨٥ شركة) زيادة مقدارها ٢٢١,٣٢ مليون دينار ونسبتها ١٦,٤٨% لعام ٢٠١٦ مقارنةً بذات الشركات في عام ٢٠١٥. كما سجلت (٥١ شركة) تراجعًا في مجموع صافي أرباحها لعام ٢٠١٦ مقداره ١٢٥,٩٤ مليون دينار ونسبته ٢٥,٠٩% عن أعمالها خلال العام السابق لذات الشركات.

وأخيرًا سجلت الشركات (٣٩ شركة) خسائر خلال عام ٢٠١٦ بنحو ٢١٤,٧٤ مليون دينار مقابل ٢٢٢,٨٣ مليونًا خسائر لذات الشركات خلال عام ٢٠١٥.

رابعًا – أرباح الشركات المدرجة في البورصة:

سجّل مجموع صافي أرباح (وخسائر) ١٧٥ شركة من أصل ١٨٤ مدرجة في بورصة الكويت عن أعمالها لعام ٢٠١٦، ارتفاعًا ليصل إلى نحو ١٧٢٥,٤٥ مليون دينار مقابل نحو ١٦٢١,٩٨ مليونًا لذات الشركات عن أعمالها خلال عام ٢٠١٥، وبارتفاع مقداره ١٠٣,٤٧ ملايين دينار ونسبته ٦,٤%، حيث سجلت ١٣٦ شركة أرباحًا خلال عام ٢٠١٦ بلغت نحو ١٩٤٠,١٩ مليون دينار مقابل ١٢٩ شركة رابحة خلال عام ٢٠١٥ مجموع أرباحها نحو ١٨٤٤,٨١ مليون دينار وبارتفاع مقداره ٩٥,٣٨ مليون دينار ونسبته ٥,٢%، فيما سجلت ٣٩ شركة خسائر خلال عام ٢٠١٦ بلغت نحو ٢١٤,٧٤ مليون دينار مقابل ٤٦ شركة خاسرة خلال عام ٢٠١٥ بلغت نحو ٢٢٢,٨٣ مليون دينار وبانخفاض قيمة الخسائر بنحو ٨,٠٩ ملايين دينار ونسبته ٣,٦%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمسة الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر لشركات القطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام ٢٠١٦، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته ٥٣,٩% من إجمالي أرباح الشركات لعام ٢٠١٦، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة ١٣,٨%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٠%، ثم قطاع العقار في المرتبة الرابعة بنسبة ٥,٨%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الخامسة بنسبة ٥,٤%.

وقد شهد مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالبورصة ارتفاعًا طفيفًا خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى نحو ١٢,٤ في المتوسط مقابل نحو ١٢,٣ في المتوسط خلال عام ٢٠١٥.

ويوضح (الجدول ٥٢) التوزيع القطاعي لقيمة صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦:

جدول (٥٢)

أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

(القيمة بالمليون دينار)

القطاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الربح (خسارة) لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦			ربحية السهم (فلس)	معدل العائد لحقوق المساهمين	مضاعف السعر السوقي (مرة)
			٢٠١٥	٢٠١٦	التغير (%)			
النفط والغاز[1]	٨	٧	(٢,٧٩)	(٦,٥٠)	-١٣٣,٠	-١,٢	-٦,٧	١٠,٧
المواد أساسية	٤	٤	٤٩,٩٠	٤٨,١٣	-٣,٥	٢٢,٩	٦,٢	٦,٤
الصناعة[1]	٣٦	٣٣	١٤٣,١٩	١٩٠,٠٢	+٣٢,٧	١١,٦	٥,١	١٢,٧
السلع الاستهلاكية[1]	٨	٧	٦٨,٣٦	٦٩,٤٦	+١,٦	١٨,٠	٩,٧	١٢,٩
الرعاية الصحية[1]	٤	٣	١,٢٣	١٠,٧٨	+٧٧٦,٤	٢٨,٦	١٠,٣	١٤,٦
الخدمات الاستهلاكية	١٣	١٣	٥١,٧٤	٢٠,١٢	-٦١,١	١٦,٨	٧,٥	١١,٩
الاتصالات	٤	٤	٢١٨,٢٦	٢٣٧,٨٠	+٩,٠	٥١,٧	١٠,١	١١,٦
المنافع	–	–	–	–	–	–	–	–
البنوك	١٢	١٢	٨٥٨,٨٣	٩٣٠,٢٦	+٨,٣	٢٢,٦	٨,٥	١٤,٠
التأمين	٨	٨	٣٧,١٤	٢٧,٠٣	-٢٧,٢	٢١,٩	٦,٩	٨,٩
العقار[1]	٣٦	٣٤	١٤١,٥٠	١٠٠,٢١	-٢٩,٢	٣,٣	٠,٢	١٣,٩
الخدمات المالية[1]	٤٨	٤٧	٥٠,٧٦	٩٣,٣٤	+٨٣,٩	٠,٤	-١,٧	١٢,٧
الأدوات مالية	–	–	–	–	–	–	–	–
التكنولوجيا	٣	٣	٣,٨٦	٤,٨٠	+٢٤,٤	١٨,٠	١٢,٥	١٠,٩
إجمالي البورصة	**١٨٤**	**١٧٥**	**١٦٢١,٩٨**	**١٧٢٥,٤٥**	**+٦,٤**	**٩,٥**	**٣,٠**	**١٢,٤**

[1] هناك شركات لم تعلن عن أرباحها لعام ٢٠١٦ وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع النفط والغاز، و٣ شركات ضمن قطاع الصناعة، وشركة واحدة ضمن قطاع السلع الاستهلاكية، وشركتان ضمن قطاع العقار، وشركة واحدة ضمن قطاع الخدمات المالية.

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى بورصة الكويت.

خامسًا – تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

١ – القيمة السوقية الرأسمالية:

ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت بشكلٍ طفيف بما مقداره ١٥,٧ مليون دينار ونسبته ٠,٠٦% (انخفاض بما مقداره ٢٢٨,٩ مليون دينار ونسبته ٠,٩٤% للشركات الكويتية المدرجة وعددها ١٧٣)، لتصل إلى نحو ٢٦٢٤٥,٨ مليون دينار (٢٤٠١٢,٨ مليونًا للشركات الكويتية) في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٢٦٢٣٠,١ مليون دينار (٢٤٢٤١,٧ مليونًا لعدد ١٧٩ شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام ٢٠١٥ (الرسم البياني ٢٦).

رسم بياني (٢٦)

بورصة الكويت: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات

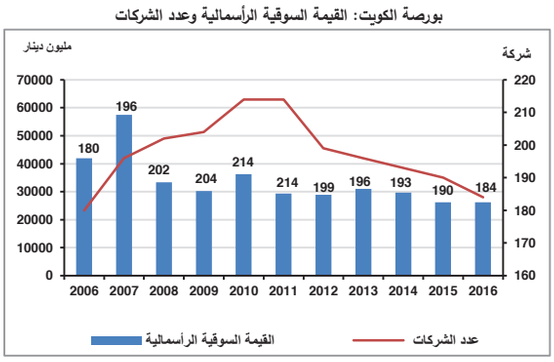

المصدر: بورصة الكويت.

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأكبر عشر شركات مدرجة في البورصة نحو ١٤٤٥٦,٠ مليون دينار وبما يعادل نحو ٥٥,٠٨% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية، وتصدرتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني التي بلغت نحو ٣٦٦٣,٢ مليون دينار ونسبتها ٢٥,٣٤% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل ١٣,٩٦% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة خلال عام ٢٠١٦، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي التي بلغت نحو ٢٨٣٠,٤ مليون دينار ونسبتها ١٩,٥٨% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام ٢٠١٦.

وفي هذا الصدد، تم إعادة إدراج شركة واحدة خلال عام ٢٠١٦ بلغت قيمتها السوقية الرأسمالية نحو ١,٧٧ مليون دينار، وشكلت ما نسبته ٠,٠١% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة. من جهةٍ أخرى، تم شطب إدراج أسهم سبعة شركات كويتية في بورصة الكويت، وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات المشطوبة في البورصة نحو ١٥٦,٧ مليون دينار، وبما يُشكّل نحو ٠,٦% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة.

٢- قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦ انخفاضًا بنحو ٢٧٥ مليون سهم وبما نسبته ٠,٢٧%، لتصل إلى نحو ١٠٣٢٠٦ ملايين سهم (منها ٨٧٢٤٢ مليون سهم لعدد ١٧٣ شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو ١٠٣٤٨١ مليون سهم (منها نحو ٨٧٧٢٦ مليون سهم لعدد ١٧٩ شركة كويتية) في نهاية عام ٢٠١٥، وبلغ عدد أسهم الشركة الجديدة المدرجة في بورصة الكويت نحو ٦٧ مليون سهم، وكذلك بلغ عدد أسهم الشركات المشطوبة (٧ شركات) خلال عام ٢٠١٦ نحو ٨٢٩ مليون سهم.

المحتويـــات

البيـــــان	الصفحة
تقديـــم	١٣
موجز التقرير الاقتصادي	١٩
أداء الاقتصاد المحلي	٢٧
أولاً : الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي	٢٧
ثانيًا : المستوى العام للأسعار المحلية	٢٨
١ – الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	٢٨
٢ – الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	٣٠
ثالثًا : السكان والقوى العاملة	٣١
التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي	٣٩
١ – تطورات سعر صرف الدينار الكويتي	٤٠
٢ – تطورات عرض النقد	٤١
٣ – تطورات الائتمان المصرفي	٤٤
٤ – تطورات أسعار الفائدة المحلية	٤٧
٥ – إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي	٤٩
أ – إصدار أدوات الدين العام	٤٩
ب – إصدار سندات البنك المركزي والتورق المقابل	٥٠
٦ – نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٥١
٧ – أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي	٥١
٨ – نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي	٥٣
٩ – العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية	٥٣
١٠– التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية	٥٤
المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي	٦٣
الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية	٦٣
أولاً : الموجودات المحلية	٦٤
ثانيًا : المطلوبات المحلية	٦٦
ثالثًا : صافي الموجودات الأجنبية	٦٧

تابع/ المحتويــات

البيـــان	الصفحة
رابعًا : الحسابات النظامية	٦٨
خامسًا : التدفقات المالية	٦٩
سادسًا : المؤشرات والنسب المالية	٧٢
الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية	٧٥
أولاً : شركات الاستثمار التقليدية	٧٦
ثانيًا : شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	٧٨
ثالثًا : الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	٧٩
الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية	٨٠
الماليــة العامــة	٨٧
أولاً : الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٦/١٥	٨٧
ثانيًا : السنة المالية ٢٠١٧/١٦	٩١
التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	٩٧
أولاً : الحساب الجاري	٩٧
ثانيًا : الحساب الرأسمالي	١٠٤
ثالثًا : الحساب المالي	١٠٥
رابعًا : السهو والخطأ (صافي)	١٠٦
خامسًا : الميزان الكلــي	١٠٧
بورصة الكويت	١١١
أولاً : مؤشرات التداول الرئيسية	١١٢
ثانيًا : حركة الأسعار	١١٣
ثالثًا : العوامل المؤثرة في أداء البورصة	١١٥
رابعًا : أرباح الشركات المدرجة في البورصة	١١٧
خامسًا: تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار	١١٨

الجـــداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
١	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢٧
٢	تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)	٢٩
٣	تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)	٣١
٤	تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت	٣٢
٥	تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت.....	٣٢
٦	تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت	٣٣
٧	التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي	٣٤
٨	التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع	٣٥
٩	أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية العام السابق	٤٠
١٠	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام ٢٠١٦	٤١
١١	تطور إجماليات عرض النقد	٤١
١٢	أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٦	٤٢
١٣	العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)	٤٣
١٤	صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية	٤٣
١٥	تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية	٤٥
١٦	تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين	٤٦
١٧	تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي	٤٨
١٨	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية	٤٨
١٩	تطورات أدوات الدين العام	٥٠
٢٠	تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل	٥٠
٢١	توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق.....	٥١
٢٢	اتجاهات تطور أرصدة بنك الكويت المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية.....	٥٢
٢٣	عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية	٥٣
٢٤	تطور هيكل الجهاز المصرفي	٦٣
٢٥	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (الموجودات).....	٦٥

تابع / الجـــداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
٢٥-أ	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (المطلوبات)	٦٧
٢٥-ب	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)	٦٩
٢٦	خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦	٧٠
٢٧	بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية	٧٤
٢٨	تطور هيكل الجهاز المالي	٧٥
٢٩	الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية	٧٥
٣٠	الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية	٧٧
٣١	الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	٧٩
٣٢	الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	٨٠
٣٣	الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية	٨٢
٣٤	الإيرادات الفعلية للموازنة العامة	٨٧
٣٥	الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة	٨٨
٣٦	المصروفات الفعلية للموازنة العامة	٨٩
٣٧	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية	٩٠
٣٨	موجز الحساب الختامي للموازنة العامة	٩١
٣٩	تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة	٩٢
٤٠	اعتمادات مصروفات الموازنة العامة	٩٤
٤١	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة	٩٤
٤٢	الحساب الجاري	٩٨
٤٣	التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول	١٠٠
٤٤	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول	١٠١
٤٥	تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١٠٢
٤٦	الحساب الرأسمالي	١٠٥
٤٧	الحساب المالي	١٠٦
٤٨	ميزان مدفوعات دولة الكويت	١٠٧
٤٩	المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المُدرجة في بورصة الكويت	١١٢
٥٠	تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٥	١١٣
٥١	مؤشرات الأسعار الرئيسية في نهاية الأرباع لعام ٢٠١٦	١١٤
٥٢	أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦	١١٨

الرسـوم البيانيـة

الرقم	الرسـم البيانـي	الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....	٢٧
٢	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	٢٨
٣	المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية (%)	٢٨
٤	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٦.....	٢٩
٥	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة	٣٠
٦	تطور معدلات نمو أعداد السكان بدولة الكويت	٣١
٧	توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.....	٣٢
٨	الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام ٢٠١٦	٣٤
٩	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (نهاية الفترة)	٤٠
١٠	تطورات عرض النقد (ن٢)	٤١
١١	تمويل الواردات الكويتية عن طريق البنوك المحلية	٤٦
١٢	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي	٥٣
١٣	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع	٥٤
١٤	موجودات البنوك المحلية	٦٤
١٥	مطلوبات البنوك المحلية	٦٦
١٦	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية	٨٨
١٧	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة	٩٠
١٨	تطور بيانات الحساب الختامي	٩١
١٩	تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة	٩٤
٢٠	الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت.....	٩٧
٢١	الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت.....	٩٩
٢٢	الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت.....	١٠٥
٢٣	تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة	١١٢
٢٤	حركة مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت	١١٣
٢٥	نسبة تغير مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٥.....	١١٤
٢٦	بورصة الكويت: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات	١١٨

للمراسلات والاستفسارات:

بريديـــاً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفـــون : ٢٢٤٠ ٣٢٥٧ (٩٦٥)
فاكـــس : ٢٢٤٤ ٠٨٨٧ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: **cbk@cbk.gov.kw**

عنوان الصفحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العـــالميـــة: **http://www.cbk.gov.kw**

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت المركزي